

# السلطنة الغضبية

مجمعة

## الانظمة والقوانين

الصادرة من عام ١٣٩٦ هـ الموافق عام ١٩٧٧ م

لغاية عام ١٣٩٧ هـ الموافق عام ١٩٧٨ م

الجزء الاول

ملك المختار  
السيد  
بسم الله الرحمن الرحيم  
تتمتع بملك

يوم ١٨/١/١٩٥٨

~~الملك~~

لقد انتقل ملك هذا القانون من ملكي الى ملك  
الوالد الأمير فضل حسن يوم الأربعاء  
١٨/١/١٩٥٨ الموافق ١٣/١/١٩٥٨  
لهذه بنا  
~~الملك~~

بملاك السيد احمد بن عيسى بن محمد  
بن عتيق بن علي  
بن غنم  
١٩٥١ م

# الهيئة القومية

مجموعة

## الأنظمة والقوانين

الصادرة من عام ١٣٦٦ هـ الموافق عام ١٩٤٧ م  
لغاية عام ١٣٧٧ هـ الموافق عام ١٩٥٧ م

الجزء الأول

جميع موادها

الإستاذ محمد صالح عفاة

المساعد الإداري للسلطنة

عام ١٣٧٧ هـ الموافق عام ١٩٥٧ م

=====

( المجلد )

\*\*\*\*\*

الصفحة

الموضوع

تاريخ صدور القانون

(( الإدارة العامة ))

١	مرسوم مجلس البلديات	١٩٤٧/١٠/١٩ م
٢	مرسوم المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي	١٩٤٩/٦/٦ م
٣	قانون الكهولاني الذي يفتح السيطرة على وتموين الكهولاني	١٩٥٧/٩/١ م
١٦	قانون تنظيم عقود العمل بين الموظفين والمستخدمين غير عقود لجنة إيمان	١٩٥٤/٧/٥ م
١٨	مرسوم خصائص المصالحات	١٩٥٢/١٠/٣ م
٢٠	مرسوم التفتيش	١٩٥٤/٢/٢٦ م
٢١	مرسوم بتفضيل الوظائف في السلطنة	١٩٥٧/١٠/١٩ م
	.....	

(( الشريعة ))

٢٢	قانون إدارة الأوقاف	١٩٥٣/٥/١٣ م
٢٦	قوانين المحاكم الشرعية	١٩٥١/١٠/١ م
	.....	

(( المدنية ))

٢٨	القانون الأساسي للمحاكم القضائية رقم ١ -	١٩٤٥/١٢/٣ م
٣١	قانون نظام الاستئناف المدني	١٩٥٣/٩/٦ م
٣٣	قوانين المحاكم المدنية	١٩٤٩/٦/٦ م
٣٥	قانون المحاكم المدنية	١٩٤٩/٦/٦ م
٣٨	أوامر حضور جنائيه ومعدنية	١٩٥١/٤/٢٥ م
٣٩	قانون الجرائم التي تعاقب بالاعمال الشاقة	١٩٥٣/٧/٥ م
	.....	

(( السجون ))

٤٠	القانون الأساسي لإدارة السجون	١٩٤٨/١١/٣ م
	.....	

الصفحة	الموضوع	تاريخ صدور القانون
	(( <u>الأراضي</u> ))	
٤٢	قانون ملكية الأراضي في اليمن	٦ / ٦ / ١٩٤٩ م
٤٣	قانون تقرير أراضي السلاطين	٦ / ٦ / ١٩٤٩ م
٤٤	قانون يقضي بتسوية حقوق ملكية الأراضي	٢٣ / ٢ / ١٩٥١ م
٤٩	قانون تسوية حقوق الملكية في رسوم التسجيل	٢٦ / ١٠ / ١٩٥٥ م
	مؤامرات الجبلية	
٥٢	قانون استعمال الأراضي	٢٥ / ١١ / ١٩٥٦ م
	*****	
	(( <u>الصيد</u> ))	
٥٦	قانون صياد الجبال من أرض المحمية	١٣ / ٥ / ١٩٥٣ م
	*****	
	(( <u>الصيد، يانث، والفرق يانث</u> ))	
٥٨	قانون صياد الكلب من انبساط والمواصلات والبلدية	٦ / ١٢ / ١٩٤٧ م
٦٠	قانون الصيدية اليمن الغنصانية	٦ / ١٢ / ١٩٤٧ م
٦٢	قانون صياد الكلب في جزيرة	٩ / ١٠ / ١٩٥٣ م
٦٥	قانون صياد الكلب في جزيرة	١٩ / ١٠ / ١٩٥٧ م
٦٨	قانون صياد الكلب في جزيرة	١٩ / ١٠ / ١٩٥٧ م
٧١	قانون صياد الكلب في جزيرة	١٩ / ١٠ / ١٩٥٧ م
	*****	
	(( <u>الصيد</u> ))	
٧٤	قانون لحماية الحيوانات والطيور	١ / ١١ / ١٩٥٣ م
	*****	

(( السر اعده والخابات ))

٧٩	قانون يقضي بحماية المزارعين	١٩٥٢ / ١ / ٤
٨٢	قانون تبديل الترع في اقليم السلطنة	١٩٥٥ / ١٠ / ٢
٨٤	اتفاقية ايزيل عن شح من لجنة ايزيل	١٩٥٠ / ٤ / ١
٨٨	قانون يخضع مربي يرأس	١٩٤٩ / ٦ / ٢
٨٩	قانون السيل	١٩٤٧ / ١ / ١٠
٩١	قانون تقويم المحاصيل	١٩٥٢ / ٢ / ٥
٩٢	مرسوم يخص زراعة القطن	١٩٥٢ / ١٠ / ٧
٩٣	مرسوم الاستئناف الزراعي	١٩٥٢ / ١٠ / ٢٨
٩٤	مرسوم تصديق الاستئناف	١٩٥٣ / ٣ / ١٠
٩٥	قانون لضبط حقوق مياه الابار	١٩٥٣ / ٣ / ١٠
٩٦	مرسوم يخص الزراعة الزراعي	١٩٥٢ / ١٠ / ٣
٩٧	قانون الحدائق	١٩٥٢ / ٣ / ٩

(( الجمعية العامة والتعاونية ))

٩٨	قانون تأسيس وتسيير جمعيات منتجي القطن	١٩٥٦ / ١١ / ٢٠
----	---------------------------------------	----------------

(( الزراعة ))

١٠٢	قانون الاسواق للثلاثة الفضلية	١٩٤٧ / ١٠ / ١٩
-----	-------------------------------	----------------

(( الاجتماعات ))

١٠٤	قانون الجمعيات	١٩٥٠ / ٩ / ١
-----	----------------	--------------

(( قسطم المزارعين ))

١٠٦	مرسوم بنظام حركة المزارعين	١٩٥٢ / ١٢ / ٢٧
-----	----------------------------	----------------

(( الزراعة ))

١٠٧	قانون منع تصدير الاسلحة النارية	١٩٥٢ / ٢ / ٥
١٠٨	قانون ضبط مرور الاسلحة	١٩٥٥ / ٤ / ٢
١٠٩	نظام الاجازات	١٩٥٧ / ٨ / ٧

الانارة العامة





## مرسوم المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي

للسنة ١٩٤٩ م

على المجلس الاستشاري أن يعقد في السنة ثلاث جلسات بمعدل كل أربعة أشهر جالسه ولا يحق تطبيق أي قانون إلا بعد موافقتهم عليه أو بقرار أغلبية الأصوات الأعضاء في المجلس وله أن يعقد اجتماعاً عند الطلب من النائب العام أو أي من أعضاء النيابة للطوارئ - سرعان ما يسهل موافقة المجلس على ما يراه من شأنه

يتقوم مجلس تأسيسي ويطلق عليه اسم المجلس التنفيذي يعقد كل شهر مرة ويتشكل من ثمانية أعضاء ورئيس المجلس السلطان (الأعضاء) النائب • مدير المالية • مدير الزراعة • مدير المعارف • كاتب العلم • المحاكم الشرعي • المحاكم المدني • ناظر العمارة • كاتب المجلس • كاتب إدارة النائب • وتكون جلساته لتسقيط نظام الإدارة واستقامة إجراءاته والحق لكل رئيس إدارة أن يقدم مقترحاته في عقد الجلسة وتناقش هذه المقترحات من قبل الأعضاء ثم يحق للمستشار القانوني الذي طلب من الحكومة ببقاء المقترح أو سقوطه إذا رآه مخالف لأي قانون إداري نظراً لغيرته • ولا يحق لرئيس إدارة أن يخرج أحد الموظفين بدون جريئة أو إهمال من العمل وعلى الرئيس أن يشرح لهذه الهيئة عن الموظف المستهم بعدم حسن تصرفاته ويحق لرئيس إدارة أن يسقط أي موظف لم تتجاوز خدمته الستة الأشهر وإن لا يحتج به موظفان سميالديه إلا بعد المدة المذكورة • وإن لا يتعين موظف إلا من طريق رئيس الإدارة البطالة الشغل للموظف ولا يحق لهذه الهيئة تأسيس أي قانون إلا إذا قدم إلى المجلس الاستشاري لئلا الموافقة وعلى رؤساء الدوائر أن يهيئوا كل ما في وسعهم من مقترحات في قوانين نظام الدوائر وأن يتقدموا بها في جلساتهم الشهرية ثم يقوم بتقديمها للنائب إلى المجلس الاستشاري الذي يحق له المصادقة عليها كقانون أو رفضها ويكون الضابط السياسي في هذه الهيئة كمرشد للقوانين ونيل موافقة عليها كمرشد قانوني وله حق الاقتراح وحق الاستشارة ولا يحق لجاء المجلس إقامة تأسيس إلا بعد موافقة المجلس البريطني لا نفسه سيكون النظام نصياً في كذا نصاً قانوني لهذه الهيئة

## الكهربائي

قانون يمنع السيطرة على وتموين الكهربائي للأنارة وتوليد القوة

في السلطة التنفيذية في أول سبتمبر ١٩٥٢م

\*\*\*\*\*

١. هذا القانون يمدد عن المبدأ من الكهربائي ٥

٢. وفي هذا القانون إذا ما لم تحتاج إليه احتياجاته فسوف تكون

للتأمين من أجل أن لا يكون المستقرنة بسلام .

" خبير الكهرباء " تعني خبير الأسلاك الذي في رأي

الخبير الكهربائي قد ير ويحمل شهادة صادرة من المشرف الكهربائي .

" المستهلك " تعني كل إنسان دخل في اتفاقية مع السلطات الكهربائي

لتموين الكهرباء ويتكون بالكهرباء من قبل السلطات الكهربائي أو أولئك الذين

لهم منازل أو بنايات لخراف تموين الكهربائي بقرتيات كهربائية من قبل

السلطات الكهربائي .

" الجداد الصحيح " يعني الجداد الذي يسجل كمية الكهربائي المعدل ٢٣ في

الزيادة أو النقصان من التسجيل الذي سوف يوزع عليه بنفس الحمولات

بمعدل محدد مسبقاً .

" الكهربائي " تعني القوة الكهربائي والتيار الكهربائي أو أي عامل مثل ذلك .

" السلطات الكهربائي " تعني الإنسان الذي بين التنية والفيه يوثق واجبات

المهندس من الحام بالذات ولا إدارة الكهربائي أو أي إنسان يعينه نائب السلطنة

بمصر بموجب إقرار .

" المشتري الكهربائي " يعني الإنسان الذي يعينه نائب السلطنة

بمصر المشتري من الكهرباء بموجب إقرار .

" خدمة التموين الكهربائي " تعني الأسلاك أو الأسلاك التي تستعمل

تأخذ من توريد وتوزيع الكهربائي بأمر إقليمية قبطية .

" المقررات الكهربائي " تعني الخطوط الكهربائي أو أي بنايات أو آلات

أو آلات أو معدات التي يوزع بها التموين أو استعمال الكهربائي .

" الخطر " تعني الخطر من الحريق أو انقطاع التيار الكهربائي أو أي

خطر يتسبب من استعمال الكهرباء .

٤  
" العقاول الكهربائي المرخص له بذلك " يعني عقاول كهربائي مرخص له :  
من قبل المشيرف الكهربائي •

" انسان " يعني شركة او جمعية او مجموعة من الناس متحدة او غير متحدة •  
" البناء " تعني اي بناء او عمار او قسم من العمارة او ارض من دون بناء •  
او اك كيه او حائط بحري او رصيف في مياه السلطنة •  
" المصباح السحاي " يعني كل مصباح كهربائي يستعمل لانه في شارع •  
" شارع " يعني كل ميدان او صر او راق او شارع عام او شارع صغير وغير •

٣ • سوف تكون الكهرباء في السلطنة القبطية لا ولئك المستهلكين حسب  
نصوص القانون التالي =

٤ • (١) ان السلطة الكهربائي او اي انسان يعطى السلطة بالبناء بنية عمنها  
وبالرضاء المستاجر او الساكن او في حالة عدم وجود هذا الرضاء بعد  
اعطاء انذار لمدة اسبوعين بنيتها في القبول او عدم القبول وفي حالة  
الطوارئ في اي وقت سوف يدخل البناء او المنزل للاغراض التالية - •  
(أ) تركيب وتجهيز ووضع اي تومين كهربائي او اي تركيب  
كهربائي تحت او داخل او على اية بنايات او امتحان وتطهير  
وتغيير او ابعاد اي خط سلكي كهربائي او تركيبات كهربائية  
وبين الممكن ان يبنى كذلك لمدة معقولة من الزمن  
ثم ينفذ ويعمل ما يعتبره ضروريا •

(ب) امتحان او مسح هذه البناءات او قسم منها او حفروا ابعاد  
السرسل او التراب او الحجارة وفيها كما يتطلبه العمل •  
(٢) سوف يكون من ضمن القانون للسلطة الكهربائي او اي انسان يعطى  
السلطة كتابا بالنيابة عنها في مدة معقولة من الزمان وفي حالة الطوارئ  
في اي وقت ان يدخل البناءات للاغراض التالية - •

(أ) تفحص وضع الخطوط الكهربائي والتركيبات الكهربائي  
او كيه • بين الكهربائي •

(ب) تفحص وضع الخطوط الكهربائي والمصنوعة والمكسبة  
التي هي موصولة الى التعمير •

(ج) ابعاد التعمين الكهربائي غير المطلوب او حيث يعطى السلطة

من قبل السلطة الكهربائية لابعاد اقطع هذه الكهرباء او اي

خطوط كهربائية او تركيبات كهربائية تملكها السلطنة .

وباستثناء حالة الطوارئ فسن الممكن

لا مرأى موظفة من قبل السلطة الكهربائية ان تدخل اي عمارات

فيها نساء الا غرض المذكرة اعلاه وان تعطي انذار اقل من

يومين لغيره من قبل المنزل .

(٣) وفي أي حالة حيث يدور الدخول لاية بناية للاغراض المذكورة اعلاه .

في (أوب) مرفوضا أو اذا كانت تلك البنائيات التي يراها منها الدخول

مقفلة فحينئذ سوف يكون من ضمن القانون لهذا الانسان الذي تعينه

السلطة الكهربائية وباهر في يده معضي عليه من قبل نائب السلطنة او قائم

المنطقة او اي ضابط معطي السلطة منه كتابا واذا اقتنع انه لزم الدخول

الى تلك البنائيات ويكرسي باب خارجي او داخلي او نافذة من اجل

الدخول وعلى شرط ان لا يتم هذا الدخول الا بحضور ضابط بدولييس

او اعلى منه رتبة وفي حالة الطوارئ رتبة على ذلك سوف يكون الدخول

من قبل السلطة الكهربائية او اي انسان يخول له السلطة بذلك .

(٤) اي ساكن منزل الذي يرفض الدخول للسلطة الكهربائية او اي انسان يخول

له السلطة بذلك لغرض القسم (١) التابع لفقرة (٤) سوف يحاكم بتهمة

وسوف يكون معرضا لغرامة لا تزيد عن (١٠٠) مائة شلن واذا لم يستطع

ان يدفعها فسوف يكون معرضا للسجن لمدة شهر واحد .

(٥) لن يكون الدخول لاي بنائيات او اي قسم منها يستعمل بالنساء الا بعد

ان يعطى انذار لمدة (٣) ثلاث ساعات واية امسرة ساكنة في المنزل

او اي قسم منه سوف تعطى القصر صد لان تخرج منه .

(٦) (١) سوف تدفع السلطة الكهربائية تعويضا لاي خراب يحصل لاي ممتلكات

خاضعة التي تدخل السلطة الكهربائية الى الانسان المخول له

السلطة بذلك للاغراض المذكورة في قسم (٤) من هذا القانون على شرط

ان لا تدفع التعويضات لتلك البنائيات التي يدخل فيها الاغراض التركيب

والاجهزة واقامة اي تركيبات كهربائية .

(٢) اي نزاع في حالة هذه التعويضات تحت اقسام هذا القانون اركسية

التي تعويضات سوف ترفع الى محكمة خاصة بذلك .

(٦) (١) في حالة أي شيء يرفع إلى هذه المحكمة فسوف تدار

الجلسات حسب قانون هذه المحاكم .

(٢) وفي حالة هذه المحاكم فسوف تعين السلطة الكهربائية

قائمات كما سيعين الشخص الذي يطلب التعويضات قاض خاص

بذلك وسوف يعين هذان القاضيان حكما ثالثا بينهم .

(٧) (١) كل انسان في السلطنة الفضلية بطلب استأجر بنائيات التي هي -

(أ) تبعد بستين قدماً من الخط الكهربائي وسوف يتحصل

في حالة الطلب وعلى شرط ان يدخل في اتفاقية مع

السلطة الكهربائية على تمويل الكهرباء وسوف يستلم

هذا التمويل حسب القانون أو -

(ب) اذا بعد المنزل بستين قدماً من الخط الكهربائي

فسوف يتحصل في حالة الطلب وعلى شرط ان يستلم

في اتفاقية مع السلطة الكهربائية على تمويل كهربائي وسوف

يتمون بالكهرباء على ان يدفع الى السلطة الكهربائية اية

تركيبات تزيد على خطوط لا تخرج من الستين القدم .

على شرط ان كل انسان سوف يدخل له ان يطلب او ان يستلم

في استلام التمويل الكهربائي لاية بنائيات لها تمويل منفصل حتى

يتحمل ارفع الاجرة السنوية لمدة يتفقوا عليها وان يعطى السلطة

الكهربائية دخل مشغول على الصرف من رأس المال وان يغطي

المصاريف حتى يقابل الطلب للحد الأقصى لتلك البنائيات اما الاجرة

التي سوف تدفع فسترفع لمحنة خاصة في حالة النزاع اوضح .

(٢) وبالنسبة من هذا القسم (١) فليتمون الكهربائي لاي مستهلك حتى تركيب

وتجهيز جميع التركيبات الكهربائية بخمسة اسلاك يحمل شهادة وتحت

اشراف مقرر كهربائي يحمل رخصه . ان السلطة الكهربائية سوف

تفحص اسلاك هذه التركيبات الكهربائية وإذا كان في رأيه

ان هذه التركيبات في حالة غير ملائمة فليكون مجبراً

على تصحيح التركيبات وهذه البنائيات .

(٢) التغييرات للتركيبات الكهربائية في أية عمارات حيث تمون الكهرباء

لن تجري إلا بيد خبير اسلاك يحمل شهادة تحت إشراف سقا وله  
كهربائي وإذا حصلت هذه التغييرات بيد شخص آخر أو حتى حسب  
رأي السلطات الكهربائية بيد خبير اسلاك يحمل شهادة بطريقة  
غير مقبولة فسوف يقطع التمون الكهربائي لهذه العمارات وسوف  
محدد إذا اقتضت فيما يخص السلطة الكهربائية أن التركيبات  
الكهربائية هي حالة سالمة

(٨)

سوف يكون من ضمن القانون للسلطة الكهربائية أن تحدد  
قيمة الضمان المألي الذي سوف يدفعه أي إنسان يريد تموين  
الكهرباء وسوف يغطي هذا الضمان الفلوس الباقية عليه من  
أجرة الحداد الكهربائي والإدوات والتركيبات الكهربائية وسوف  
يغطي أيضا سعر التمون الكهربائي الذي يستهلكه وسوف تبقى هذه  
الضمانات عند المحاسب الرئيسي لأن إدارة السلطة الكهربائية  
لن تتخذ أي مسؤولية في هذا

(٩) (١) وفي حالة غياب أية اتفاقية أو في حالة لم يحدد سعر الكهرباء

فإن السلطة الكهربائية سوف تسعر الكهرباء التي تمون لأي مستهلك

(أ) بالقيمة الحقيقية للكهرباء الموردة

(ب) كمية الكهرباء الموجودة في التمون

(ج) بطريقة أخرى يوافق عليها المجلس الأعلى للدولة

(٢) لن يستعمل أي مستهلك الكهرباء بطريقة تسعيرية في وقت هناك

طريقة أعلى تسعيرية فوجده هذا باستثناء رضاء مكتوب من

السلطة الكهربائية

(١٠) (١) وفي عدم وجود أية اتفاقية فإن سعر الكهرباء الموردة للمستهلك

أو الكمية الكهربائية الموجودة في التمون سوف يتأكد منها بطريقة

المعادن الصحيح تقديمه بأجرة السلطة الكهربائية وقت الطلب

(٢) كل مستهلك سوف يدفع في اتفاقية لا ستجار هذا الحداد وسوف

يغطي الحداد لأجرة الكهرباء التي يستهلكها في حالة عدم

وتسديد الحداد في وقتها عن طريق إيجار الحداد

(١٠) (٣) سوف يكون الحق للسلطة الكهربائية أو أي إنسان تخول له السلطة بذلك في وقت محقق واحد إخبار المستهلك بنسبته إن يدخل وأن تكون له الحرية في قراءة وتفتيش وفحص الكهر بقاء في المنزل .

وإذا وجب ضروريا أن يخرج أو يبعد أي عداد وفي حالة وجود نساء في المنزل فسوف يعطى لهم الإنذار بذلك حتى يكون عضواً في كلاً من الحماية وسوجود .

(٤) لن يمنع أي إنسان السلطة الكهربائية أو أي إنسان دخول له السلطة بذلك من تادية واجبات ما ذكر في قسم (٣) من فقرة (١٠) .

(٥) إذا كان هناك أي نزاع أو اختلاف فيما إذا كان أي عداد صحيح أو لا فيسرقع الأمر إلى المفتش الكهربائي وإذا قرر المجلس الأعلى للـ له في تعيين شخص آخر وإذا وجد المفتش الكهربائي أن العداد توقف في أن يكون مضبوطا فسوف يخمن هذا المفتش أو أي إنسان آخر قيمة الكهر بقاء المستهلك أو الكمية الموجودة في الاستهلاك في الوقت الذي لم يكن فيه العداد مضبوطا وإلا فسوف يكون العداد هو البرهان القاطع للكمية المستهلكة من الكهر بقاء هذا في حالة عدم وجود الفحص .

(٦) زيادة على أي عداد يوضع في بناية أي مستهلك فإن السلطة الكهربائية سوف تضع عددا للتاكيد أو لضبط السعر الكهر بقاء الذي يستهلكه المستهلك أو عدد الساعات التي مونت فيها الكهر بقاء أو السعر لكل وحدة من الوقت التي مونت فيها الكهر بقاء لكل مستهلك .

هذا إذا لم يوضع فيها هذا العداد .

وفي حالة اعتماد الأسعار على قراءة العداد فإن السلطة الكهربائية في حالة عدم وجود اتفاقية بذلك سوف تيقن العداد ونصوص قانون فقرة (٥) من فقرة (١٠) سوف تعتبر كان العداد هو ما ذكره من قسم (١٠) من فقرة (١٠) .

(١١) (١) سوف يكون قانون السلطة الكهربائية لان تقطع تموين الكهرباء لاية عمارات من دون اي عداد نحو المستهلك في هذه العمارات لدفع اية نفود متبقية فيما يخص الاستهلاك الكهربائي او فيما يخص اجرة العداد او التركيبات الكهربائية او نقود اخرى تكون متبقية فيما اذا -

(أ) فصل الساكن ان يدفع الفاتورة للكهرباء المستهلكة او تبقي اجرة العداد او التركيبات الكهربائية بعد ايام معين من تاريخ تقديم البقايا توره او -  
(ب) كل انسان طلب ومون بالكهرباء لاية عمارات يفصل لان يدفع ضمانات مالية التي تحتاج اليها السلطة الكهربائية فيه \*

(ج) وكل عمل او مخالقات سوف يكون خطا رجسا على هذا القانون \*

(٢) ان المصاريف التي تطلب لقطع الكهرباء حسب نصوص قانون هذا القسم سوف تطلب من المستهلك حسب قانون طلب دفع النقود \*

(٣) اذا كان في اي وقت انقطع التموين الكهربائي ووجد ان هذا التيار الكهربائي قد اريد من دون اذن السلطة الكهربائية ومن دون التحويل معها باتفاقية خاصة وان اي انسان او اناس قد وجد في استعمار الكهرباء فان الساكن سوف يكون مسئولا حتى يثبت عكس ذلك وسوف يكون معرضا لغرامة لا تزيد عن (٥٠) خمسين شلن في كل يوم استعملت فيها الكهرباء \*

(١٢) (١) اذ ابرقت اية فاسوس مطلوبة غير مدقوقة لمدة اسبوعين من تاريخ تقديم البقايا توره فان السلطة الكهربائية سوف تتقدم الى المتضرر بطلب تفويض امر لارجاع النقود مع جميع خساره \*

(٢) عند ما يترك اي مستهلك اية بناية ولا يدفع سعر الكهرباء ولا اجرة العداد او التركيبات الكهربائية فان السلطة الكهربائية سوف تطلب منه دفع النقود المتبقية والتي لم يدفعها الساكن القديم الا في حالة تقديم اذن من الساكن الجديد لادارة الكهرباء يطلب منها ان تقرأ العداد وان يدخل معها باتفاقية للتموين الكهربائي \*



- (٣) سوف يقدم شفوياً من القاضي بهذا الصدد .  
 (٤) شهادة بيد السلطة الكهريائية على ان اية كمية من الفلوس لم تدفع  
 وفي حالة عدم وجود اية شهادة من المستهلك فسوف تستخدم هذه  
 الشهادة كبرهان قاطع على عدم دفع النقود .

(١٣) (١) في حالة وضع اية خطوط كهريائية او تركيبات كهريائية تملكها  
 السلطة في اوعلى اية بنايات لا تملكها السلطة لشرط التصديق  
 الكهريائي فسوف يكون التصديقات الكهريائية غير معترضة  
 لان تصديق باي قرار يصدره المحكمه .

(١٤) (١) كل ائذار او امر او حجة بمقتضى هذا القانون يحتاج الى  
 ارسالها لاي انسان يمكن ان ترسل بالجريد او تترك في  
 المحلات التالية :-

(أ) حيث يكون العنوان هيئة متحدة وفي مكتب تلك الهيئة .

(ب) حيث يكون العنوان شركة في المكتب المسجل لتلك

الشركة او في حالة المكتب المسجل لتلك الشركة غير

موجود في السلطنة الفضلية في المكتب الرئيسي

للشركة في السلطنة الفضلية .

(ج) حيث يكون العنوان شخصاً عادياً في المحل المعتاد

او المحل المعروف عنه للاقامة او العمل -

لذلك الشخص .

(٢) كل ائذار او امر او حجة بمقتضى هذا القانون يحتاج الى ارساله

للمالك او الساكن في اية بناءة سوف يعتبر معنونا عنواناً صحيحاً

اذا عنوان بوصف " المالك او " الساكن " ( مع ذكر اسم المبنى )

وقد يمكن تسليمها او نسخة منها لاي انسان في المبنى .

واذا لم يمكن في المبنى ان انسان يمكن تسليم ذلك

اليه فتوضع في اي محل ظاهر في المبنى .

(١٥) يجوز للسلطة الكهربائية أو أي إنسان مفوض من قبلها أن يقيس أو يثبت أجهزة للنور أو أسلاك أو أي أدوات أخرى للتركيبات الكهربائية على أي حائط لا يبنية وفي هذه الحال يكون الضرر بالغار أدنى حيث على أن ترمم السلطة الكهربائية ذلك الضرر أو تدفع تعويضاً عنه .

(١٦) لا يجوز لأي إنسان يستهلك طاقة كهربائية أن يستعمل تلك الطاقة لأي غرض غير ما رخص له به ولا أن يسخرها بحيث يتعارض ذلك التسخير وتموين الكهربائية لأي إنسان آخر .

(١٧) (١) لا يجوز لأي إنسان أن : -

(أ) يولد أو يسمح بتوليد طاقة كهربائية تزيد على

ثلاثة كيلوات لا استعماله الخاص .

(ب) يمسح أي إنسان آخر لا استعماله طاقة كهربائية من أي تركيبات .

ويستثنى من ذلك من سمح لهم بطلب خاص على الاستمارة المطلوبة من قبل نائب السلطنة .

(٢) هذه الرخص سوف تمنح لشروط وبدفع رسوم ولمدد يحددها نائب السلطنة بمقتضى قوانين خاصة بها .

(٣) لا يجوز تحويل أي رخصة صادرة بمقتضى هذه الفقرة بدون أن تنص الرخصة الإجمالية على ذلك بموافقة نائب السلطنة .

(٤) كل رخصة مقيمة بنصوص هذا القانون أو أي قوانين فرعية أخرى وكل حامل رخصة سوف يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات المخولة للسلطة الكهربائية كما هو معين في الرخصة الصادرة له .

(٥) يمكن لنائب السلطنة إذا اقتضت المصلحة العامة وإذا أصبحت

التركيبات الكهربائية المرخص بها بموجب القانون هذا

غير سليمة أن يلغى أي ترخيص سبق صدوره بمقتضى

هذا القانون ولا يجوز لساحل الترخيص أن يطالب بأي

تعويض في هذه الحال .

(١٨)

عند الفراغ من أي تركيب كهر بائي بمقتضى ترخيص صادر  
تحت هذا القانون يجب على المالك أن يبلغ المفتش  
الكهر بائي كتابيا، وإلا فإنه سيقيم بالكشف والتجربة وإذا  
اقتنع بسلامة التركيب سوف يمنح المالك شهادة بذلك ولا  
يجوز أن تشغل أي تركيبات كهر بائية إلا إذا تم الحصول  
على هذه الشهادة.

(١٩) (١)

جميع التركيبات الكهر بائية المصدرة لشهادات بمقتضى  
المادة (١٨) من هذا القانون والمشفة بمقتضى ترخيص  
صادر بموجب نصوص هذا القانون يجب أن يكشف عليها المفتش  
الكهر بائي أو أي شخص آخر مفوض من قبله في فترات منصوص  
عليها في المادة (٢٥) من هذا القانون وعلى المالك وجميع  
الأشخاص المختصين بتلك التركيبات الكهر بائية أن يقدموا كل  
التسهيلات لهذا الكشف خلال ساعة العمل المعقولة.

(٢)

إذا رأى المفتش الكهر بائي نتيجة الكشف الذي قام به بمقتضى  
هذه المادة أن تركيبا كهر بائيا، أو جزء منه غير سالم يجب عليه  
أن يخبر المالك أو الشخص المختص به وعلى المالك أو الشخص  
المختص أن يجعل ذلك التركيب الكهر بائي أو أي جزء منه  
سائما في خلال المدة التي يحددها المفتش الكهر بائي.

(٢٠) (١)

إذا حدث عارض نوبتة خلق بتوليد أو نقل أو تموين أو استعمال  
الكهر بائي أي جزء من خطوط التموين الكهر بائي أو في التركيبات  
الكهر بائية وينجم من ذلك عارض خسارة في الأرواح أو إصابة  
شخصية يجب على الإنسان المختص أن يبلغ المفتش الكهر بائي  
من حدوث أي خسارة في الأرواح أو إصابة شخصية تسبب عنها  
العارض وفي صورة ومدة تضررها قانون صادر من نائب  
السلطات بمقتضى هذا القانون.

(٢)

يجوز لنائب المنطقة أن يراي ذلك من سبب أن يطلب من أي شخص  
عنفه هو لذلك العارض أن يقوم بالبحث وتقديم تقرير عن -

(أ) سبب العارض الذي تسبب في تهديد سلامة السكان نتيجة

التوليد أو النقل أو الاستعمال للكهر بائي.

أو

(ب) الطريقة التي طبق بها نصوص هذا القانون

أو أي قوانين أخرى صادرة بمقتضاه رفيعاً إذا

كانت لا تخالف ذلك .

كل من يحصل ما يلي :-

(٢١)

(أ) اتصال أي عداد أو آلة مشار إليهما في المادة (١٠)

من هذا القانون مع أي خط يهوى كهربائي تسمون

بواسطته طاقة كهربائية من قبل السلطة

الكهربائية أو قطع ذلك الاتصال .

(ب) وضع أو اتصال أي تركيبات كهربائية لغرض الاستعمال

بأي تركيبات كهربائية أخرى تملكها السلطة الكهربائية

دون إذن من تلك السلطة .

(ج) إلحاق الضرر بأي عداد أو آلة مشار إليهما في

القسم العاشر من هذا القانون أو إدخال تغيير

معتمد على ما سجله ذلك العداد وتلك الآلة .

(د) سوء استعمال الكسهر بآء .

وعندئذ إن أنه يفرض الشخص المختص غرامة لا تزيد عن (٥٠٠) خمسمائة شلن

وفي حالة استمرار الجناية يفرض غرامة يومية أقصاها (٥٠) خمسون شلن

وإذا ما ثبت أن أساليب اصطناعية موجودة للقيام بالاتصال المشار إليه

في فقرة (أ) و (ب) من هذه المادة أو حصول أي تغيير أو منع كسهر

ورد في فقرة (ج) من هذه المادة أو في تسهيل أساليب الاستعمال

كما جاء في فقرة (د) من هذه المادة وأن العداد أو الآلة تحت قبض

المستهلك فسوف يتبرأ من أي عكس ذلك أن ذلك الاتصال أو التغيير

أو المنع أو أساليب الاستعمال قد قام بها المستهلك متعمداً .

كل من يخلو في قانون شار عام شاملة يدين بالجناية وعندئذ إن أنه يجب (٢٢)

أن يدين بالحبس في السجن لا تزيد عن ستة أشهر أو بدفع

غرامة لا تزيد عن (٥٠٠) خمسمائة شلن أو كلاهما .

(٢٣)

كل من يتسبب باعماله في صرف الكهرباء باسراف او تحويلها او يقوم  
بكسر اوري مي او تخريب اي خط تموين كهربائي او عمود او فانوس  
او آلة اخرى يتعلق بتموين الكهرباء يعتبر جانيًا وعند ادانتة  
سيعرض لغرامة لا تزيد (٠٠٠ ر) الف شلن او سجن سجن .  
كل من -

(٢٤)

(أ) يولد او يسمح بتوليد الكهرباء بما يزيد على ٣ كيلوات  
لا يستعمله او يعمون انسانا آخر بالكهرباء لاي تركيب دون  
ان يكون حائزا ترخيصا لذلك بمقتضى هذا القانون أو : -  
(ب) يشغل او يستمر في تشغيل تركيب كهربائي علسي  
نقض المادة ٨ (٨ او ١٩) من هذا القانون .  
سوف يعتبر جانيًا عند ادانتة سيتعرض لدفع غرامة لا تتجاوز  
(٥٠٠) خمسمائة شلن او السجن لمدة لا تتجاوز ستة اشهر  
او كلاهما .

يسن نائب السلطنة بمقتضى قوانين للمواد التالية : -

- (أ) استمارة تقديم الطلب لمنح ترخيص .
- (ب) استمارة جميع الاعلانات المطلوب صدورها وارسالها  
بمقتضى هذا القانون وصدور وايصال تلك الاعلانات .
- (ج) الزمان والمكان لدفع جميع النفود البطالة للدفع  
بمقتضى هذا القانون .
- (د) المبالغ التي يودعها الناس الذين يمولون بالكهرباء .
- (هـ) سمسر الكهرباء .
- (و) الرسوم التي تدفع للترخيص وفحص وفقد وعموم  
الهند مايت التي تقدمها السلطة الكهربائية والمفتش  
الكهربائي .
- (ز) سلاح التسموين الكهربائي .
- (ح) استعمالات وضع ميثاق استعمالات الاسراف في  
التصوين الكهربائي .

- (ط) حماية التركيبات الكهربائية والخد مات •
- (ي) حفظ سلامة الإهالي فيما يخص بالكهرباء و خطوط  
تسوين الكهرباء و أعمال السيار •
- (ك) ضمان الحصول على : و ين كهربائي كاف و منتظم و ضبط  
و تنظيم هذا النوعين بوجه عام •
- (ل) تحديد الإزيان والشكل لفحص التركيبات الكهربائية المشغلة  
بمقتضى ترخيص صادر بحسب هذا القانون •
- (م) جميع المسائل التي لم يخص ذكرها فيما سبق لضبط توليد  
ونقل و توزيع وإستهلال الكهرباء وكافة المسائل الاخرى  
لضمان تنفيذ شروط هذا القانون على احسن وجه •
- يمكن لجميع القوانين الصادرة بمقتضى هذا القانون ان تنص على (٢٦)  
مقوبات لكل جنائية يقر بمقتضاها بشرط ان لا تتعدى غرامة (٥٠٠) خمسمائة  
شلين او في حالة العجز عن الدفع لسجن لمدة لا تتجاوز شهر واحد •
- لا يمكن لاي غرامة او عقوبة تفرض بمقتضى هذا القانون ان تكون (٢٧)  
قوانين - شرعية اخرى تصدر بمقتضاها ان يؤثر على السلطات  
المخولة للسلطة الكهربائية بموجب الماده (١١) من هذا القانون •
- سوف لا تتعرض السلطة الكهربائية او اي شخص في خدمة السلطنة (٢٨)  
يقوم بأعمال بمقتضى نصوص هذا القانون لا قامه أي دعوى  
ضده او محاكمة لاي عمل قام به بمقتضى هذا القانون •

(( تنظيم عقود العمل بين المؤجرين والمستخدمين ))

### غير عقود لجنة ايبين

\*\*\*\*\*

١٩٥٣/٧/٥م

فرض الجلسه (١) درس حالات عمل بعض طيقات من العمل في ايبين لتحسين

الحالات بين المؤجرين والمستخدمين \*

(٢) يحدد العمل قصة واولاد الاراء اقترح القانون التالي لتنظيم

عقود العمل (غير عقود لجنة ايبين) بين المؤجرين

والمستخدمين في السلطنة الفعليه \*

قانون لتنظيم عقود العمل والمسائل التي تتعلق

بذلك \*

(( غير العقود التي تبرم بين لجنة ايبين ومستخدميها ))

(٣) لن يعتبر اي عقد عمل لم يعمل في داخل السلطنة الفعليه

عقد عمل

عقد في نطاق معنى هذا القانون \*

(٢) لن يعتبر اي عقد عمل الا اذا سجل في المحاكم المدنية

تسجيل العقود

في السلطنة الفعليه \*

(٣) سيدفع المؤجر (٥) خمسة شلن لتسجيل كل عقد عمل

رسوم التجديد

ورسوم (٣) ثلاثة شلن لتجديد كل عقد عمل \*

(٤) (أ) لا يجب ان ينفذ عقد عمل لمستخدم لا يقرأ ولا يكتب

شهادة عقود

الا يشهاد عليه من الحاكم المدني بان هذا العقد

قيرأ وشرح للمستخدم بحضور حاكم المحكمة المدنية

ويظهر انه موافق عليه باختياره بعد ان فهم معناه

وسببه فسيهما كاملا \*

(ب) لا يمكن ان يضع حاكم المحكمة المدنية شهادة على

عقد عمل الا اذا كان موافقا بالضبط \*

(١) شروط العمل \*

(٢) المكان والحدود التي سيكون العمل فيها \*

(٣) الاجرة ونوعها وتفاصيلها \*

(٤) ويشمل العقد شروطا تحدد مصالح

واجازة المرض \*

## إسقاط عقود العمل

(٥) وسيبقى وسيحفظ أصل كل عقد عمل وضعت عليه شهادة

من المحكمة التي فعلت عليه الشهادة وتحتل نقول منه لكل

من الطرفين المختصين بالعقد •

## مدة العمل

(٦) في حالات حيث ان العقد ينص على دفع اجور شهرية وحيث

لم تكن اتفاقية مكتوبة بخصوص المدة ، يمكن ان ينفذ شهر

اعلان من قبل الطرفين المختصين بواسطة المحكمة

التي سجل فيها العقد •

## ارقات مستخدم بدون اعلان

(٧) سيكون قانونيا للمؤجر ان يرفق اي مستخدم بعد اذاعة

في المحكمة المدنية بـ "تنبأ بي سوءا" ، سلوك او ترك

عملا عمدا او اوجمال واجب نحو مؤجرة بدون اعلان وبدون

دفع اي اجور غير الاجور التي يستحقها للمدة التي عمل فيها

في وقت البرق •

## ترغيب وايواء مستخدمين

(٨) كل شخص يستعمل في مستخدم وهو يعرف اولد به سبب يجعله

يحتقد ان هذا المستخدم تحت عقد عمل ان يترك عمل مؤجرة

في اثناء استمرار هذا العقد او قبل او ياوي اي مستخدم ترك

عمل صاحبه بصورة غير مستحسنة سيخسر جميع ما دفعه

للمستخدم وجميع ما خسر لا استقالته و سيعود المستخدم

لمؤجره السابق لا تمام عقد عمله •

الخلاقات بين المؤجر والمستخدم (٩) عند ما يهمل او يرفض مؤجر او مستخدم ان يتم عقد عمل ، او

عند ما تنتج اي مسائل اخلاف او نزاع لحقوق او ديون

اي طرف من الطرفين ، او لاي سوء سلوك او عجز في واجب

او معاملة سيئة من الطرفين تحت اي عقد عمل ، فالطرف

الذي يشجرائه يمكنه ان يقدم قضية في المحكمة -

المدنية ضد الطرف الآخر •

(١٠) جميع الخلاقات السابقة بين المؤجرين والمستخدمين

التي حدثت في الماضي ، لا تنفذ هذا القانون ستعامل

في المسحاكم المدنية بموجب هذا القانون

المتفق في الدعاكم المدنيه •



## مرسوم خصائص القوائم

لسنة ١٩٥٢ م

\*\*\*\*\*

- (١) القوائم هي المسئول عن المنطقة التي تحت إدارته ويجب أن يتمشى على موجب القوانين والعادات في الحالات التي لا ينص عليها قانون •
- (٢) المرسوم سيؤخذ بموجب القانون •
- (٣) القضايا الشرعية • مهرات • مشاكر زوجية • نفقات وغيرها أو ما يتعلق بالشؤون الشرعية تحال إلى القاضي لأنها من الأمور الشرعية •
- (٤) له مآذونية في العقود والطلاق بعد أن ينال التفسير من القاضي •
- (٥) للقائم أن يقبل المعاملات في حال البيع أو الشراء أو الرهن أو الفكاك في العقارات الثابتة في المحكمة وأجراء العقاب على المعاملة خارج المحكمة بكموجب القانون •
- (٦) تحفظ جميع أوراق الدعاوى مع الأحكام في ملف خاص وفي كل شهرين تربط وتحفظ في خزانة المحكمة بعد تسجيلها في الدفاتر المخصصة لها في المحكمة •
- (٧) القائم هو المسئول على شؤون المنطقة التي تحت مسؤوليته وكل موظف في منطقته لم يقدّم بواجبه عليه أن يأمّره بما يراه صالحاً في نظره ثم يرفع بقرار إلى إدارة النائب لستاءه أمره أو تعدد يلبه •
- (٨) (أ) للقائم أن يأمر عريف الحسكر أو وكيله لاحتضار أي شخص عاجز عن الحضور ويكون أمراً كتابياً مع إظهار الأسباب •
- (ب) يحق للقائم في حال إهمال إدارة الأمن لبحث أي قضية أو تناسيها بها أن يحقق معها في القضية حتى يتحصل على نتيجة مقبولة وإذا وجد إهمال عن عمد من عريف المركز يرفع به مع تحقيقاته في تلك القضية إلى إدارة النائب لطلب محاكمته •
- (٩) لا يمكن حبس أي مجرم إلا بأمر القوائم بعد محاكمته •
- (١٠) في حال إصدار حكم بالحبس يجب أن يكون بالمكثروب مع تعيين المدة ونقل المير الحضور يمتنع في مثل هذه الحالات •
- (١١) لا يحق للحاكم أن يأمر بالحبس إلا بعد أن يسجل ذلك في دفتر خاص للحبس •

(١٢) إذا رفع اليه المفتش الزراعي عن أي مخالفة من أحد المزارعين  
 فعليه أن يحاقب المخالف بموجب القانون أو الإعلان الذي  
 تصدره إدارة السلطنة بعد تحريته صحة القضية وعلى القائم  
 أن يعتبر إلا دعاء المقدم من المفتش كإدعاء من السلطنة والمفتش  
 مستلزم إكشافه في القضية المرفوعة ويطبق عقوبتها بموجب  
 القانون أو الإعلان \* مادة (١١) خاصة بمنطقة يسمونها شقرة  
 البوضيخ

### مرسوم التقاعد لسنة ١٩٥٤ م

(١) في سنة ١٩٥٤ م وافق مجلس الك وله لا اعطاء مكافأة للسلطان حسين بن عبد الله او قرر اعطائهم (٥٠ ٪ ) خمسة في المئة مما يتقاضاه من مرتب في مدة خدمته في السلطنة كان ذلك حسب مادة (٨٠) من محضر رقم (٤٢) المؤرخ ١٦/٢/١٩٥٤ م وقد عدل هذا المرسوم في نفس البسطة وقرر اعطائهم ما حصة ابدية ابتداء من ميزانية عام ١٩٥٥ م وكان ذلك حسب مادة (٨٨) من محضر رقم (٨) المؤرخ ٢٨/٧/١٩٥٤ م .

(٢) وفي سنة ١٩٥٧ م قرر المجلس اعطاء التقاعد للشيخ علي عيسى عسلا و مدير جمرك البعاج والشيخ احمد بن عبد الله حسن قائم يرامس - وذلك نظرا لطيلة خدمته في السلطنة وقد وافق اعطائهم التقاعد ابتداء من ١ جولا ي ١٩٥٧ م كان ذلك حسب مادة (١٦٦) من محضر رقم (١٧) المؤرخ ٢٩ جون ١٩٥٧ م .

## مرسوم بتفضيل الوظائف في السلطنة

\*\*\*\*\*

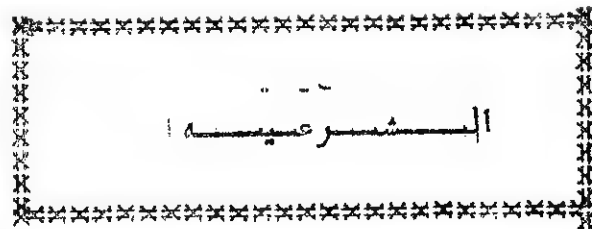
في سنة ١٩٥٧ م وافق مجلس البد وله على ان تشغرو وتلاوظا في  
رؤساء البد وأمر بفضليين وان تكون الا سبقيية في جميع  
الوظائف الاخرى خلال الا سنة الا شهر التقادمة من بعد صدور  
المرسوم للفضليين وقد ووفق عليه حسب مادة ( ١٨٣ )  
من محضر رقم (١٨) المؤرخ ١٩ أكتوبر ١٩٥٧ م

## موظفي السلطنة وتفضيل الوظائف

=====

مادة (١٨٩)

استفسر المجلس عن المادة (١٨٣) من محضر رقم (١٨) ووضح الرئيس لهم من ان العالم  
باجمعه يتخذ الخطوات بالتكتل وليس بالفرقة كما اوضح لهم انه اذا نفذ هذا القرار فانه  
سيخرب مستقبل كثير من الفضليين الذين يعملون حاليا في المناطق الاخرى من محمية  
عين والمستعمرة وقد وافق المجلس بالا جماع على ايقاف تنفيذ هذه المادة المشار اليها  
لان ذلك يتعارض مع التطورات التقدمية الجارية بالمحميات وقد تقرر تجديد هذا  
القرار الى اجل غير مسمى



الشموع

## ( قانون ادارة الاوقاف )

١٩٥٣ م

\*\*\*\*\*

- ابتداء القانون  
اللقب
- (١) سيسري مفعول هذا القانون من تاريخ ١٣/٥/١٩٥٣ م
- (٢) سيحرف هذا القانون بقانون الوقف في السلطنة انضمية
- (٣) كل متول على وقف، الوقت الحاضر سيبقى على ولايته عرضة
- لنصوص هذا القانون حسب سيقدر فيما يلي :-
- (٤) كل مستول سيقدم بياناً لادارة الاوقاف يحتوي على التفاصيل تخص الوقف
- (١) وصف الوقف بصورة كاملة لاعطاء تحقيق تمام عن ذلك الوقف

- (٢) الايراد الكلي السنوي من هذا الوقف
- (٣) مبلغ الاكربات والضرائب التي تدفع سنوياً لملكية الوقف
- (٤) المبلغ المخصص تحت الوقف لاجل :-
- (أ) مرتب المستولي وحلاوة افراد اذ هناك علاوات
- (ب) اغراض دينية محسنة
- (ج) اغراض خيرية
- (د) الى اغراض اخرى الممكن ان تكون مقرر طبعاً
- للشريع الشريف الصحيح

- (٥) كل بيان مثل هذا سيقدم به نقل من الوثيقة او الحجة التي وضعت هذا الوقف واذ لم يكن هناك مثل هذه الوثيقة او الحجة التي وضعت او عند عدم الحصول على نقل من هذه الوثيقة او الحجة سيحتوي البيان على تفاصيل كاملة حسب معرفة المتولي لمصدر ونوع واغراضه - الوقف -

- (٦) وعند ما يوقف اي ملك بعد ابتداء سريان مفعول هذا القانون فان بيان الشرائع في فترة (٤) سيقدم في مدة (١٣) شهراً من تاريخ الايقاف او اذ اوضح الوقف بواسطة حجة او وثيقة مكتوبة من تاريخ تصفيه هذه الحجة او الوثيقة

(٧) ويجوز لنظارة الاوقاف ان تطلب من متولي اي وقف ان يقدم في اي مدة تقررها نظارة الاوقاف بيان يحتوي على جميع اوضاع التفاصيل المشار اليها في فقرة (٤) مع نقل الوثيقة او الحجة اذا كانت مستحقة وثيقة او حجة الاثبات للوقف .

(٨) وبعد تاريخ تقديم البيان المشار اليه في فقرة (٤) سيجري كل متولي وسيقدم للادارة التي قدم اليها هذا البيان كشفاً بحسب محل موسم الحسابات والصورة والمحتويات المقررة له لجميع الايراد من التمول التي يستلمها او يصير فيها بالنيابة عن الوقف المتولي عليه على شرط ان نظارة الاوقاف يمكنها اذا امتنعت ان هناك مسببات كافية لهذا ان تسمد الوقت المسموح فيه بتقديم اي بيان حساب تحت هذه الفقرة .

(٩) ويجوز لنظارة الاوقاف عند عجز المتولي على تقديم بيان حساب حسب طلب تحت فقرة ٨ ان تقرر ان تقرر المتولي ان يقدم في اي مدة حسب تقرير نظارة الوقف " بيان " حساب بالصورة المقررة في الفقرة المبدئية كورة وللمدة التي سترى نظارة الاوقاف انها مناسبة .

(١٠) وستفحص كل قائمة حساب من قبل الشخص المسئول على نظارة الاوقاف .

(١١) وستسجل نظارة الاوقاف بعد تقديم بيان تحت فقرة (٤) بالصورة التي يمكن ان تقرر في سجل يسمى سجل الاوقاف التفاصيل التالية .

(أ) وصف الوقف بصورة كاملة لتحقيق ذلك .

(ب) الايراد الكلي السنوي .

(ج) الصافي من الايراد . المتبقى عند المتولي السني جمح

في اثناء المدة الماضية منذ ان صار هذا الوقف .

(د) مبلغ الكسب واستدار المصاريف التي تدفع

بشأنه من الوقف .

(هـ) مقدار ايجار وقفه او استوفى التي تصرف على ايراد الوقف .

(و) المبلغ الذي يقرر تحت الوقف لاجل .

(١٢) من المتولي وعلاوات الايراد .

(١٣) ايراد ارض ينمية محضنة .

(٣) اغراض خيرية •

(٤) اي اغراض اخرى التي يمكن ان تقرر طبقا لقانون الشرع

المشريف الصحيح •

(ز) اسم المتولي •

(ح) اي تفاصيل اخرى التي يمكن ان تقرر •

(١٢) اذا هناك بسياسات قدمت تحت فقرة (٤) ستوضع في ملف خاص •

(١٣) يجوز لنظارة الاوقاف ان تحيل في اي وقت الى مجلس السلطنة

لقراره مسألة لها علاقة بالتسجيل والاشراف وادارة ومراقبة

الاوقاف وخصوصا اي مسألة لها علاقة ب : -

(أ) بسم اعمال المتولي للسوقف او ناظر الاوقاف

في ادارته الاوقاف و لياقته ان يستمر كمتمولي و ناظر اوقاف •

(ب) استعمال الوقف او اي متبقي من اموال الوقف •

(١٤) عند ما تحيل نظارة الاوقاف اي مسألة مذكورة في فقرة (١٣) الى

مجلس السلطنة للقرار فيمكن المجلس باختياره ان يصدر اوامر

حسب يراه مناسبة •

(أ) توقيف او طرد المتولي للوقف او ناظر الاوقاف •

(ب) تعيين متولي جديد او ناظر اوقاف •

(ج) توجيه استعمال او استثمار او ايداع اموال الوقف

او اي متبقي منه بصورة خاصة او لغرض خاص •

(د) بصورة عامة لتنفيذ اغراض هذا القانون بشرط

لا شيء من هذه الفقرة تكون للمجلس باصدار امر

يكون مخالفا لاهداف واغراض الوقف •

(١٥) يجوز للمجلس ان يوجه اي شخص او اشخاص ليقوموا بتفتيش

السوقف والسجلات وحسابات وقف بالصورة المفروضة

ويقدم او يقدمون تقريرهم الى المجلس نتيجته ذلك

التفتيش •



- (١٦) اذا عجز اي شخص طلب منه تحت فقرة (٤) بمسبب معقول عن تقديم بيان بتفاصيل اواي حجة لها علاقة بموقف او طلب منه تحت فقرة (٨) ان يقدم بيان بالحسابات في وقت معين او اذا قدم بيان تعتقد ادارة الاوقاف انه مزور او مطلق او غير صحيح باي ميزة جوهرية سيكون معرضا عند الادانة في المحكمة البشريه للجنة الاطولو لغرامة لا تزيد على (١٥٠) نائة وخمسين شلانا او في حالة الجسنة الثانية السابعة لغرامة لا تزيد على (٣٠٠) ثلاثمائة شلانا وما يساوي ذلك حسباً.
- (١٧) ويمكن لمجلس السلطنة ان يعمل من وقت الى آخر انظمة لتنفيذ اغراض هذا القانون .
- (١٨) وسيكون هذا القانون قابلا للتعديل او للزيادة مسهما اقتضت الظروف .

## قوانين المحاكم الشرعية لسنة ١٩٥٠م

- (١) منع نكاح البطل لما فيه من المضار والتفرقة بين الزوجين والنهي قد ورد في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى هذا بـ <sup>نكاح</sup> الشقاق والغرامة على هذا (٢٠) عشرين روبيه ويفسخ العقد.
- (٢) يحبس من عليه دين مئة لا تزيد على عشرين يوماً وإذا لم يكن له مال فيطلق وينتدب البطلين عليه شهرين.
- (٣) خمسة عشر يوماً يقدم في خلالها المحكوم عليه استئنافه على الحكم ومن تأخر عن هذه المدة فلا يسمع الاستئناف بعدها وإذا كان الرجل فقيراً ولم يكن معه حق الاستئناف فعليه تقديم ريوط إلى إدارة السلطنة حيث لها الحق أن تقدم دعواه إلى الاستئناف إذا تحقق لديها عجزه عن دفع رسوم الاستئناف.
- (٤) من تعدى على خطبة امرأة مخطوبة فغرامته (٢٠٠) ماثنين روبيه لأنه يشوّل من ذلك الاختلاف والشجار وسوء التفاهم (١٠٠) مئة على المحطّل للخطبة ومئة على المستقبل أو حبس شهرين وستة أيام وإذا الخطيب لم يتم بوفاءه في الوقت المحدد للزواج وطلب أبو البنت إبطال خطبته يحق للمحكمة أن تبطله وتجعل نصف ما سلمه من رأس البنت وإذا كان أبوها أو وليها مستقدياً يسلم نصف ما دفع إليه حياً.
- (٥) إذا استخرق الدين جميع التركة فعلى المحكمة الشرعية القبض على جميع التركة وتوزيعها بين أهل الديون نسبياً متساوياً على قدر دينهم.
- (٦) للمحكمة حق البيع من مال المحطّل لقضاء الدين بدون حبس لمن أحب الجبس عن تسليم الدين ولم يدفع برضاه وعلى صاحب الدعوى أن يعين ما يملكه المطلوب بالحق.
- (٧) يقبض على جميع الأوقاف أو ما يشبه وقفه بدون تردد وعلى المنكر للوقف أن يقدم دعواه في المحكمة على الإدارة التي ستقوم بهذا العمل وتصرف غلات الأوقاف على نظر السلطنة في حدود الشرع.

## ملحق قوانين المحاكم الشرعية

- (١) في سنة ١٩٥٤م وافق مجلس الك وله على ان جميع قضايا القتل تقدم إلى المحكمة الشرعية وعندئذ لا يحكم في دفع الدية ويعجز الجاني عن دفعها فيسجن (١٠) عشر سنوات + كان ذلك حسب مادة (٨٣) من محضر رقم (٧) المؤرخ ١٦ فبراير ١٩٥٤م
- (٢) وفي سنة ١٩٥٧م وافق المجلس على نقل مقر الاستئناف للإحكام الشرعية إلى القضاة التي هي هيئة علماء الجنوب بعدن بدلاً من قاضي عدن الشيخ با حميد كان ذلك حسب مادة (١٦٢) من محضر رقم (١٦) المؤرخ ١٠ يناير ١٩٥٧م

المجلد الثاني

( القانون الاساسي للمحاكم الفضليه رقم - (١) - ) لسنة ١٩٤٥ م  
=====

قررت السلطنة الفضليه خلد الله ملكها بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٤٥ م .

- (١) ان ياخذ على تسجيل الاراضي المعمورة في المحكمة الشرعيه رسم على كل ضمد روبيه ونصف ويحتبر الضمد الواحد اربعين باع مربع .
- (٢) ياخذ على الاراضي الغير معمورة اثنا عشر رسم على كل ضمد .
- (٣) تعطي السلطنة مهلة لا صاحب الاراضي في اربعين والدرجاج سنتين كالمستحقين في تسجيل الاراضي لا تمام التسجيل ومن تاخر عن التسجيل في هذه المده فالسلطنة ستضع يد على الاراضي سواء كانت معمورة ام غير معمورة الا اذا المالك صافرا او في بلاد الفضلي المرفعه سنتين ونصف .
- (٤) كلما يجري من عقود البيع والشراء في المحكمة الشرعيه في الاملاك العقاريه والرهونيات ارضا او غير ها ياخذ عليه في المئه خمس رسم في البيع من المشتري وفي الرهن من المسترهن ومتى اراد الراهن فكاك الرهن سيدفع رسم الفكاك .
- (٥) جميع الدعاوي التي تقدم الى المحاكم الفضليه يؤخذ عليها رسم خمسة في المئه مئة مائة .
- (٦) ياخذ خمسة في المئه رسم في الميراث .
- (٧) ياخذ خمسة في المئه رسم تسجيل الرضايا سواء كانت مالية ام غير ماليه .
- (٨) ياخذ رسم قدره روبيتين على عقد النكاح او الطلاق لدى المحاكم الشرعيه او من توليه المحاكم الشرعيه في التقري .
- (٩) على كل امر حضور يقطع نصف روبيه ومن عجز عن الحضور يخرم خمس روبيه بمعد التنفيذ .
- (١٠) لا تسمح السلطنة الفضليه لاي شخص كان او ما كان من ما تشمله البلاد الفضليه المعلومه بالحيث وان لا يجري عقد نكاح او طلاق او قسيمة ميراث الا في المحاكم ( الشرعيه ) او عند من يوليهم القاضي في القرى والبلدان الاخرى وكل من خالف هذا فيساقب غرامة مالية قدرها ( ١٠٠ ) مائة روبيه او حبس ثلاثة اشهر وكل من يشهد شهادة زور في المحاكم الفضليه يخرم خمسين روبيه او حبس شهر كما على ان يعاقب نصف عليه العقاب ( ١٠٠ ) مائة روبيه في كل من حضر في المحاكم الشرعيه او غيرها من كالمثلين .

- (١١) القاطنين في البلاد الفضلية او الممتلكين فيها اراضي يسري عليهم ما يسري على المواطنين في المعاملات في المحاكم الفضلية والجمارك والادارات الزراعية \*
- (١٢) لا تقبل الدعاوى في المحاكم الفضلية في الحقوق غير الميراث الا من استند الى سلطنة السلطان عبد الله عثمان انما عن الميراث فانه تقبل من مدة المعالجة الإنكليزية اليمنية اي من اجتراف الحكومة اليمنية بانفعال السلطنة الفضلية وغيرها من المحميات وذلك بين مدة عشر سنين \*
- (١٣) لا تقطع المحاكم الفضلية اهل حضور لمن كان خارج عن حدودها \*
- (١٤) يجب ان لا يقبلوا المحررون في المحاكم الفضلية الا برخص من المحكمة الشرعية يحشر روبيات سنويا ثم اجرة المحررون بالتراضي \*
- (١٥) يجب على المحاكم الحرفية في المدن التي ما فيها حاكم شرعي ان يحجز على تركة الميت الذي لديه قصر سواها كان نواد كوراوانا وتقدم الى المحكمة الشرعية لتقسيم وحفظ اموال القاصرين في خزانة الدولة \*
- (١٦) على كل وارث ان اذا اخفى شي من التركة او السجلات او غير ما قبل الحجز او بعد الحجز سيفرض خمسمائة روبية وان كان الشيء اقل من ذلك فيعجب منه \*
- (١٧) على المحكمة الشرعية ان تسلم تركة الميت لقريبته بعد ان تبين ما خشيت تلفه لتجهيزه الى الخزانة ليسلم الى ورثاته الشرعيين في الخارج \*
- (١٨) كل ما يدخل المحكمة الشرعية باسم الحجز لتركة (التصير) فيجب تسليمه الى الخزانة حتى يجري القسم \*
- (١٩) على الحكام الحرفيين في السلطنة الفضلية ان يبحثوا عن جميع الاوقاف عموما اراضي وغيرها وان يرفعوا تقريرهم الى نائب السلطنة لحجزها وتسليمها الى المحكمة الشرعية وتصرف ايراداتها للمدارس والمساجد والصحة وتسجيل مسجنانا باسم الموقوف \*
- (٢٠) كل بيع خارج المحكمة اراضي او عقارات غرامه (٣٠٠) ثلاثمائة روبية ولم يعتبر البيع والنفقة على البائع والمشتري من (٢٠٠) ثلاثمائة روبية \*
- (٢١) على القاضى الشرعي محاسبة من يتهم على الاوقاف بعد كل ثمرة اذا بان أي خلل في اوقافهم بمسألة ضراما (٢٠٠) مائتين روبية او خمس شهرين \*
- (٢٢) الاعياد الرسمية: العيد الاكبر (٥) ايام بعيد الجمارك والعيد الاضفر (٣) ايام وآخر ربوع ربي شهر ربيع الثاني الفضلي \*
- (٢٣) على اعيان الملك (٥) روبية وعلى البعالي في المحاكم الشرعية (٥) روبية على المحاكم الشرعية (٥) روبيات \*

## لِسَنَةِ ١٩٤٥ م

### ملحق \*

(١) في سنة ١٩٥٢ م وافق مجلس الدوله على تعديل المادة الثالثة من القانون الاساسي رقم (١) لسنة ١٩٤٥ م وكان ذلك حسب مادة (٥٤) من محضر رقم (٥) المؤرخ ١٩٥٣/٩/٦ م وكان القرار حسب الاتي :-

(أ) ان تعطى فرصة لاهل منطقة يرايس مدة شهرين كاملين ابتداء من ١٩٥٣/٩/١٠ م الى ١٩٥٣/١١/١٠ م ان يقدموا طلباتهم بتسجيل ملكية اراضيهم التي لم تسجل بعد الى المحكمة الشرعية بزنجار \*

(ب) وبعد انتهاء المدة المذكورة المشار اليها آنفا لا تقبل المحكمة الشرعية اي تقديم او اي تسجيل لملكية اي اراضي في تلك المنطقة \*

(ج) وتحدد اراضي في تلك المنطقة التي لم تقدم في ظرف هذه المدة الى المحكمة الشرعية بزنجار للتسجيل ملك من اهلاك السلطنة ضمن المادة (٣) من القانون الاساسي للسلطنة رقم (١) \*

(د) وسيكون الحاكم لتسوية وتسجيل الاراضي لمنطقة يرايس القاضي الشرعي \*

(هـ) كما ان للمحكمة الشرعية الحق ان تنظر وان تحكم في اي اراضي ثبت ملكيتها لاهلها \*

(٢) وفي سنة ١٩٥٢ م عدّل مجلس الدوله مادة (١٨) من القانون الاساسي لسنة ١٩٤٥ م وصارت المادة التالية ببدلا من مادة (١٨) :-

لا يحق للمحكمة الشرعية ان تحجز على اي ملك من اهلاك الورثة الا اذا احدث نزاع بين الورثة كان ذلك حسب مادة (١٨٦) من محضر ١٨ مؤرخ ١٩٥٢/١٠/٢٧ م

## نمون نظام الاستئناف العدلي

للسنة ١٩٥٢ م

=====

(١) تقدم الاستئنافات من المحاكم الى لجنة استئناف مكونة من ثلاثة اشخاص

من اعضاء المجلس ولا يمكن لرئيس المجلس او نائبيه ان يكون عضوا في لجنة الاستئناف .

(٢) لن يكون استئناف ضد اداة او عقوبة في مقوبات (١٥) خمسة عشر يوما اقل من

او غير اية (٦٠) شهرين شلح او اقل من .

(٣) اذا ايرغب شخص ادين او اي طرف في تضيئة او محاكمة ان يستأنف يلزمه ان يتسول

ذلك بالمحكمة في وقت فرض العقوبة او في اثناء يومين من فرض العقوبة وعند ذلك

سيؤجل تنفيذه العقوبة الى ان يسمح الاستئناف ولكن يلزم ان توجد ضمانات حسب اذناهم

(أ) اذا كانت العقوبة غرامة ستكون الضمانة على موجب الغرامة .

(ب) اذا كان الاستئناف ضد قرار مدني (اي دين) تؤخذ الضمانة على

سبلخ البدين .

(ج) اذا كانت العقوبة سجن فيقرر الحاكم الضمانه .

(د) اذا لم يستطيع المستأنف حضور ضمانته فسيبقى في الحفاظ حتى يسمح

الاستئناف (لا اكثر من شهر واحد) .

(هـ) اذا الاستئناف بدو كذا العقوبة البدنية بالسجن فعندئذ ستعتبر

المدة التي صارت للاستئناف كجزء من مدة عقوبته وتصفها سيحتسب

اذا كانت العقوبة مع الاعمال الشاقة الا في حالة المجرمين المعمرين وفي

الخصطر يسر فيمكن باختيار الحاكم او متى اشعر من قبل ادارة

الامن ان يرخص او يقبل الضمانه .

(و) مصاريف الاستئناف في الحفاظ تكون على السلطنة .

(ز) اذا نجح الاستئناف فعدة الاستئناف غير معوضة الا اذا استطاع المحرم

ان يثبت ويقنع المحكمة المدنيه انه نال او سينال عسركنتسيجة من

هذا السجن وعند افادة المحاكم انه يرغب الاستئناف سيسجل

الحاكم بموجب اية في المستبيلات .

(ح) في جميع الحالات سيترك يسمح للاستئناف يلزم ان يطلب من الشخص

المشروع عليه العقاب ان يرغب الاستئناف ويجب ان يفهم بالنصوص

والا فلو طالت التي يمكن ان يستأنف بموجبها فعندئذ =

(١) تؤخذ الضمانه (٢) يدفع رسوم الاستئناف مبلغ (٢٠) عشرين شلن في اثناء

واحد اسبوع (٣) اذا لم يستطيع ايجاد الضمانه يخير ولكن يلزم ان يدفع رسوم الاستئناف

فسي ارشد استئنافا واحدا اسبوع .



- (٤) سيعطي الحاكم المدني نسخة من الحكم للمستأنف في مدة أربعة أيام من فرض الحكم.
- (٥) سيفيد الحاكم المدني سكرتير لجنة الاستئناف بإعلان الاستئناف.
- (٦) سيقدر سكرتير لجنة الاستئناف تاريخ السماح بالاستئناف وسيفيد الأعضاء وضابط الأمن

- (٧) على الأمن أن يرتب حضور المستأنف والشهود عند طلب سكرتير لجنة الاستئناف.
- (٨) ستعقد لجنة الاستئناف.
- (٩) سترى لجنة الاستئناف العقوبة أو ستؤكدها أو ستقصيها أو ستبطلها.
- (١٠) ما هناك استئناف في قرار لجنة الاستئناف.
- (١١) لا يحق لأي عضو من أعضاء لجنة الاستئناف أن يحضر في أي جلسة تعقد لسماح أي قضية له علاقة فيها وسيحين النائب عضوا آخر من أعضاء المجلس بدلا منه.
- (١٢) سيكون الضابط السياسي كمستشار قانوني للجنة الاستئناف.

#### ملحق :-

- (أ) في سنة ١٩٥٣ م وافق المجلس على تعيين عضو من أهالي البلاد إلى هيئة الاستئناف الملني كان ذلك حسب مادة (٨٢) من محضر رقم (٧) المؤرخ ١٢/٦/١٩٥٤ م.
- (ب) وفي سنة ١٩٥٥ م عين حسن أحمد عمر إلى الهيئة وأخرج كل من الحاج سعيد بن علي وعبد الله علي الحيدري وكان ذلك حسب مادة (١٢٤) من محضر رقم (١١) المؤرخ ٢٥ و ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ م.
- (ج) وفي سنة ١٩٥٧ م عين السلطان فضل المحسن رئيس للهيئة أو يعمل في الوقت نفسه مستشار قبلي لنائب السلطنة بمبلغ (٥٠٠) خمسمائة شلن شهريا كان ذلك حسب مادة (١٧٦) من محضر رقم (١٨) المؤرخ ١٩ أكتوبر ١٩٥٧ م.

## قوانين المحاكم المدنية

سنة ١٩٤٩ م

\*\*\*\*\*

- (١) لا يحق للحاكم ان يفرض غرامة تزيد على (٣٥) خمسة وثلاثين روبية .
- (٢) كل غرامة تزيد عن ذلك تشكل هيئة لفند الحاكم من عضوين من الادارة ويحق لهذه الهيئة ان تفرض على (١٢٠) مائة وعشرين روبية او حبس ثلاثة اشهر . الهيئة تتكون من الادارة او المقدم الدعوى ورئيسها والحاكم المدني ورئيس الادارة اخرى اذا كانت الدعوى مقدمة من الجمرع فيكون اعيد موظفي الجمرع ومدير المال او ممثله واذا كانت من الزراعة الحاكم المدني ومدير الزراعة واحد ممثلين المال له . وهكذا في دعوى تقدم يكون ممثل من الادارة المختصة بالدعوى ورئيسها الحاكم المدني ومدير المال او ممثله . هذا القانون يختص بكل دعوى تتقدم ولم يكن لها سابق قانون في . حكم ارتكابها واذا رأت الهيئة بان القضية تحتاج الى حكم اكبر فتقدم بالمسالة الى نائب السلطنة الذي يحق ان يحكم الى ستين روبية غرامة او حبس سنة كاملة . هذا في القضية التي لم يكن لها سابق قانون .
- (٣) لا يحق لاي حاكم ان يسير يد حق في الارض التي يكون فيها نزاع وعسيلة . يشكل نفرين ( اثنان ) دحاقين من اهل الخير والمجاورين لتلك الارض المتنازعين عليها او يكون حضوره كمراتب محميا وان ينفذ ما دحقا . فاذا كانت الدحقة لا تتجاوز النصف المضمند بشرط ان يكونوا الدحاقين قد نالوا ثقة المتنازعين قبل الحكم ولا يسمح للمتنازعين استئناف بعد ان يضا ثقتهم في الدحاقين قبل اصدار الحكم .
- (٤) يكون على الحكام ان يهيئوا قرارات شهرية بملخص ما حكموا به ثم تسديم مقترحاتهم في قوانين المدن التي يكونوا مسئولين عنها وعليهم تفتيش الصحة ومسئولية مراقبتها وعليهم نظام تحسين العمران وعليهم ان لا يكون اي عمران الا برخصة منهم وبشكل يلائم النظام وعلى كل من عمر بدون مأذونية منهم ان يفرض ستمين روبية او حبس شهرين . تسقيط العمارة التي اقامها بعد و ن اذن ولا يحق لغيرهم ان يعطي مأذونية .

(٥) منعاً باتاً لكل مشتريات أي أراضي لا ي اجنبي لم يكن وليد البلاد الفضليه سواء كسونه هذه الأراضي مشتريات ملكية او رهن فلا يمكن قبول او اعتبار ذلك وكذا لا يحق لأي اجنبي يزعم في مشتريات ارض وهو لم يسجلها او يشتريها في المحكمه فلا تعتبر هذه الأرض له فتعاد الى اهلها اذا في استطاعتهم ترجيح ما دفع لهم أو للسلطنة الفضليه اولا ي وطني آخر اذا لم ترغب السلطنة وبشرط ان يكون فضلي أو مسقط رأسه فيها وبقي مدة وجوهه فيها ولم تكن له سوابق سكنى خارجة عن المنطقة الفضليه وبشرط ان يحصل شهادة معتبرة من البلدينة التي ولد فيها وبقي شاملاً خروجه من البلاد فلا له الا ما دفعه ثمنه ويتجسده من ملكية الأرض وتضع السلطنة الفضليه يد ها على ذلك الملك وتعطي للمشتري ثمن الأرض التي اشترى بها بشرط ان تفحص هذه المسألة من هيئة تتكون من مدير الزراعة والقاضي الشرعي والسائب الفضلي والضابط السياسي وان يقتسموا بالشروط المذكورة أعلاه لموافقيتهم بغاذا ونية ان يشتري او يرضوا ولهم حق ان يرضوا بمدة ان يحطسوه اتوضيحات الرفض ويكون الضابط السياسي كرئيسا لهذه الهيئة •

#### ملحق •

- (١) في سنة ١٩٥٤م عدل المجلس مادة (٢٠١) من هذا القانون وصارت حسب الاتي •  
 مادة (١٢٠) لا يحق لحاكم زنجبار ان يخرم ازيد من (٢٠٠) مائتين شلن والمحاكم الاخرى في السلطنة ازيد من (١٠٠) مائة شلن •  
 مادة (٢) ويخول للجنة الثلاثة غرامة لا تزيد عن (٥٠٠) شلن بدلا من (١٢٠) روبية كان ذلك حسب مادة (٨١) من محضر رقم ٧ - المؤرخ ١٦/٢/١٩٥٤م •  
 (٢) وفي سنة ١٩٥٥م عدل المجلس فقرة (٥) من القانون رقم ١٥ مؤرخ ٢٥ يونيو ١٩٥٤م وحصر فيها اللزوم والرهبة من الأراضي الزراعية على أي شخص اجنبي وسري القرار من تاريخ صدوره كان ذلك حسب مادة (١٢٢) من محضر ١١ مؤرخ ٢٥ و ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م •

## قانون المحاكم المدنية

للسنة ١٩٤٩ م

- (١) يجب على كل شخص ممن تشمله الحدود التفضيلية أن يقدم من المحاكم التفضيلية وان يحترف بان لا هناك امتياز فيها وان يسري مقعوليها من السلطان الى ادنى شخص
- (٢) "الدعاوي" تقدم في المحكمة التي فيها مقره او القرى التي تشملها حدود تلك المحكمة التي يسكنها المدعي عليه فان لم يكن له محل السكن فيها فترفع الدعوى الى المحكمة التي في ادارة محل اقامة المدعي فان لم يكن للجميع مسكن تشمله اي المحاكم فيتقدم الى المحكمة التي فيها وجود المدعي عليه وقت تسليمه امر المحكمة اليه هذا اذا لم يكونا وطنيين \*
- (٣) الدعوى اذا كانت متعلقة بحقوق تقدم امام المحكمة التي فيها العقار كله او بعضه الا كبر \*
- (٤) اذا قدم مورد عوى امام محكمة وقد قدمت تلك الدعوى في محكمة اخرى فعلى المحكمة الثانية ان تحيلها الى المحكمة الاولى الا اذا كانت الثانية هي المختصة طبقا للنصوص المتقدمة منه \*
- (٥) متى كان الاختيار للمدعي في رفع دعواه على التفاصيل السابقة فليس له اختيار ان يرفعها الى محكمة اخرى \*
- (٦) يجب تسليم الاموال والنحو رعليهم الى القوام عنهم او الاوصياء عليهم في القصر \*
- (٧) اذا حضر المدعي والمدعى عليه امام المحاكم من تلقاء انفسهم وطلبوا اسماع خصومتهم فللمحاكم الحق ان يسمع الدعوى في الحال ويفصل فيها والا حددت لهما وعد هذا في المحاكم المدنية \*
- (٨) على كاتب المحكمة في جميع الاحوال ان يستوفي الاجراءات اللازمة في تسجيل الدعوى في الدفاتر المعدة لذلك \*
- (٩) اذا قطع امرا لشخص وحضر حسب الوعد ولم يحضر الطالب فيعد الامر لاغي \* وان اذا قطع له ثانيا وحضر المطلوب ولم يحضر الطالب فهناك تلزم المحكمة على الشخص الذي يبرز اليها ويحضره من عمله باجيرة المطلوب نسبة عمله اذا اطلب الشخص من عمله وعشرة عشر روييه \*

- (١٠) المعاملة التجارية لا يمكن اعتبارها قرا لتاجر إذا لم يكن على صيغة معينة من الأوجه •
- (١١) يجب على كل تاجر أن ينظم معاملته بد فائده بالتاريخ وتفصيل الأشياء وقدرها •
- (١٢) يجب على كل زارع أن يقتدي بإدارة الزراعة للسلطنة الفضليه الى وقت ما تاتى إدارة لجنة ابيّن الزراعيه •
- (١٣) لا يمكن لأي زارع أن يستهدي بالسلق قبل اخذ الامر بالسلق من الإدارة لأنه قد يسبب اضرار في الزراعة أو حصيد ومن خالف ذلك سيفرض غرامه تترأخ من السطانه الى العاليتين الروبييه مع قلع راجته وان كان رعويا فسيحاسب ايضا بخصه الاملاك •
- (١٤) اذا جار مكشف على جاره يجب استنار الكشف من الكاشف اذا ادعاه جار موافا لم يستر الكشف وادى بهم ذلك الى المحكمه فالمحكمه تجبر الكاشف بستر الكشف •
- (١٥) اذا حدث اي اصطدام من سيارة فالمسئول السواق كونها في بهائم أو أموال وان كانت في ارواح وحدث منها موت فسيقدم السائق الى المحكمه الشرعيه وان انقلب وحدث اي اضرار سيحاكم في المحكمه المدنيه والغرامه تتناسب على الاضرار او عقوبة حبس •
- (١٦) لا يمكن لأي سائق ان يأخذ ركاب قد هم مربوطين مع سيارة اخرى الا اذا كانت السيارة متاخرة والمساfer عنده عمل عام فعلى السيارة المسافره ان تأخذ المسافر ويجب على السيارة المتاخرة ان ترجع العربون مربوط به المسافر ما اذا هناك عربون وان تمسح عليه فللمسافر الحق في محاكمته في ذلك هذا لعدم وجود نظام السيارات •
- (١٧) لا يمكن للسائق ان ينازع الباسنجر في الايجار بل عليه ان يطلب الايجار بالتي وان لم يكن فالمرأكر الجمركية امامه وهناك يقدم عليهم وان لم يدفعوا فالحق لصاحب الجمرك ان يسلمهم الى السلطات لتقدمهم الى المحاكمه وعلى المحكمه ان تلتزمهم بدفع الايجار والمخاسير المتتي كلفت السائق ويوجب على السائق ان لا يستعمل النهر والشم مع المسافرين •
- (١٨) اذا وجد أي شخص متعلق خارج البودي فالمسئولية على السائق وكاتبه والغرامة خمسين روبيه لان ذلك يؤدى الى الاقتتال وان كان المتعلق بدون كرى او عدم موافقة السائق او كاتبه ستكون الغرامة على المتعلق او حبس (٤٠) يوما مع الاعمال •

(١٩) متى باع شي \* من نوع البهائم وله شفع فله الحق في الشفعه في نفس اليوم وان كان

غائباً له ثمان ايام والندامة غير مقبولة الا اذا كان الباع او المشتري لا يجاوزان

سنة التصرف \*

(٢١) على كل حاكم ان يطبق جميع قوانين السلطنة على مرتكب اي جريمة حسب مخصوص

القوانين ولا يحق له ان يزيد او يخفض على القوانين المنصوصه \*

(٢١) يجب على الحاكم ان يوضح في الاموال الحضور القضية المقطوع الا ما الحضور بسببها \*

(٢٢) يجب ان تكون التعليم اجباري ابتداء من سن السادسة الالثانية عشر

لمدة ست سننوات \*

(٢٣) لمدة سنتين تسقط وكاثل الرسوم على النساء اذا باينيب عنها اجدانها والا مير

يصدر باسماها فعلى حاربها ان يحضر في اليوم المحدد في الاموال لم يحضر حاربها

او همي فستفرض غرامة العجز عليها \*

### ملحق \*

(١) في سنة ١٩٥١م اصدر نائب السلطنة اميراً قال فيه :-

(١) بخصوص القضايا المدنية اذا حضر من يستطيع ان يصلح ما بين الفريقين ويصل الاتفاق

فيسحب ان يترك لكي يحل هذا \* واذا وصلوا الى اي اتفاق فعلى الفريقين ان يبلغوا

الحقيقة الى المحكمة عند ما يستطرد سماع القضية ويجب ان يسجل الحاكم العرفي ذلك

وان يقفل القضية \* واذا لم يصلوا الى اي اتفاق خارج المحكمة فعلى الحاكم ان

يجري الحكم عند ما يستطرد سماع القضية \* وهذا النوع من الصلح المبرغوب فيه

في القضايا المدنية عند ما يجب الا لجاء الى المحكمة اذا لم يصلح اتفاق

لوسائل اخرى فقط \*

(٢) يجب ان تستند القضايا المدنية في جميع الاحوال الى المحكمة والاتفاق

خارج المحكمة جبري مسموح \*

(٢) وفي سنة ١٩٥٢م اصدر نائب السلطنة اميراً قال فيه :-

من المخول للحكام والقوام الفرض في الحكم على اي شخص يمتنع عن الاجابة في حالة

الادعاء عليه المقدم ضده امام المحاكم سيما كان في الحقوق او في الاتهامات على

اشكالها جنائية او غير جنائية على شرط ان ينذر الحاكم الممتنع في نفس الوقت

بفرض الحكم ما اذا اصر على الاستتاع بعد برهة صغيرة لا تتجاوز الساعتين من

الزمن \* وعليه يعتبر الحكم ان صح ضده او ابراهه \*

## أوامر حضور جنازية ومد نيته

للسنة ١٩٥٠ م

اصدر نائب السلطنة أمرة في ٢٥ / ٤ / ١٩٥١ م وطلب تنفيذ الاوامر الآتية :-

### (١) الاوامر الجنازية \*

أوامر الاعتقال أو أوامر الحضور أو أوامر الحضور للمتسجلين  
أوامر حضور لاجلهم الدين وجميعهم هذا الاوامر ستسلم الى ضابط القوة الذي  
سيكون من واجبه احضار الرجل المطلوب في المكان والوقت المعينان \*  
اعضاء قوات البوليس والقوات المسلحة الاخرى الى حرس الحكومة والحرس القبلي  
وجيش محمية عدن والقوات المسلحة التابعة للتاج محضون ببسلا تهم الرشوة  
من الاعتقال حتى ولو كانوا في الواقع يقتر فون جريمة اللهم الا بامر مكتوب من ضابط  
القوة أو الضابط السياسي المسئول عن المنطقة اما ان لم يكونوا في بدلائهم الرسمية  
وفوجوا في ارتكاب جريمة فان هؤلاء الاشخاص معرضون للاعتقال بنفس الطريقة ككل  
عضوا آخر من الجمهور \*

### (٢) الاوامر المد نيته \*

أوامر الحضور المد نيته أو أوامر الحضور للشهود اعلا نيات  
سماح المد عوى وغيره ستسلم الى ضابط القوة الذي سيكون واجبه ان  
يأمر الرجل المطلوب بالحضور الى المكان والوقت المعينان ولن يشترع  
في اية اجراءات في مد دعوة اي عضو في القوات المد كورة اعلاه  
بمد ون طلب ان سابق مني \*

اصدر نائب السلطنة امره في ١٥٤٠/٧/٢٠ م عن عدم قبول الضمانه من المحتدين قال فيه : -  
لا يمكن ان تؤخذ اي ضمانه على من يحكم عليه بالسجن في قضية جنائية وعند استئناف  
المعتدي للقضية يبقى الصئاف في الحفاظه حتى يخرج قرار هيئة الاستئناف .

كما اصدر امره في ١٦/١/٥٨ م جاء فيه : -

في حالة اتهام اي شخص باي قضية جنائية يبقى ذلك الشخص في الحفاظه تحت رهن التحقيق حتى انتهاء  
الدعوى وسيبقى امره المحرر ١٥٤٠/٧/٢٠ م ساري المفعول .

( قطع خط السبيل )

واصدر نائب السلطنة في ١٥/١٠/٩٤٨ م امره الاتي : -

( ١ ) يجيب ان الحاكم اذا حدث مشاغبات في الطريق ان يلمخذ اجراءات لازمة لقبض المسبب او استعمال  
اجراءات الردعه وتهدئة الحاله اما بمسكه او قتله او مسك احد من عائلته .

( ٢ ) يجيب ان الحاكم اذا واصل الى اولى على من اخذ طمع داخل ان ينفذ في الطماع او مسك احد من اقارب او قبيلته  
بناء على المادة ( ١ ) اعلاه .

( ٣ ) ان يمسك احد من عائلته او قبيلته نظرا لتكتل القبيله مع اخويها الحاطلين .

( ٤ ) بشرط ان يكون الطمع جمل او ثور او بقرة او راحله اما ما دون ذلك فعليه ان يتخذ مراجعة طويلة  
المسدى في ترجيعها اذا كانت ما دون المذكورة .

( ٥ ) على الحاكم بعد طلب المدعي للمضي عليه ان يطلب حضور الغريم العاجل بعد الاموال الحضور اذا لم  
يحضر عليه فاذ لم يحضر فعليه ان يتخذ اجراءات حاسمة لمسك المتشع بها كلف الامر من حوادث .

( اصدار امر بحضور للموظفين الحكوميين )

اصدر نائب السلطنة امرا بتاريخ ١٥٦/١١/٢٠ م قال فيه : -

انه لا يجب اصدار امر بحضور لاي موظف حكومي الا بعد اطلاع ادارة السكرتارية بذلك .

( الحكم غيا بيا )

كما اصدر نائب السلطنة امره في ١٥٢/٧/١ م قال فيه : -

يحق للحاكم ان يحكم غيا بيا على الشخص الذي لم يحضر في الوقت المطلوب لسماع الحكم ومع ذلك يحق  
لحاكم امطاء اراير لالقاء القبض على الشخص المحكوم وعند ما يقبض عليه يحق للحاكم حينئذ تنفيذ ذلك الحكم  
السني اصدر غيا بيا .

( عدم قطع امر حضور )

وفي ٧ فبراير ١٥٦ م اصدر نائب السلطنة امره قال فيه : -

لا يحق لاي محكمة ان تقبل اي دعوى على اي شخص او اشخاص كان خارج المناطق الفضليه  
خصوصا في الحقوق ان لم يكن في القضايا الجنائية فقط .

كما اصدر نائب السلطنة امره في ١٥٤٧/٧/٨ م .

قال فيه لا يمكن ان يكون اي بيع وشراء الا في سوق زنجبار وكل من خالف ذلك وباع واشترى خارج السوق سيخسر  
خمس مائه وفي حالة تقدم اي روث او شريد يطالب بالشيء الميشتري سيرجع له حاله بدون اي مقابل . كما قال  
في نفس الامر كل من وجد اي شيء ضائع من الحيرانات او غيره عليه ان يجيبه الى المحكمه وكل من خالف ذلك سيخسر مائه مائه

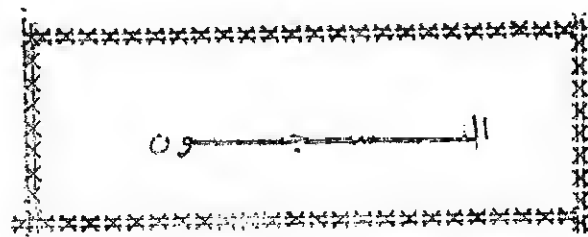


## قانون الجرائم التي تعاقب بالاعمال الشاقة

لسنة ١٩٥٣ م

من المخلوك للحكام والقوانين في المحاكم الفضليه المفروض في الحكم بعقوبة السجن مع الاعمال الشاقة على اي شخص يرتكب الجرائم التالية :-

- (أ) جميع الجرائم التي تسبب ضرر للشخص \*
  - (ب) اختطاف الحريات والمواد والجرائم الجنسية الاخرى \*
  - (ج) حريق وتلف الممتلكات \*
  - (د) التعرض على الاعيان والاسواق واعمال الطين أو الي أعمال أخرى \*
  - (هـ) سرقة المواصلات او تعطيل المواصلات \*
  - (و) سيطرة السيارات بصورة خطيرة \*
  - (ز) تعاطي الخمور \*
  - (ح) المعاش على كسب الفجور والفسوق \*
  - (ط) الخيانة ضد ادارة السلطنة أو الامن \*
  - (ي) مخالفة تصدير الاسلحة النارية والرضاخ \*
  - (ك) على من ينتهك حرمة الدين الاسلامي او حرمة اي دين آخر من الاديان مثل سي الدين وشتمه ليعينه \*
  - (ل) على من يقدف الناس ويرميهم بالفحشاء او يستطيل على اعراضهم
- بمدون مجرر



المقانون الاساسي لادارة السجون  
للسلطنة الفاضلية

١٩٤٨ م

- (١) على مأمور السجن ان لا يقبل السجناء الا من الحاكم الشرقي أو المدني  
وتعيين مدة سجنه \*
- (٢) يجب ايضاح جسيمة ومدة بقاؤه في السجن مع تعيين وقت الدخول والخروج \*
- (٣) يجب على مأمور السجن ان لا يقبل سجون يزيد وقته على اربعة وعشرين ساعة  
ان لم تعين حبيسه والجنس به \*
- (٤) بقاؤه على البعد الثالث لا يقبل مأمور السجن السجناء بالسجون الموقوت الا  
من الحاكم المدني او من يقر به عنده رسميا \*
- (٥) في وقت الطوارئ ولتهدئة اي حادثة تجري ليلا يجب ان يعسكر من ضابط العسكر  
سجناء الى الصباح ويقدمهم الى الحاكم المدني مع توضيحات الجريمة \*
- (٦) على مأمور السجن ان يفتح المساجين أو السجناء (المجرمين) تحت اشراف  
عسكري في الاعمال المحكوم عليهم بارتكابها \*
- (٧) على مأمور السجن ان يراقب المساجين عند دخول أي زائر اليهم \*
- (٨) على مأمور السجن ان يرفع قراره بين يديهم اذا رياراتهم للمساجين \*
- (٩) المزيارات - اوقات المزيارات \*
- يجب على مأمور السجن ان لا يسمح لا حد بزيارة المساجين الا في الاوقات المعينة  
او ناه \*
- (أ) من ٧٪ الساعة والنصف صباحا الى ٢ الثانية ظهرا \*
- (ب) من ٣٪ الثالثة والنصف الى السابعة \*
- (١٠) على مأمور السجن ان يقبل ابواب السجن اقفا لا بانا ورقاية من عليهم في المساء  
من الساعة السادسة الا ربع مساء الى الخامسة والنصف صباحا ويجب اقتراح ابواب  
السجن من الخامسة والنصف صباحا الى الساعة السادسة والنصف \*
- (١١) على مأمور السجن ان لا يدخل في مقابيح السجن لا ي احد لا في المشيول على  
ذلك ويجب (بموجب) السجناء الذين لا وقات الطوارئ البقي  
تخلف في السجناء وتؤدي الى انكشاف باب السجن \*

(١٢) على ما مورر السجن ان يقبل المساجين المرسلين من اي حاكم في بلاد الفضلي ، وعليه ان يرفع في نفس اليوم الى ادارة نائب السلطنة في السجن المرسل اليه من الحاكم من اي يد ينسب فضليه \*

(١٣) يجب ان يعطي مصاريق للمساجين بصورة موحدة ماعدى الرهائن يتعين فصار يشهم من النائب الثلاثة بالرهائن \*

(١٤) يجب على ما مورر السجن ان يعامل السجين بالدين معاملة امتيازية أولا في زيارتهم من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة صبا حار ومن الساعة الثالثة الى الرابعة والنصف مساء والزيرة الطويلة يجب ان تكون لزوج السجين أو والديه أو اولاده أو أبنائه كما انه يحرم عليه الاعمال في السجن \*

(١٥) يجب ان تكون مصاريق المديون على غريمه لا على السلطنة شي \* ويجب على ما مورر السجن ان يعطي للسجين المحبوس لديه في دين مصر وفه لثلاثة ايام فاذا لم ياتي غريمه يسدد ذلك بعد انتهاء الثلاثة ايام فيجب اطلاق سراحه من السجن \*

(١٦) يحرم على السجين انواع التدخين والكماريات التي لم تطابق ابقائه في السجن \*

(١٧) حرم على السجين في المادة (١٦) الكماريات والتدخين ذلك لسبب ارداد المجرمين الموثقين الجرائم عمدا أو المتلاعبين في الحقوق التي عليهم \*

(١٨) ان لا يكون للسجين امتياز عائليا أو شخصيا طالما هو سجين ولا امتياز بين المساجين بعد تعيين نوع الحكم في الجريمة المرتكبة \*

ملحق \*

في سنة ١٩٥٢ م اصدر نائب السلطنة امرة قال فيه :-

(١) لا يسمح بتقييد أي شخص يسجن بغير قيد حديد الا اذا كان مشتم بتهمة جنائية وفي حال حدوث مضاربه بين سجينين يقيد المعتدي او كلاهما لمدة لا تتجاوز زيادة عن اسبوع اما السجاني لا بد ان يكون مسجون بقيد ويسعد هذا الى سلطة ما مورر السجن \*

الأراضي

## قانون ملكية الاراضي فسي ايسين

للسنة ١٩٤٩ م

- (١) كل الاشخاص الذين يدعون ملكية اراضي في ايسين وملكيتهم لم تسجل في المحكمة الشرعية فية يزجسروا بلزمهم تقديم طلباتهم الى المحكمة وعند مرور التاريخ المحدد يرفض اي طلب اي حجة تقدم اذا ابرهن المطالب واقف المحكمة بالدلة القاطعة في حقه عن تقديم طلبه سواء كان ما هناك اي رسوم على تقديم الطلبات عند ادخالها المحكمة رد على ذلك ان الاراضي التي لم تقدم عنها طلبات ولا حجج قبل التاريخ المحدد ستصبح تحت ملكية السلطنة \*
- (٢) عند ما تدخل الطلبات الى المحكمة للمحكمة الحق في اي وقت ان تطالب المدعي بالاثبات ان يقدم براهينه باثبات ملكيته ثم بعد اظهار الحجج والدلة القاطعة تطالب منه المحكمة تسجيل ارضه ويدفع الرسوم المقررة اما بخصوص الاراضي الميثة فالسلطنة ستقدم مبالغ التسجيل الى اول ثمرة تنتجها تلك الاراضي تستعيد مبالغها واذا عجز وسقط طلب المدعي واصبحت الارض تحت ملكية السلطنة فلا تدفع السلطنة ا ريسوميها \*
- (٣) في حال تاريخ صدق هذا القانون يجب على كل شخص ان لا يشتري ولا يبيع اراضي غير مسجلة \*
- (٤) كل الاراضي التي تباع يجب ان تسجل وللمحكمة الحق في ان ترفض بيع الاراضي للمشتريين الذين تنك فيهم من غير اظهار اي سبب وستكون الما قبل اول مختصة بمنطقة ايسين الفضلية لاهل \*

## قانون تقرير اراضي السلطنة

للسنة ١٩٤٩ م  
=====

(١) ستشكل لجنة تعرف باللجنة الفضليه لتقرير الاراضي • واللجنة تتكون من

الضابط السياسي  
كبير  
مدير لجنة امين الزراعي او ممثل لجنة امين الزراعيه - كمضو  
ممثل للسلطنة الفضليه - ٦٦

(٢) ستعقد اللجنة جلساتها مرارا عند الضرورة لتوزيع الرعيه على اراضي السلطنة •

(٣) عند تقديم قائمة الرعيه ستتمشى اللجنة وفقا للنقط الرئيسيه التاليه :-

(١) فضليه ستحظى لطلباتها اياها السلطنة الفضليه ، ولكن في حالة تقديم  
طلبات الاشخاص الذين قد برهنوا بانها باقاعلى عدم لياقتهم زمانا ترفض طلباتهم ) •

# قانون يقضي بتسوية حقوق ملكية الأراضي

لسنة ١٩٥١ م

(١) اسم القانون

يطلق على هذا القانون اسم قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي

(٢) تفسير اصطلاحات

يكون للمعاني والإلغاف التالية الواردة في هذا القانون المعاني المختصة

لها، أي أنها إذا دللت القرينة على غير ذلك

تشمل لفظة الأراضي كل حقوق ناجمة عن الأرض والبنية والأشياء الثابتة

في الأرض بصورة دائمة وكل حصة في أرض غير مفروزة وكل حق في أرض يقضي أو يسجور

تسجيله بمقتضى هذا القانون

وتعني عبارة مندوب الأراضي الموظف المعين من قبل السلطة القضائية وتشمل أي

شخص مفوض وفق الأصول الرسمية للقيام بأعمال مندوب الأراضي

وتعني عبارة انتقال الأرض البيع والرهن والهبة وإنشاء الوقف على اختلاف أنواعه

وأي نقل آخر للأرض ما عدا الهبة بوصية أو إيجارة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات

وتشمل العبارة أيضاً انتقال الرهن والإجارة المخصصة حق خيار التجديد

لمدة تزيد عن ثلاث سنوات

وتشمل لفظة القرية أية منطقة عشيرة أو أي قسم منها ولاية أرض أخرى واقعة في

منطقة التسوية تعينها السلطة القضائية بمقتضى المادة الثالثة

(٣) (أ) امر التسوية

(١) إذا ظهر للسلطة القضائية من المستحسن تسوية حقوق الملكية في الأرض

وتسجيلها في دفتر أملاك يعرف في هذا القانون باسم التسوية وذكر فيه

موقع حدود المنطقة التي يجري فيها التسوية وتسجيل الحقوق في

الأراضي الواقعة فيها وتعرف في هذا القانون بمنطقة التسوية

ويعلن فيه تاريخ الشروع في مسح الأرض وتعيين الأسماء الخاصة بها

(٢) تعين السلطة القضائية مندوباً أرضياً أو أي موظف آخر

لازم لأعمال تسوية الأراضي



## (٤) سلطان مند وب الا راضي

يجوز لمند وب الا راضي تنفيذ الواجبات :-

(أ) ان يامر كل شخص تقدم باءاء في الارض المثل امامه ان كان

قارطين في السلطنة الفضليه

(ب) ان يامر كل صاحب اءاء بتقديم لائحة باءاءه

(ج) ان يامر كل صاحب اءاء بان يبين على الارض الحد وء البقي

بشميل اءاءه

(د) ان يامر باءاء في مستند يراه ضروريا لاجراء تسوية حقوق

صاحب الا ءاء

(هـ) ان يحدد المدة المعينة للقيام باي عمل ينبغي اجراءه بشخص

هذا المرسوم

## (٥) لجنة التسوية

تعين السلطنة الفضليه لجنة من بين اصحاب الا راضي المعروفين لتساعد

مند وب الا راضي في تحقيق الءاءات

(٦) حدد وء القري

يفصل مند وب الا راضي في كل اشكال او نزاع يتعلق بحد وء اية قريه

(٧) المرسوم

(١) بحد نشر اعلان التسوية في اية قري ينفذي على كل من يدعي بمسلكية

ارض في تلك القريه ان يحضر في الزمان والمكان اللذين يعينهما

مند وب الا راضي ويقدم لائحة باءاءه

(٢) يجوز لمند وب الا راضي اذا وقع بان اي شخص لم يقدم لائحة اءاءه

باية حقوق في ارض ان يقوم باجراء التسوية كما لو قدم ذلك

الشخص لائحة اءاءه كهذه

(٨) التسجيل الحالي

مند وب الا راضي سوف يبلل التسجيل الحالي بالمحكمة الشرعية بسؤال

الاذا كان اي اءاء على هذا التسجيل

(٩) تحقيق وتسوية الحشري

يحقق مند وب الا راضي علنا ويقرر في جميع الءاءات بالارض غير المنازع عليها

ويحق له ان يسمح وينظر الءاءات المختلف فيها ويبت بشأنها

## (١٠) مندوب الأراضي يتمتع بصلاحيات قضائية \*

- (١) يطبق مندوب الأراضي قانون الأراضي المعمول به حين سماع القضية \*
- (٢) يقدم الاستئناف على أحكام وقرارات مندوب الأراضي إلى نائب السلطنة  
الفضليه مستنداً على نقط قانونيه \* مدة قبول وتقديم الاستئناف إلى  
نائب السلطنة الفضليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم في  
القضية إذا كانوا حاضرين أو خلال مدة ثلاثين يوماً من تسليطهم صورة  
الحكم \*

- (٣) بعد انتهاء المدة القانونية للاستئناف على أي حكم أو قرار صادر من  
مندوب الأراضي إلا إذا قدم لنائب السلطنة الفضليه أسباباً شرعية  
مقنعة لتنازل أعمال التسوية \*

- (٤) يحق لمندوب الأراضي أن يضح موافقة السلطنة الفضليه أنظمة تبين  
أصول المحاكمات كما يحق له أن يعرض فيها رسومها والتكاليف  
التي تستوفي لدى النظر في التعاوي \*

## (١١) حقوق السلطنة الفضليه بالأراضي \*

تسجيل باسم السلطنة الفضليه جميع الحقوق في الأراضي الواقعة في  
أية منطقة تسوية لم يثبت اندماجها فيها ولم تسجل بمقتضى التسوية \*

## (١٢) التسجيل \*

يسجل مندوب الأراضي في السجل الجديد الأراضي التي يستبشاً منها من  
قبل مندوب الأراضي نفسه حسب مقتضى الحال ووفقاً لذلك البت \*

## (١٣) حق الحذف خلاصة من السجل \*

يحق لكل من سجل باسمه حق في أية أرض أن يأخذ مصدقاً قهراً في  
الأرض كسطين ومير في السجل الجديد \*

## (١٤) انتقال الأرض بعد التسجيل \*

لا يصح نقل أي أرض سجلت بموجب هذا القانون إلا إذا تم تسجيل  
ذلك النقل في سجل الأراضي الجديد \*

## (١٥) اعتبار صحة الحقوق المسجلة دون سواها \*

إن سجل أية أرض في السجل الجديد يبطل أية حقوق أخرى تتعارض مع  
ذلك التسجيل إلا في النواضع المنصوص عليها في هذا القانون \*

## (١٦) إعادة النظر في التسوية •

(١) بعد انتهاء التسوية يحق لمندوب الأراضي ان يعلن بموافقة السلطنة الفضليه اية ارض منطقه تسوية وفقا للمادة الثالثة من هذا القانون اذا اعتقد ان إعادة تخطيط حدود الارض يسودي الى زيادة الا تنطاق بها •

(٢) يحق لمندوب الأراضي ان يخصص ارضا اخرى او يخطط حد اجد يد او يعدل حقوق الملاكين وفق ما يراه مناسبا •

(٣) اذا نسب مندوب الأراضي بفتح تعويض لاي شخص بسبب ممارسة المندوب لصلاحيات وفق هذه المادة فعليه ان يصدر اقرارا بسيد فتح التعويض وان يحدد في ذلك الامر الجهة المكلفة بدفع ذلك التعويض •

## (١٧) تصحيح السجل •

يجوز للمحكمة المختصة بعد اتمام التسوية ان تامر بتصحيح السجل او بالغاء التسجيل او بأي طريقة اخرى تستصوبها اذا اقتضت بان تسجيل حق في ارض باسم اي شخص قد وضع بطريقة الاحتيال • ويشترط في ذلك ان لا تامر المحكمة بتصحيح السجل اذا كانت تلك الارض قد انتقلت بعد التسوية الى شخص آخر بنسبة حسنة وبشرائها بقرتها من مالها المسجلة باسمه •

## (١٨) التعويض عن الاحتيال •

اذا كان قد ادراج او استحصل على اوراق قيد في السجل بطريق الاحتيال ولم يكن في الامكان تصحيحه بمقتضى هذا القانون فيجوز لمن اصابه حيف ان يطالب الشخص المسئول عن ذلك الاحتيال بالتعويض • ويشترط في ذلك انه ليس في هذه المادة ما يلقي على السلطنة الفضليه او على اي موظف من موظفيها اية تبعة من جراء اي فعل او ترك او اجمال القيام به بنية حسنة ابتداء مباشرة السلطات المعولة بهذا القانون او السلطات التي يفترض انها مخولة به •

## (١٩) تصحيح الاخطاء •

يجوز لمندوب الأراضي ان يصحح اية اخطاء كتابية وردت في سجل الأراضي الجديد وان يدخل في تصديلات او اضافات كتابية فيه •

## (٢٠) المخالفات والعقوبات \*

كل من خالف أية أوامر أو تعليمات أصدرها مندوب الأراضي أثناء قيامه  
بواجباته أو منع تنفيذ ما يحق له ارتكب جرماً أو يعاقب بالحبس مدة ثلاثة أشهر  
أو بغرامة قدرها مائة وعشرين روبية أو بكليهما من العقوبتين \*

## (٢١) دفع الرسوم \*

يحق للسلطنة الفضليه أن تصدر بأمرها الرسوم والأتكال التي لا خسرون التي  
تستوفي حين تسجيل للحقوق في الأراضي في السجل الجديد \*

## (٢٢) التنظيم \*

يحق للسلطنة الفضليه أن تصدر أنظمة بتنفيذ أحكام هذا القانون \*

ملحق \*

(١) في سنة ١٩٥٥ م قرر مجلس الدولة أن تكون محكمة التسوية مكونة من قاضيين شرعيين  
وبينهما مندوب الأراضي كمستشار فني وأن تسمى المحكمة "محكمة شرعية" تحكم في  
قضايا الأراضي بدلاً من محكمة التسوية كان ذلك حسب مادة (١٣٥) من محضر رقم (١٢)  
مسورخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٢ م \*

(٢) وفي سنة ١٩٥٦ م قرر أن يدعى مندوب الأراضي خبير فني وليس مستشار فني في المحكمة  
الشرعية التي تحكم في قضايا الأراضي كان ذلك حسب مادة (١٣٩) من محضر رقم (١٣)  
مسورخ ١٦ يناير ١٩٥٦ م \*

(٣) أما في سنة ١٩٥٧ م وافق المجلس على أن يكون قاضي المحكمة الشرعية السني تحكم في  
قضايا الأراضي بدلاً من قاضيين كان ذلك حسب مادة (١٥٩) من محضر رقم (١٦)  
المسورخ ١٠ يناير ١٩٥٧ م \*

قانون تسوية حقوق الملكية — رسوم التسجيل

للسنة ١٩٥٥ م

(١) يطلق على هذا القانون اسم قانون تسوية حقوق الملكية — رسوم التسجيل •

(٢) تستوفي الرسوم التالية لدى تسجيل الملكية في سجلات الحقوق •

(أ) لدى تسجيل حق الملكية تدفع خمسة شلن مقابل كل ضم أو جزء من الضم •

(ب) لدى تسجيل عقد الإيجار تدفع رسوم خمسة شلنات •

(ج) لدى تسجيل الرهن تستوفي نصف الرسوم المقررة لدى تسجيل حق الملكية •

يدفعها الممتثلون على الأقل هذا الرسوم بحال من الأحوال عن مبلغ خمسة شلنات •

(٣) (أ) إذا قيد في سجل المحكمة الشرعية أي حق في أرض مسجل دون إجرائه •

تحدد فيه فلا يستوفي رسم عن تسجيل ذلك الحق في السجلات الجديدة •

(ب) إذا قيد في سجل المحكمة الشرعية أي حق في أرض مسجل وأجرى تحديد فيه •

في السجل الجديد تدفع رسوم على الزيادة في التحدد ولا تستوفي رسوم •

من التي دفعت في المحكمة الشرعية إذا كان التسجيل أقل من المسجل •

في السجل الجديد •

(٤) لا يستوفي رسوم عن تسجيل أي حق في أرض باسم السلطان الفضلي أو •

باسم السلطنة الفضلية •

## ( الجنس ول )

### ١- البيع \*

يستوفي رسم قدره خمسة في المئة من ثمن البيع المذكور في عقد البيع أو من ثمن البيع حسب تسحية السوق الدارجة بهما كان التقدير • ويشترط في ذلك أن لا تقل قيمة هذا الرسم في أية حال من الأحوال عن العشرة شلنات •

### ٢- الإستبدال \*

يستوفي رسم قدره اثنان في المئة من نصف مجموع ثمن الاملاك المستبد له لحسب سعر السوق، يشترط في ذلك ألا تقل قيمة هذا الرسم في أية حال من الأحوال عن الشلنين •

### ٣- الهبة \*

( أ ) يستوفي رسم قدره اثنان في المئة من ثمن الملك الموهوب حسب سعر السوق هذا إذا كانت الهبة للفرع أو للأصل أو للزوجة أو للزوج •  
( ب ) يستوفي رسم قدره خمسة في المئة من ثمن الملك حسب سعر السوق إذا كانت الهبة لأي شخص آخر يشترط في ذلك ألا تقل قيمة هذا المرسوم في ( أ و ب ) في أية حال من الأحوال عن عشرة شلنات •

### ٤- الإيجار \*

( أ ) يستوفي رسم قدره خمسة في المئة من بدل إيجار السنة الواحدة فيما إذا كان الإيجار لمدة تقل عن الحشر السنويات •  
( ب ) ويستوفي رسم قدره عشرة في المئة من بدل إيجار السنة الواحدة إذا كان الإيجار لمدة عشر سنوات أو تزيد ويشترط في ذلك ألا تقل قيمة هذا الرسوم في ( أ و ب ) في أية حال من الأحوال عن خمسة شلن •

### ٥- الرهن \*

يستوفي رسم قدره خمسة في المئة من مقدار مقابل الرهن قيمته ويشترط في ذلك ألا تقل قيمة هذا الرسم في أية حال من الأحوال عن الخمسة شلنات •

### ٦- رسم آخر \*

يستوفي رسم قدره خمسة في المئة من المبالغ المضافة إلى قيمة الرهن الأصلي •  
ويشترط في ذلك ألا تقل قيمة هذا الرسم في أية حال من الأحوال عن الخمسة شلن •

٧- ثقل الرهن •

يستوفي رسم قدرة ستة في المئتين المبلغ المودع من للرهن المنقول ويشترط في ذلك الاتقل قيمة هذا الرسم في اية حال من الاحوال عن الخمسة شلنات •

٨- فك الرهن •

يستوفي عن فك الرهن رسم ثابت وقدره شلنان •

٩- التركات •

(أ) يستوفي رهنه في خمسة في المئة من كل وريث من قيمة الحصة المنتقلة اليه بالارث حسب سعر السوق • ويشترط في ذلك الاتقل قيمة هذا الرسم في اية حال من الاحوال عن الشلنين •  
(ب) لا يستوفي في اية رسوم عن طلب التسجيل الذي يقدمه الورثة في خلال ستة شهور من وفاة مورثهم •

١٠- الوصية •

(أ) يستوفي رسم قدرة عشرة في المئة من قيمة الملك المنقل بالوصية حسب سعر السوق فيما اذا كان الموصي اليهم ليسوا من ورثة الموصي • ويشترط في ذلك الاتقل قيمة هذا الرسم في اية حال من الاحوال عن الشلنين •  
(ب) اما اذا كان الموصي اليهم من ورثة الموصي فتستوفي الرسوم المعينة في البند التاسع •

١١- الوقف •

يستوفي رسم قدرة خمسة في المئة من قيمة الملك الموهوب للوقف حسب سعر السوق ويشترط في ذلك الاتقل قيمة هذا الرسم في اية حال من الاحوال عن الخمسة شلنات •

١٢- المستخرجات الماخوذة من السجلات والمستندات •

يستوفي رسم ثابت وقدره خمسة شلنات عن استخراج صورة عن اي قيد أو مستندات من السجل الجديد • أو أي مستند موجود في مكتب التسجيل •

## قانون انتقال الأراضي

للسنة ١٩٥٦ م

عنوان مختصر

(١) يطلق على هذا القانون اسم قانون انتقال الأراضي .

مقاييس الرسم

(٢) تنطبق الرسوم المدرجة في مواعيد هذا النظام في دوائر تسجيل الأراضي يستلزم من دفع هذه الرسوم السلطان المفضل والحكومة الفضلية ذاتها أو أية دائرة تدفع وأثرها تجري أية معالجة انتقال في دوائر تسجيل الأراضي .

احتياجات عمومية

للسوم

(٣) (أ) عند دفع أية معالجة انتقال . تعتبر بمثابة شلن كامل .  
 (ب) يدفع رسم التسجيل عادة المئوية اليهم الأرض أو طابع النقل إلا إذا اتفق الضرفاء على غير ذلك هذا فيما عدا معاملات الرهن أو فك الرهن . أما فيما يتعلق بمعاملات الرهن أو فك الرهن فالرهن هو الذي يدفع الرسم .



## ( انتقال الأراضي )

لمنحة ١٩٥٦ م

=====

قانون يقضي بتسجيل معاملات التصرف بالأراضي وانتقال ملكيتها .

( ١ ) اسم القانون .

يطلق على هذا القانون اسم قانون انتقال الأراضي .

( ٢ ) تفسير اصطلاحات .

يكون للمعاريض والألفاظ التالية الواردة في هذا القانون السمعاني  
المخصصة لها إسماءها الأصلية دللت القرينة على غير ذلك . وتشمل لفظة " الأراضي "   
الأراضي والبيوت والمباني والإنشآت الثابتة في الأرض وتعني عبارة ( معامل  
التصرف ) البيع والرهن والهبة أو إسماء الوقف على اختلاف أنواعه أو أي تصرف  
آخر في الأموال غير المنقولة ما عدا الهبة بوصية أو الإجارة لمدة لا تتجاوز  
ثلاث سنوات وتشمل أيضاً انتقال الرهن والإجارة المنتظمة حسب خيار  
التجديد لمدة ثلاث سنوات .

يطبق هذا القانون على جميع الأراضي المحددة والمعينة بأمر السلطنة الفضليه .

( ٣ ) شروط صحة التصرف

( ١ ) لا تعتبر معاملة التصرف في الأموال غير المنقولة صحيحة إلا إذا رقيت

بشأنها أحكام هذا القانون .

( ٢ ) يجب على كل طالب إجراء معاملة تصرف . للحصول على موافقة السلطنة

الفضليه ان يقدم عريضة الى مسجل الأراضي .

( ٣ ) للحصول على الموافقة المشار اليها في الفقرة ( ٢ ) ترفق مع المستطلب

عريضة تثبت ملكية الناقل . وتتضمن طلباً بتسجيل عقد ينظم تنفيذ

بشروط معاملة التصرف .

( ٤ ) لا تعتبر أية وثيقة لا تثبت الملكية يقدمها الناقل صحيحة . إلا إذا

كانت مستخرجة من سجل الأراضي الجديد .

( ٤ ) تقدم طلب التسجيل بواسطة الوكيل أو المفوض .

( ١ ) إذا قدم طلب التسجيل بواسطة وكيل أو مفوض عن الأصل فعلى الوكيل

أو المفوض ان يقدم طلباً باسم الأصل الذي يتوب عنه ويسجل عندئذ

الأصل فسر المستقول باسم الأصل .

(٢) إذا تبين للمحكمة في أي وقت أن مالا غير منقول قد سجل بمقتضى هذا القانون خلافاً للأحكام الفقرة (١) تصدر الإرض باسم السلطنة الفضليه مع حفظ حقوق الأشخاص الذين اتفقوا وأجرى والمعاملات انتقال أخرى مع مدعي التسجيل \* بعد أن يقدموا طلباً للسلطنة الفضليه أن ينسحب على ذلك •

### (٥) انتقال •

بعد التثبيت من الملكية والحصول على الموافقة المطلوبة في المادة (٤) ينظم عقد حسب النموذج المعلن ويسجل في مكتب التسجيل •

(٦) ما يترتب على المختلف عن الاستحصال على الموافقة

تعتبر كل معاملة تصرف لم تقترن بالموافقة في المادة (٤) لاغية وباطلة ويشترط في ذلك أن يجوز لمن دفعه في معاملة تصرف اعتبرت سلفاً وباطلة • أن يستوفي قيمة ما دفعه بأقامة دعوى لدى المحاكم •

(٧) بيع الأرض بيد الدين محكم به أو إيفاء رهن •

يجوز أن يقدم طلب لبيع المال الغير المنقول تنفيذاً للحكم أو إيفاء لرهن إلى المحكمة الشرعية الذي يجوز له أن يراجع البيع إذا اقتضت •

(١) بأن في أماكن المدينين تعد يد الدين المستحق عليه إذا أعطى مهلة معينة •

(٢) بأن بيع مال المدين قد يسببه ضائقة لانهي لها بالنظر لجميع ظروف

الحال وباعتبار احتياجات الدائن الخاصة والمستقرض •

### (٨) تسجيل الانتقال الناشئ عن الوفاة •

(١) لدى انتقال مال غير منقول بوصية أو بالارث يعتبر الموصي لهم أو الورثة

حسب مقتضى الحال مسئولين بالتضامن والإنفاق عن

تسجيله بإسقاطهم •

(٢) يجبري التسجيل بناءً على شهادة تصدرها محكمة ذات

اختصاص تبين أن طالب أو طالب لشيء التسجيل يحق لهم

ذلك وحسناتهم موصي لهم أو ورثته •

(٩) تأسيس مكاتب لتسجيل الأراضي \*

يجوز للسلطنة الفضليه ان تنشئ مكاتب لتسجيل الأراضي في الاماكن التي تستصوبها وان تعين العدد اللازم من المسجلين \*

(١٠) تنظيمه \*

يجوز للسلطنة الفضليه ان تصدر انظمة بشأن اي امر من الامور :-

(أ) تنظيم مكاتب لتسجيل الأراضي والاصول المتبعة فيها واعمالها \*

(ب) طريقة حفظ التسجيل \*

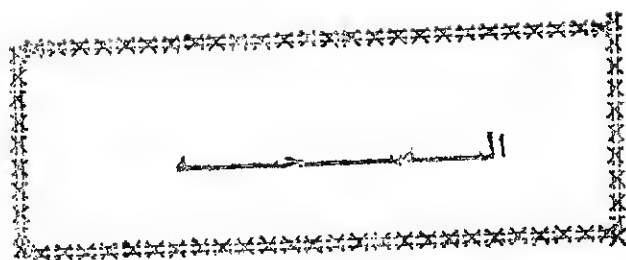
(ج) النماذج التي ينبغي استعمالها في الحقوق والمستندات \*

(د) الرسوم المستوفاة عن التسجيل او فيما يتعلق به \*

(هـ) تنظيم اي امر او شيء آخر \* سواء كان مشاهدا لما تقدم ذكره

أم لم يكن مما قد يستحسن اصدار نظام بشأنه تنفيذا

لسناريات هذا القانون



## قانون علاج الأمراض لحمية عدن

لسنة ١٩٥٢ م

=====

- (١) لمن يسمى أي شخص لمعالجة مريض أو مريض أو يمارس طب الأسنان أو الصيدلية بدون شهادة تسجيل من مجلس الدولة الصحي تجدد سنوياً في أول يناير مقابل رسم ١/ - .
- (٢) لمن يبيع أي شخص أو يعطي مقابل كسب شخص أي نوع من المواد الواقية أو العلاجية تتعلق بمنع أو معالجة المرض بدون شهادة تسجيل من مجلس الدولة الصحي تجدد سنوياً في أول يناير مقابل رسم شلن واحد . ويستثنى من الفقرات (١ و ٢) .
- (٣) (أ) موظفو المصلحة الصحية الذين يقومون بأعمالهم الفنية حسب توجيه رؤسائهم إلا دارسين .
- و (ب) أصحاب المهن التاريخية للهيئات التطوعية التي وافق عليها خصوصاً مجلس الدولة الصحي .
- (٤) وسجل الترخيصات التي تشمل الفقرة (١) و (٢) و (٣) - ب - يحتفظ به سكرتير المجلس الصحي للدولة ويمكن مفتوحاً للتفتيش من قبل أعضاء المجلس .
- (٥) وستحمل شهادة تسجيل كشفاً بالمواد التي تمكن صاحب الترخيص بيعها بالقطاي .
- (٦) لمن يبيع صاحب الترخيص مواد بسعر أعلى من السعر الذي في الفاتورة بالإضافة إلى نفقات النقل ورسوم الجمرك المضافة في الإصا يضاف ١٥٪ .
- (٧) على صاحب الترخيص المأمول له بيع إلا أن وية المبينة في كشف بيع جميع ذلك ، وحسب وصفة الطبيب ويجب عليه أن يحتفظ بسجل الإصا والبيع ويحتفظ بجميع الموصفات الطبية التي ستسجل مرة واحدة فقط .
- (٨) يتجيب على صاحب الترخيص أن يعرض في مكان بارز في جميع مخازن البيع بالقطاع كشفاً لنفاية تاريخه بحيث يبين المواصفات والجودة واسماها .

(٩) والمقوبات لعدم الإمتثال عند الإدانة في المخمة ستكون مصادرة -

المعدات والموانع المتصلة بالممارسة المحضرة : -

(أ) للمخالفة الأولى عقوبة لا تتجاوز (٣٠٠) شلن أو ما يساوي ذلك سجن \*

(ب) للمخالفة التالية عقوبة لا تتجاوز (٣٠٠) شلن بالاضافة إلى الحكم

بالسجن لمدة شهرين \*

(١٠) سيكون البحث من الطبيب + هذا القانون من مسئولية كبير الأطباء أو نموا به

المسرحين \*

البلديات والقرويات

## قانون شامل لكل من المحاكم

## والمواضلات والبلد يسه

لسنة ١٩٤٧ م

\*\*\*\*\*

- (١) يجب على كل من حصل شيء ضائع \* فلووس أو ذهب أو فضة أو ممتلكات أو غيرها ذلك أن يأتي به إلى المحكمة وإذا لم يأتي به سيغرم خمسين روبية إلى مئة روبية \*
- (٢) يجب على كل من ضيع شيء أو فقد عليه أن يطرح بنوط في المحكمة وإذا لم يطرح بنوط في أي يطلب فيه غند ما يسمح به للمدعي المحكمة لا تعتبره إذه حقيقه \*
- (٣) يجب على مالكن السيارات التي تمر في العلم الفضلي أن يتخذ وأغليها بمرسة فضلية وسيحصلوا من طلب ذلك من إدارة السلطنة الفضليه بواجبار حتى تسجل لديها ويؤخذ على السياره وزن الطن في السنة اربعين روبية ولن يهدم هذا ما هو مقرر من مبادئ \*
- (٤) يجب على السائقين أن يحملوا رخصة السوق من إدارة السلطنة الفضليه وسيدفع ثمن الرخصة اول مرة اثنا عشر روبية وتجديدها سنويا أربع روپيات \*
- (٥) يؤخذ على السيارات التي ستمر في الحدود الفضليه إلى الحدود اليمنية وغيرها من الحدود الخارجة من حدود السلطنة الفضليه التي لم تسود في حدود السلطنة الفضليه أن تثمن ويؤخذ عليها ٥ % في المائة خمسة من ثمنها \*
- (٦) يسمح لكل باهور خصوصي يمر في حدود السلطنة الفضليه في السنة مرة فائدا تسكرز يؤخذ عليه في الذهاب والإياب خمس روپيات ماعدا سيارات صاحب الجلالة أو مثليه \*
- (٧) العمارات لا يمكن بناء عمارة من جديد أو تحسينات فسي المحلل القديم إلا بعد اخذ رخصه \*
- (٨) يؤخذ على الحشرة الإقارح الموبحة من العمارة في السنة أربع روپيات \*
- (٩) يعطي ليعين لكل محل بيع وشراء للذكاءين والمقاهي ويؤخذ عليه فسي الستة الأشهر عشر روپيات \*
- (١٠) يؤخذ على استعمال السراني واليساتين على البئر الواحدة في الستة الأشهر خمسة عشر روبية \*
- (١١) سقايين البحر لا يستعمل الحوت يؤخذ على السيقوي في الستة الأشهر عشر روپيات وعلى البهري خمس روپيات وهذا لن يهدم ما هو مقرر سابقا على الصيد \*



(١٢) كل من طلب لدى السلطنة ولم يحضر في وقت الطلب فجميع ما تصرفه السلطنة يكون عليه تسليمه وفوق ذلك يخرم مئة روبية وإذا راح له ضابط الجيش وإذا كان معه أحد الحكم مئة وخمسين روبية وإذا راح له النائب فلا ثمانية روبية وإذا كان مع أحد أعضاء اللجنة ثمانية روبية وإذا كان السلطان الفاروقية ويحاكم في الجريمة التي ارتكبتها ويشترط أن يكون الطلب من رئيس الإدارة للسلطنة .

### ملحق .

(١) في سنة ١٩٥٥م عدلت مادة (٣) على السيارات التي تحمل أرقام فضلية وصار الرسوم (١٠٠) مائة شلن على السيارات المحمول (أي اللسوري) و (٤٥) خمسة وأربعين شلن على السيارات الملائندروفر الجيب أو أي سيارات أخرى لا تحمل أكثر من طن واحد .

(٢) كما عدلت مادة (٦) من نفس القانون في سنة ١٩٥٥م وهو أن السيارات التي لا تحمل أرقام فضلية سيسمح لها بالمرور بأي حمول في حد ود السلطنة الفضلية لمادة (٢) ثلاث مرات فإذا زادت على ذلك فسيمرى معمول ملحق (١) أعلاه .

كان ذلك حسب فقرة (١٠٩) من محضر رقم (١٠) مؤرخ ٥ جولي ١٩٥٥م .

# قوانين بلدية امين الفضليه

لسنة ١٩٤٧ م

=====

الإسم

- (١) هذه القوانين ينبغي بان تعرف بقوانين بلدية امين الفضليه وان تكون نافذة المفعول من تاريخ ١٢/٦/١٩٤٧ م .
- (٢) تطلق هذه القوانين على جميع بلاد السلطنة الفضليه .
- (٣) ينبغي ان تكون السلطة المختصة من وقت الى آخر ذلك الشخص المفوض من قبل نائب السلطنة بالقيام بتنفيذ هذه القوانين .
- (٤) ستعد نسخة للتحسين المقبل لا بين ويمكن الاطلاع عليها مسجلا في مكتب نائب السلطنة بزنجبار في اوقات العمل .
- (٥) لا ينبغي اقامة بيت للسكنى او ظله او اصطبل او رعيه او مفروش او مستودع الا في البقعة المناسبة المبينة في نسخة التحسين وبخطة تصدرها السلطة بعد دفع الرسوم المقرره .
- (٦) ينبغي ان تكون الرسوم بسعر زوابع واحدة على البناءات المؤقتة وزوابعين على بنايات اللين ذات طبقة واحدة وثلاث زوابع على بنايات اللين وغير هاهن البناءات الدائمة ذات الطابقين .
- (٧) لا يطلب من لجنة امين دفع رسوم على الرخص المختصة بالبناءات التي تقوم من مالية لجنة امين الحقيقية .
- (٨) سيكون اخذ الطين لا غراض البناء شرعي الا في المنطقة المبينة في رخصة البناء .
- (٩) ستكون رخصة البناءات نافذة المفعول لسنة احدى وستكون غير قابلة للتحويل .
- (١٠) جميع البناءات الجديدة غير بيوت السككى المؤقتة يجب ان تحتوي على زوايا داء خيلسية من النوع الذي توافق عليه السلطة المختصة .
- (١١) سيكون شرعا للسلطة المختصة التي ستعمل بموجب نصيحة الفايصل الطبي للمحمية بان تار بهدم اي بناء يعتبر غير صحي او تكون خطرة على الصحة .
- (١٢) مخالفة هذه القوانين تجعل المخالف معرضا للعرامة لا تزيد على اربعين روبية او حبس لمدة خمسة عشر يوما او كلاهما .

(١) أصدر نائب السلطنة اعلان قال فيه :-

ان كل من اكسرى عمارته مسهما كانت دكان او مقبأة او محفل مسكني  
لا يمكن ان يطالب بزيادة في الكرى او بترهيج أي ( ينقل ) الساكن  
فيه ويحطى الخبز او نفس المالك يجب السكون لا يمكن الا اذا نفس  
الساكن يجب الخروج منه من ذات نفسه اي يوم ما يصدر عن دفع  
الذرى مدة واحد شهر وعشرة ايام بعد مطالبة المالك بالذرى حتى  
يتحقق انه عاجل من دفع الذرى ، فبعد ذلك تامر المحكمة بتسخير يجهوا اذا  
استوى اي تخريب في العزل ولم يقصوه ما لكه فعلى الساكن فيه ان  
يقدم في المحكمة بحسب المالك بالمقام بما تخرب في محله فهناك اذا لم  
يقم بما يسحب عليه فاللحكمة تامر الساكن فيه ان يقوم بما يلزم وينضم  
من الكسرى

## دستور بلدية زنجبار

لسنة ١٩٥٣ م

\*\*\*\*\*

- (١) سيكون مجلس بلدية زنجبار يعرف بلجنة البلدية ويعرف  
فيما يلي " باللجنة " \*
- (٢) سيعين الغائب باللجنة وفقاً للاسي المقررة ادناه \*
- (٣) ستكون اللجنة من ثمانية اعضاء بما فيهم ضابط التنفيذ \*
- (٤) سيعين النائب في المجلس اعضاء الذين سيمثلون المصالح  
الرئيسية والطوائف في المدينة واشخاص آخرين المعروفين  
بحكمتهم ومشورتهم حسب يراه مناسبا \*
- (٥) ستبقى اللجنة في التعيين لمدة سنة كاملة وتحدد هذه المدة  
سيعين النائب لجنة جديدة \*
- (٦) سيعين اللجنة افعالها تحت قيادة واحد من اعضاءها الذي  
يعرف كرئيس للجنة والذي سينتخب من بين اعضاءها  
والذي تنتهي مدة تعيينه بانتخاب مدة اللجنة وتكون  
واجباته وسلطاته حسب مقرر ادناه \*
- (٧) ستنتخب اللجنة من بين اعضاءها نائب رئيس الذي سيكون  
واجباته ان ينوب في جميع واجبات وسلطات الرئيس عند  
غياب الرئيس من القيام بتلك الواجبات بنفسه \*
- (٨) واجب اللجنة ان تكون السلطة لحكم مدينة زنجبار \*
- (٩) ستعقد الجلسات دائماً وتكراراً حسب الضرورة لسير اعمال  
اللجنة ولكن لا اقل من مرة في كل شهر \*
- (١٠) ستهتم اللجنة في بداية الامر بالمسائل التالية :-
- (أ) الخدمات الصحية ومجاري المياه وجميع الكسب البيف  
والتصرف بها والبالوعات \*
- (ب) تخطيط المدينة \*
- (ج) تفقيش المكابيل والمقاييس \*
- (د) اخلاء اي شيء مضر او مزعج للشعب \*
- (هـ) البساتين العامة وتشجير المدينة \*

اللقب

التعيين

التأليف

مبدأ الممثل

مدة التعيين

رئيس اللجنة

نائب رئيس اللجنة

واجبات وسلطات

تعدد الجلسات

مسائل للانتباه

(و) تنفيذ المأكولات •

(ز) مراقبة السجناء •

(ح) تسجيل المواليد والاموات •

(ط) منح صناديق كاري •

(١١) سيكون ضابط التنفيذ بصورة لا اعتيادية وكيل نائب السلطنة •

(١٢) سيكون ضابط التنفيذ مسئولاً عن ابتداء التشريع واعداد التشريع

حسب متطلبات اللجنة وسيحصل كسكرتير للجنة •

(١٣) يكون ضابط التنفيذ مسئولاً عن تنفيذ قرارات اللجنة •

(١٤) واجب ضابط التنفيذ ان يعد ويقدم تشريع للجنة لكي تكون

اللجنة مطلعة بجميع الاعمال الممكنة للاجراءات التي يقوم بها

ضابط التنفيذ أو احد من اعضائها •

(١٥) يكون ضابط التنفيذ مسئولاً عن عقد الجلسات وتوزيع الجداول

قبل الاجتماعات •

(١٦) ستكون للجنة سلطة أوامر بلدية تعرف فيما بعد بأوامر قسي أي

مسئلة لها علاقة بخيراهما أي زجبار الصالح وسيكون لا وأمر

البلدية (كهنه) نفوذ قانوني في داخل حدود البلدية •

(١٧) سيكون ضابط التنفيذ مسئولاً بابتداء واحد أو اوامر •

(١٨) ستقدم الاوامر الى اللجنة بصورة اوامر مقترحة •

(١٩) اذا صدر امر مقترح من اللجنة إما بتعديل او حذف تعديل

سيقدم الى السلطان لمصادقته بالصورة التي اصد رها •

(٢٠) عند اعطاء السلطان لمصادقته ستصبح الاوامر المقترحة

قانون كإوامر بلدية •

(٢١) لا يمكن السلطان ان يرفض المصادقة لأي تشريع

يقدم له من قبل اللجنة إلا بنصيحة النائب •

(٢٢) النائب فقط سينصح السلطان ان يرفض المصادقة على

أمر بلدي إذا ابرججك أي شيء في ذلك الأمر

منه لانه لا سانس الحكم الصالح •

ضابط التنفيذ

واجبات ضابط التنفيذ

ملاحية التشريع

ابتداء التشريع

تقديم التشريع المقترح

مصادقة السلطان للتشريع

أوامر مقترحة تصبح

أوامر بلدية

رفض المصادقة

الحالات التي يمكن فيها

رفض المصادقة

قرارات السلطات في  
التشريع المختلف عليه

(٢٣) تحت الغائب السلطان ان يرفض المصادقة على أي أمر مقترح  
أصدرته اللجنة بعد ذلك يمكن السلطان باختياره أن يأمر  
بإعطاء جلسة كاطلة للجنة لكي تناقش التشريع المختلف عليه  
أما به ويمكن باختياره ان يعطي قرار في المسألة \*

اتخاذ القرارات بالتصويت

(٢٤) ستخضع القرارات في اللجنة بأغلبية الأصوات البسيطة  
لكل عضو صوت واحد ضابط التنفيذ \*

نصيحة بقرار

(٢٥) يمكن اللجنة بقرار أن تنصح السلطان بخصوص أي مسألة  
لها علاقة بخير أو حكم زنجبار الصالح \*

سلطه لطلب تقارير

(٢٦) يمكن اللجنة باختيارها ان تطلب من ضابط التنفيذ ان يقدم  
عن أي مسألة تختص بإدارة مدينة زنجبار أو عن أي حادثة -  
مربحة أو كائنة مؤثرة على خير أو حكم اهالي زنجبار الصالح \*

نصائح مساعدي

(٢٧) ستراقب اللجنة صرف هذه النقود التي تخصص لها من -  
المسئلة و ستقدم السلطنة حساب صرفها حسب المطلوب  
وسيقوم بحمل حساب اللجنة ضابط اللجنة \*

أوامر دائمة

(٢٨) ستسير اللجنة أعمالها وفقاً لأوامرها الدائمة على شرط ان لا يكون  
في الأوامر الدائمة شيء يفرق السلطات التي أعطيت للجنة  
في هذا الأمر مستور أو مخالف لأساس الحكم الصالح \*

استمرار الأمر مستور

(٢٩) سيستعرض هذا الأمر مستور بعد سنة واحدة من تاريخ إصداره  
من قبل المجلس وبمعد ذلك سيكون استمراره مستورياً  
حسب قرار اللجنة مناسبا \*

## دستور مجلس قروي لقرية الكود

للسنة ١٩٥٢ م

=====

- المقـبـل**
- (١) سيكون مجلس قروي لقرية الكود وسيعرف بالمجلس القروي  
وسيُعرف فيما يلي بالمجلس \*
- (٢) تعيين الأعضاء وعددهم  
وسيُعين المجلس من قبل النائب وسيتألف من (٥) خمسة أعضاء  
بالأضحية إلى ضابطا نائبين \*
- (٣) الطوائف التي تشمل  
وسيُختار النائب للمجلس أشخاصا يكونون ممثلين لا غلبة للطوائف  
والأصالح الرئيسية في القرية ومن أولئك الرجال السحرة وقون  
بحكمهم ومسؤوليتهم \*
- (٤) مدة الوظيفة  
وسيُبقى المجلس في وظيفته لمدة سنة واحدة وبعد سيمختار  
النائب مجلسا جديدا \*
- (٥) الرئيس  
ينتخب المجلس رئيسا من بين أعضائه مدة سنتين ينتهي بها المجلس \*
- (٦) نائب الرئيس  
ينتخب المجلس نائب رئيس من بين أعضائه تكون مهمته أن يقوم  
بأعمال الرئيس عند غيابه \*
- (٧) خلو المقاعد  
يشترط مقعد العضو في الحالات الآتية :-  
(أ) في حالة الوفاة \*
- (ب) إذا تخلف العضو ثلاث اجتماعات متوالية من  
اجتماعات المجلس بدون عذر \*
- (ج) إذا اتفق فعلا أو سمع بإتيان فعل يرى نائب السلطنة  
من شأنه أن يفقد أهليته لعضوية المجلس \*
- (د) إذا تسلم رئيس المجلس إشعارا خطيا باستقالته \*
- (٨) المساعد الشاغرة  
كلما شغل مقعد عضو في المجلس يقرر نائب السلطنة بتعيين  
عضو جديد لا شغاله وأي عضو يعين بموجب المادة السابقة  
سيتولى مهمته حتى تاريخ عضوية سلفه \*

## واجبات

(٩) وواجب المجلس ان تكون السلطة الادارية المحلية في قرية

الكسوة وتكون واجباته في بابي الامور في الاعمال التالية :-

(أ) الاعمال الصحية مجاري المياه

(ب) تخطيط القرية

(ج) تفتيش المكابيل والمقارييس

(د) الحدائق العامة وتشجير القرية

(هـ) تفتيش المأكولات

(و) رخص ومراقبة البناء

(ز) رخص السوق والدكاكين

(ح) مراقبة اسعار السوق وضبطها اذا دعت الحاجة

(١٠) يتم التصايب القانوني للمجلس بحضور اكثر من ثلثين الاعضاء

(١١) وسيصدر المجلس اوامر تخص القرية يكون مفعول القوانين فهي -

هـ اخلها لاجل تحسين نظامها الداخلي

(١٢) (أ) و سينفذ المجلس قراراته بواسطة ضابط تنفيذي يقوم

كذلك باعمال سكرتير المجلس

(ب) وسيكون الضابط التنفيذي قائم المنطقة المختصة

(١٣) وستسهر اعمال المجلس بواسطة اجتماعات يكون عددها كما يراه

الضابط التنفيذي مستحسن وان لا تكون الاجتماعات اقل من مرة

في الشهر وفيها ستتخذ قرارات في المسائل التي يحضرها

عليه الضابط التنفيذي

(١٤) وستتخذ القرارات باغلبية بسيطة في التصويت وسيكون لكل عضو

بما في ذلك الضابط التنفيذي صوت واحد الا الرئيس الذي سيكون

له صوتان في حالة تعادل الاصوات

(١٥) الضابط التنفيذي هو المسئول عن الدعوة الى الاجتماعات وتقدیم

أي مشروع يخص اوامر القرية بصورة مسودة الى المجلس موافقه

(١٦) وعند ما يوافق المجلس على مسودة اوامر القرية

يستعمل ان يقدم للنائب للمصادقة عليه

التصايب القانوني

اوامر تصد يرقانون

الضابط التنفيذي

الاجتماعات

القرارات

مسودة اوامر

الموافقه



- مصادقة السنايب (١٧) وسيصادق النائب على مسودة أوامر القرية بشرط أن لا يكون فيها شيئاً يخالف قوانين السلطنة \*
- أمر يصير قانون (١٨) وعند ما يعطي النائب مصادقته ستصبح مسودة أوامر القرية قانوناً في نطاق حدود قرية الكسوة
- رفض اقتراحات التنفيذ (١٩) وإذا رضى المجلس أي مسودة أوامر القرية يقدمه الضابط التنفيذي للموافقة عليه فيمكن الضابط التنفيذي أن يقدم مسودة أوامر للنائب الذي يمكن أن يعطي قراره في المسألة \*
- إعداد مسودة تشريع (٢٠) ويمكن أن يطلب من ضابط التنفيذ بقرارات المجلس أن يحده مسودة تشريع في أي موضوع وبالصورة التي يوافق عليه المجلس \*
- حالات الخلاف (٢١) وسيقدم هذا التشريع للنائب بالطريقة العادية إلا أنه لم يوافق ضابط التنفيذ على هذا التشريع فعليه أن يوضح للنائب وهذا سيعطي قراره في المسألة \*
- عقوبات المخالفة (٢٢) العقوبة لمخالفة أي أمر قروي يحدد بقانون \*
- الأموال (٢٣) وسيراقب المجلس صرفية القلوس التي تخصصها له السلطنة وسيقدم للسلطنة حساباً بالمصرقات حسب الطلبين وسيقوم بحمايات المجلس الضابط التنفيذي \*
- الإلا وأمر الدائم (٢٤) وسيقرر المجلس بأعماله بموجب أوامره الدائمة \*
- إعادة النظر في الدستور (٢٥) وسيكون هذا الدستور عرضة للتوسيع والتعديل وسيجاء النظر فيه بعد سنة واحدة من تاريخ إصداره وبذلك في كل سنة عند ما يرى المجلس ذلك مناسبا \*

## مستور مجلس قروي لقرية المدرج

للسنة ١٩٥٧ م

- المقرب**
- (١) سيكون مجلس قروي لقرية المدرج وسيعرف بالمجلس القروي  
وسيحرق فيما يلي بالمجلس \*
- تحديد الأعضاء وعدد هم**
- (٢) وسيعين المجلس من قبل النائب ويتألف من (٥) خمسة  
أعضاء بالإضافة إلى ضابط تنفيذي \*
- الطوائف التي تشمل**
- (٣) وسيختار النائب للمجلس أشخاصا يكونون ممثلين لا غلبة للطوائف  
والمصالح الرئيسية في القرية ومن أولئك الرجال المحرو فون  
بمحكمتهم ومشوليتهم \*
- مدة الوظيفة**
- (٤) وسيبقى المجلس في وظيفته لمدة سنة واحدة وبعد سيقتر  
النائب مجلسا جديدا \*
- المقرر رئيس**
- (٥) ينتخب المجلس رئيسا من بين أعضائه لمدة سنة بأمتياز  
مدة المجلس \*
- نائب الرئيس**
- (٦) ينتخب المجلس نائب رئيس من بين أعضائه تكون مهمته أن يقوم  
بأعمال الرئيس عند غيابه \*
- مجلسو المساعدة**
- (٧) يشتر مقدم العضو في الحالات الإلهية : -  
(أ) في حالة الوفاة \*
- (ب) إذا تخلف العضو ثلاث اجتماعات متوالية من  
اجتماعات المجلس بدون عذر \*
- (ج) إذا أتى فعلا أو منع بآتيان فعلا يرى نائب السلطنة  
من شأنه أن يفقد أهليته لعضوية المجلس \*
- (د) إذا تسلم رئيس المجلس إشعارا خطيا باستقالته \*
- (٨) كلما شغل مبعدهم في المجلس يقر زنايب السلطنة بتعيين  
عضو جديد لا شغاله وأي عضو يعين بموجب المادة  
السادسة سيقضى مهمته حتى تاريخ عضوية سلسله \*
- المساعد الشاغرة**

## واجبات

(٩) وواجب المجلس ان تكون السلطة الادارية المحلية في قرية

الدرجاج وتكون واجباته في يده الا في الاعمال التالية :-

(أ) الاعمال الصحية - مجاري المياه \*

(ب) تخطيط القرية \*

(ج) تفتيش المساكن والمقاييس \*

(د) الحدائق العامة وتشجير القرية \*

(هـ) تفتيش المساكن لآفات \*

(و) رخص و مراقبة البناء \*

(ز) رخص السوق والسد كالكس \*

(ح) مراقبة اعمار السوق وضبطها اذا دعت الحاجة \*

(١٠) يتم النصاب القانوني للمجلس بخير اكثر من ثلثين الاعضاء \*

(١١) وسيصدر المجلس اوامر تخص القرية يكون مفعول القوانين في

نواحيها لاجل تحسين نظامها الداخلي \*

(١٢) (أ) وسينفذ المجلس قراراته بواسطة ضابط تنفيذي يقسم

كل ذلك باعمال سكرتير المجلس \*

(ب) وسيكون الضابط التنفيذي قائم المنطقة الخريه \*

(١٣) وستسير اعمال المجلس بواسطة اجتماعات يكون عددها كما يراه

الضابط التنفيذي مستحسن وان لا تكون الاجتماعات اقل من

مرة في الشهر وفيها ستتخذ القرارات في المسائل التي يحضرها

عليه الضابط التنفيذي \*

(١٤) وستتخذ القرارات باغلبية بسيطة في التصويت وسيكون لكل عضو

بما في ذلك الضابط التنفيذي صوت واحد الا الرئيس الذي سيكون

له صوتان في حالة تعادل الاصوات \*

(٢٥) الضابط التنفيذي هو المسؤول عن الدعوة الى الاجتماعات وتقديم

أي تشريع يخص اوامر القرية بصورة مسودة الى المجلس للموافقة \*

(١٦) وعقد ما يصواته المجلس على مسودة اوامر القرية

بموجب ان يقدم للناخب للمصادقة عليه \*

النصاب القانوني

اوامر صدر قانون

الضابط التنفيذي

الاجتماعات

القرارات

مسودة اوامر

المصادقة

مصادرة قسمة النائب

(١٧) وسيصادق النائب على مسودة أوامر القرية بشرط ألا يكون فيها

شيئا يخالف قوانين السلطنة .

أمر يصير قانون

(١٨) وعند ما يحيطي النائب بمصادقته ستصبح مسودة أوامر القرية

قانونا في نطاق حد ود قرية الدرجايج .

رئيس اقتراحات التنفيذ

(١٩) وإذا رفض المجلس أي مسودة أوامر القرية يقدمه الضابط التنفيذي

للإفادة عليه فيمكن الضابط التنفيذي أن يقدم مسودة إلا وأمر

لنائب الذي يمكن أن يحيطي قراره في المسألة .

أعداد مسودة تشريع

(٢٠) ويمكن أن يطلب من ضابط التنفيذ بقرار من المجلس أن يحسم

مسودة تشريع في أي موضوع وبالصورة التي يوافق عليه المجلس .

حالات الخلاف

(٢١) وسيقدم هذا التشريع للنائب بالطريقة العادية إلا أنه لم

يوافق ضابط التنفيذ على هذا التشريع فعليه أن يوضح للنائب

وهذا سيحيطي قراره في المسألة .

عقوبات المخالفة

(٢٢) العقوبة لمخالفة أي أمر قروي يحدد بقانون .

الإسوال

(٢٣) وسيراقب المجلس صفة الفلوس التي تخصصها السلطنة

وسيقدم للسلطنة حسابا بالصورة ذات حسب السطرب

وسيقوم بحسابات المجلس الضابط التنفيذي .

الإلهام الدائمة

(٢٤) وسيقوم المجلس بأعماله بموجب أوامره الدائمة .

أجلاه فالعشر في الدستور

(٢٥) وسيكون هذا الدستور عرضة للتوسيع والتعديل وسيحاط بالنظر

فيه بعد سنة واحدة من تاريخ إصداره وبعد ذلك في كل

سنة عشر . ما يرى المجلس ذلك مناسباً .

## له ستور مجلس قروي لقرية شقرة

للسنة ١٩٥٧م

=====

- المقعد**
- (١) سيكون مجلس قروي لقرية شقرة وسيعرف بالمجلس القروي  
وسيُعرف فيما يلي بالمجلس \*
- (٢) وسيمين المجلس من قبل النائب وسيتألف من (٥) خمسة  
أعضاء بالإضافة إلى ضابط تنفيذي \*
- (٣) وسيختار النائب للمجلس أشخاص يكونون ممثلين لاغلبية  
النسبة لمختلف والمضامح الرئيسية في القرية ومن أولئك الرجال  
المسجلين وفون بحكمهم ومسؤوليتهم \*
- (٤) وسيبقى المجلس في وظيفته لمدة سنة واحدة وبعد سيختار  
النائب مجلساً جديداً \*
- (٥) ينتخب المجلس رئيساً من بين أعضائه لمدة سنة يابتهاء مدة المجلس \*
- (٦) ينتخب المجلس نائب رئيس من بين أعضائه تكون مهمتان يقوم  
بإعمال الرئيس عنده غياباً \*
- (٧) يشترط مقعد الموضوي الحالات الآتية :-  
(أ) في حالة الموقاه \*
- (ب) إذا تخلف العضو ثلاث اجتماعات متوالية من  
اجتماعات المجلس بدون صدر \*
- (ج) إذا أقرت فعلاً أو سمح يأتين فعل يرى نائب السلطنة  
من شأنه أن يفقد أهليته لعضوية المجلس \*
- (د) إذا تسلم رئيس المجلس إشعاراً خطياً باستقالته \*
- (٨) كلما شغل مقعد عضو في المجلس يقرر نائب السلطنة بتعيين  
عضو جديد لا شغاله وأي عضو يمين بموجب المادة السابقة  
سيتمولى مهمته حتى تاريخ عضوية سلفه \*
- المقعد الشاغرة**

## واجبات

(١) و واجب المجلس ان تكون السلطة الادارية المحلية في قرية

شقة وتكون واجباته في احدى الامور التالية :-

(أ) الاعمال الصحية - مجاري المياه \*

(ب) تخطيط القرية \*

(ج) تفتيش المكابيل والمقاييس \*

(د) الحدائق العامة وتشجير القرية \*

(هـ) تفتيش الماركولات \*

(و) مراقبة مساكن السبنا \*

(ز) رخص السوق والحدكاكين \*

(ح) مراقبة اسعار السوق وضبطها اذا دعت الحاجة \*

(١٠) يتم انتخاب القانوني للمجلس بحضور اكثر من ثلثين الاعضاء \*

(١١) و سيصدر المجلس اوامر تخص القرية يكون مفعول السقوانسين في

داخلها لاجل تحسين نظامها الداخلي \*

(١٢) (أ) و سينفذ المجلس قراراته بواسطة ضابط تنفيذي يقوم

كذلك باعمال السكرتير للمجلس \*

(ب) و سيكون الضابط التنفيذي قائم المنطقة الشرقية \*

(١٣) و ستسير اعمال المجلس بواسطة اجتماعات يكون عددها كما يراه

الضابط التنفيذي مستحسنا وان لا تكون الاجتماعات اقل من مرة

في الشهر وفيها ستتخذ القرارات في المسائل التي يعرضها

عليه الضابط التنفيذي \*

(١٤) و ستتخذ القرارات باغلبية بسيطة في التصويت و سيكون لكل عضو

بما في ذلك الضابط التنفيذي صوت واحد الا الرئيس الذي سيكون

لله صوتان في حالة تعادل الاصوات \*

(١٥) الضابط التنفيذي هو المسئول عن الدعوة الى الاجتماعات وتقديم

أي مشروع يخص اوامر القرية بصورة مسودة الى المجلس للموافقة \*

(١٦) و عند ما يوافق المجلس على مسودة اوامر القرية يجب

ان يتم من قبل الضابط التنفيذي نسخة عليه \*

الضابط القانوني

او امر تصدير قانون

الضابط التنفيذي

الاجتماعات

القرارات

مسودة اوامر

الموافقة

(١٧) وسيصادق النائب على مسودة أوامر القرية بشرط أن لا يكون فيها

شيئا يخالف قوانين السلطنة \*

(١٨) وعند ما يعطي النائب مصادقته ستصبح مسودة أوامر القرية

قانونا في نطاق حد ود قرية شترة \*

(١٩) وإن أرفض المجلس أي مسودة أوامر القرية يقدّم بالضابط التنفيذي

للموافقة عليه فيمكن الضابط التنفيذي أن يقدم مسودة الأوامر

للنائب الذي يمكن أن يعطي قراره في المسألة \*

(٢٠) ويمكن أن يطلب من ضابط التنفيذ بقرار من المجلس أن يعد

مسودة تشريع في أي موضوع وبالصورة التي يوافق عليه المجلس \*

(٢١) وسيقدم هذا التشريع للنائب بالطريقة العادية إلا أنه لم

يوافق ضابط التنفيذ على هذا التشريع فعليه أن يوضح للنائب

وهذا سيعطي قراره في المسألة \*

(٢٢) الحقوبة لمخالفة أي أمر قرري يحدد بقانون \*

(٢٣) وسيراقب المجلس صرفية الفلوس التي تخصصها السلطنة

وسيقدم للسلطنة حسابا بالأمصار ونفقات حسب المطلب

وسيقدم بحسابات المجلس بالضابط التنفيذي \*

(٢٤) وسيقوم المجلس بأعماله بموجب أوامره الدائمة \*

(٢٥) وسيكون هذا الدستور عرضة للتوسيع والتعديل وسيحده

النظر فيه بعد سنة واحدة من تاريخ إصداره فبعد ذلك

في كل سنة عند ما يرى المجلس ذلك مناسبا \*

مصادقة السائب

أمر يصير قانون

رفض اقتراحات التنفيذ

أعداد مسودة تشريع

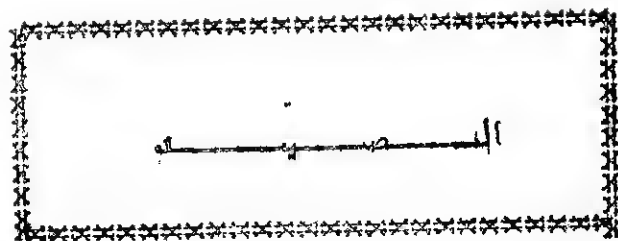
حالات الخلاف

عقوبات المخالفة

الإسوال

الإسوال الدائمة

اجابة لا ينظر في الدستور





قانون لحماية الحيوانات والطيور رقم ١٠ -

لمسننة ١٩٥٣ م

=====

اللقب المختصر

(١) يمكن ان يسن هذا القانون كقانون لحماية الحيوانات

والطيور لسنة ١٩٥٣ م

(٢) في هذا القانون ، الا اذا اقتضى خلاف ذلك ، ستكون

للمصهورات التالية المعاني التي خصصت بالنسبة الى كل منها:

" موسم مغلق " يعني المدة من (١) ابريل الى ٣١ اغسطس

في كل سنة أو أي مدة أخرى كهذه التي يمكن ان يعينها

رئيس السلطنة من وقت الى آخر

" سلطة الترخيص " يعني رئيس السلطنة أو أي شخص آخر

الذي يعين ان يعينه الرئيس بالمكتوب

منع غدر قتل أو أخذ بعض (٣) ممنوع منعاً باتاً إطلاق النار على أو قتل أو أخذ أي من الحيوانات

حيوانات أو طيور

أو الطيور المذكورة في القائمة الأولى الملحقة بهذا القانون

(٤) (أ) لا يجب لأي شخص ان يطلق النار أو يقتل أو يأخذ

أي من الحيوانات أو الطيور المذكورة في القائمة

الثانية الملحقة بهذا القانون إلا اذا كان في حوزته

رخصة بهذا الخصوص اعطيت من قبل سلطة الترخيص

(ب) يمكن ان تطلق السلطة المرخصة شروطاً لاي رخصة

اعطيت تحت هذا القسم ويمكن ان تسحب الرخصة اذا

يعجز حامل الرخصة ان يمثل بأي شرط من الشروط

المذكورة في الرخصة

(ج) " في حالة الغير المقيمين " ستنتهي مدة كل رخصة

اعطيت تحت هذا القسم في تاريخ ٣١ مارس في كل سنة

وستعطي سلطة الترخيص في حالة الغير المقيمين لا ازيد

من (٥٠) خمسين رخصة في اي سنة واحدة

موسم مغلق

(٥) لا يجب لأي شخص ان يطلق النار على أو يقتل أو يأخذ أي من

الحيوانات أو الطيور المذكورة في القائمة الثانية الملحقة بهذا

القانون في أثناء الموسم المغلق

منع ضد استعمال السيارات (٦) (أ) لا يجب لأي شخص كان حابلاً لرخصة تحت هذا القانون  
والطائرات

أه لا ينفذ هو في أي سيارة أو طائرة مشحونة أو واقفة  
أن يطلق النار على أي من الحيوانات أو الطيور  
المذكورة في القائمة الثانية الملحق بهذا القانون \*

(ب) لا يجب لأي شخص أن يستعمل أي سيارة أو طائرة -

بطريقة لمطاردة أو لافزار أو لزعاج أي من الطيور -

والحيوانات المذكورة في القائمتين الملحقين بهذا القانون \*

منع ضد استعمال السلاح (٧) لا يجب لأي شخص أن يستعمل أي سلاح اتوماتيكي أو مدافع لسفرض  
الأتوماتيكي والمدافع

إطلاق النار على أي من الطيور أو الحيوانات المذكورة في القائمة

الثانية الملحق بهذا القانون \*

الرخص غير قابلة للتحويل (٨) (أ) لا يجب أن تحصل رخصة أعطيت تحت نصوص هذا

القانون \*

(ب) ويجب على صاحب الرخصة أن يحمل رخصته في طريقه

وقت إطلاق النار على أو قتل أو أخذه أي من الحيوانات

أو الطيور المذكورة في القائمة الثانية الملحق بهذا

القانون ويجب أن يحضره عند الرخصة وقت الطلب

لأي شخص مفوض من قبل السلطة للترخيص

لهذا الغرض \*

(٩) أي شخص يخالف أي من نصوص هذا القانون أو يعجز أن يستقل

لأي من الشروط الملحقه بأي رخصة أعطيت تحت نصوص هذا -

القانون سيكون مذنباً بجناية وسيحضر عند الإدانة عقوبة (١٥٠)

مائة وخمسين شلن أو عند العجز شهرين سجن \*

## الستائمة الأولى - أ -

### ( ظبي افريقي - أسيوي )

- (١) جميع طيور البحر
- (٢) ايسولسب
- (٣) بلشون
- (٤) ايسوحسب
- (٥) ايسوقردان
- (٦) ابن الماء x بلشون

( البقايا خمسة الثانية - ب - )  
=====

جميع البقايا الخمسة

- (١) وعمل
- (٢) حنجل
- (٣) المسن
- (٤) طائر القطار
- (٥) الحباري
- (٦) بيط
- (٧) وز
- (٨) حمام أخضر
- (٩) نهج الوادي

( تاسع قانون رقم - ١٠ - )

### المقننات

- (١) هذا الإعلان عمل كسلطة لحماية الحيوانات والطيور على حسب قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٣ م .
- (٢) وستكون السلطة التي توزع الرخص هي " إدارتنا من السلطنة الفضليه " .
- (٣) وستكون قيمة الرخص : -

س/ شلمن

٧ / ٥٠

(أ) للفضليين والمواطنين

١٥ / ٠٠

(ب) لسفير المواطنين

هذا حسب مادة (٦٠) من محضر رقم - ٦ - المؤرخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ م

الزراعة والمفاهيم

## قانون يقضي بحماية المزارعين

للسنة ١٩٥٢م

- (١) يطلق على هذا القانون اسم قانون حماية المزارعين لسنة ١٩٥٢م .  
 (٢) يكون للمعاريات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها إلا إذا دلت  
 المفردة على غير ذلك .

- (أ) تعني لفظة "الهيئة" أي هيئة تشكل بمقتضى هذا القانون .  
 (ب) تعني لفظة "المزرعة" قطعة من الأرض يزورها ويتصرف فيها مستأجر أو  
 واحد أو يشترط في ذلك أنه إذا نقل هذا المستأجر من قطعة أو قطع من  
 الأرض إلى قطعة أو قطع أخرى فتمتبر القطعة أو القطع التي انتقل المزارع  
 منها واليها مزرعة واحدة .  
 (ج) تعني لفظة "المالك" الشخص الذي يدفع له المستأجر بدل الإيجار أو الشخص  
 الذي يكلف المستأجر بدفع الإيجار له مباشرة أو بواسطة وكيل ولكنهما  
 لا تشمل الشخص الذي يجي إيجار الأرض أو وكيل المالك إذا كان  
 المستأجر لا يدفع بدل الإيجار من الأرض فتعني هذه الشخص الذي يكلف  
 المستأجر بدفع بدل الإيجار له فيما لو كان ملزماً بدفع بدل الإيجار  
 وتشمل أيضاً أسلاف المالك وخلفائه .  
 (د) تعني عبارة "بدل الإيجار" الإيجار الذي يدفعه المستأجر سواء كان نقداً  
 أو عيناً وتشمل الحصة التي يحط بها للمالك من حاصلات الأرض .  
 (هـ) تعني لفظة "المستأجر" أي شخص أو أية عائلة أو أية قبيلة تتصرف  
 في مزرعة وتزرعها دون أن تكون صاحبة الأرض وتشمل زوجة  
 أو قريب الشخص الذي يتصرف المزرعة ويزرعها إن كان قد زرع  
 تلك الأرض بمسرفة المالك وتشمل أيضاً ورثة المستأجر والشخص  
 الذي يستأجر المالك للقيام بأعمال زراعية ويتقاضى أجرته عليها  
 أما نقداً أو جزءاً من الحاصلات ولكنه لا يزرع المزرعة .

(٣) لا يجوز للمالك أن يفسخ اجازة ويخرج اجيرا قبل مضي ثلاثة مواسم او ثلاث سنوات وعليه ان يقدّر المستاجر بكتاب يطلب فيه اخراجه من الارض قبل حلول الموسم الا يوي اذا تحققت المحكمة الشرعية ان المالك محتاج للارض بصورة واضحة والا فيرفض طلب المالك اذا كان المزارع مستعد لدفع " بدل الاجار " اياها اذا كان الاجير لا يستطيع القيام بالمزعة او ورثته فيسحب ان يسلم المالك المزرعة \*

(٤) اذا اتم المزارع العمل في المزرعة وللزارع مدة لا تقل عن ثلاث سنوات فعلى المالك ان يبلغ المزارع الاخطاء من مدة لا تقل عن شهرين الا اذا قدم المزارع الى الهيئة ان ما سبب اليه مجرد تهمة فقط وطلب الى الهيئة النظر في هذه التهمة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما فتبقى المزرعة بيده حتى تبدى الهيئة قرارها \*

(٥) لا يجوز لاي محكمة كما لا يجوز لاي قاضي ان يصدر احكاما او قسرا او باخراج أي مستاجر من مزرعة مضي على تصرفه فيها وزراعتها اياها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات الا وفقا لاحكام التالية :-

(١) اذا كان المستاجر قد دفع اي اجرة استحققت عن المزرعة وقت استحقاقها او في خلال مدة محقولة من استحقاقها فلا يصدر مثل هذا الحكم او القرار الا اذا كان المالك قد بلغ المستاجر اخطارا باخلال الارض وفقا لاحكام المادة (٣) والا اذا ثبت للمحكمة او للقاضي ان المستاجر قد حصل على مزرعة اخرى وان لدى المستاجر ارضا اخرى كافية تمكنه من تامين وسائل المعيشة البسيطة اجتنابا عن هذه الحرقة التي يحترق فيها \*

(٦) ان المستاجر الذي تصرف في مزرعة وزراعتها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات سوف لا يستأثر من بيع او انتقال ملكية تلك المزرعة او بيع او انتقال ملكية الاموال الغير المنقولة التي تؤول للمزرعة جزء منها الا انه سيحصل اجرة المزارعة طبقا لهذا القانون \*

(٧) يجوز للهيئة ان تبيع للمالك بناء على طلبه استرعا المزرعة او اي قسم منها على الرغم مما ورد في هذا القانون اذا اقتضت

(أ) ان استرعا المزرعة ضرورة لخاصية مسترعية كافية تعود بالزيادة على

المزرعة او على الاراضي المجاورة لها من حيث جديتها او غيرها \*

(ب) وانما سيبقى للمستاجر اجرة تمكنه من تامين وسائل المعيشة البسيطة -

اجرة المزارعة من مزرعة اخرى التي يحترق فيها \*



(ج) ان الخاية التي يرتد استرداد المزرعة من اجلها، تنطوي على افساد ارض معمورة للمستأجر كافية لمعيشته ولا عالية غابله مع تسليم اجارة وافيسة لهم ريثما تعم تلك الارض \*

(٨) أي خلاف يحدث :-

- (أ) فيما اذا كان اي شخص مستأجرا في مزرعة أو
- (ب) فيما يتعلق بالمدة التي تصرف فيها المستأجر بالمزرعة وزرعها أو
- (ج) بالنسبة للشخص الذي يملك المزرعة ينظر ويبت فيها من قبل المحكمة -  
الشرعية \*

(٩) تنتخب هيئة زراعية للنظر في شئون المزارعين من اربعة اعضاء خبيرين للاعمال الزراعية اجد هما المفتش الزراعي وثانيهما مجمع الضرائب للسلطنة ومزارعين اخرين ينتخبهما القاضي من المزارعين المجاورين او من مزارعي المنطقة \*

(١٠) الاعمال التي تقوم بها الهيئة الزراعية :-

- (أ) الاشراف على اعمال المزارعين \*
- (ب) النحل للمشاكل التي تتعلق فيها المشاكل \*
- (ج) اظهاوا لاسباب الداعية لقبول قبل المالك او رفضه وايقاض المزارع  
او رفضه طبقا لقانون حماية المزارعين \*

(١١) اجور الهيئة المنتخبة ثلاثون سلنا على كل نظور يتحملها من خسر القضية \*

(١٢) يجوز للسلطنة الفضليه ان تضع انظمة بشأن :-

- (أ) الاصول التي تنبها الهيئة \*
- (ب) الاجور التي تدفع الاعضاء والهيئة \*
- (ج) الاصول التي تتبع في اي تحقيق يجري امام المحكمة الشرعية بمقتضى  
ما تنص عليه الماد (٨) ك

## قانون تعديل الرضوى في اطيان السلطنة

للسنة ١٩٥٥ م

(١) يصدر هذا القانون تحت شروط قانون نمرة ١/١٧/٢١ - ١٩٥٥ م المسمى قانون تعديل

رضوى اطيان السلطنة \*

(٢) سوف تراعى القوانين والطرق الاعية في كل المعاملات الخاصة باطيان السلطنة \*

(أ) اي شخص يرغب في الحصول على اطيان للرضوى سيقدم بائنه للسلطنة والنظر \*

(ب) عند النظر في الطلبات الخاصة بالرضوى ستعطي السلطنة الفضيلة للمقدمين من

الفضل وبعد ذلك تكون الافضية على النحو الاتي : -

(١) يافع

(٢) مقدم من مناطق المحمية الخيرية الاخرى \*

(ج) بعد الموافقة على طلب الرضوى ستخير السلطنة المساعد الزراعي باسم المستقدم

وبفضيلة الافضية التي يضاف اليها اسمه بموجب نمرة (٢) اعلاه \*

(د) سوف يحدد المساعد الزراعي قائمة باسماء المقدمين للرضوى بموجب الافضية -

كما في (٢) اعلاه \* سوف يحدد القائمة أولا السلطنة بالتشاور مع المساعد الزراعي \*

(هـ) نظام الاسماء في القوائم لن ( يتقبل ) الا بعنوان اطقه الطريتين \*

(و) عند استلام المساعد الزراعي اشعار من السلطنة فانه سيضيف اسم المقدم في آخر

القائمة الخاصة بفضيلة الافضية \*

(٣) (أ) اي رضوي يرغب في تسليم ترعوانه ( اطيانه ) يجب ان يفقيه المساعد الزراعي \*

(ب) سيتأكد المساعد الزراعي من اللجنة بان له ليست هناك ديون مسجلة للجنة على

الرضوي \*

(ج) سوف يزور المساعد الزراعي الاطيان ويقدر التكليف للعمل الذي قام به الرضوي

الخارج \*

(د) سيخير المساعد الزراعي الرضوي الخارج عن ديونه بموجب (ب) اعلاه ومن ثم

العمل الذي صار في الطين وسيحصل على اتفاقية مكتوبة من هذه الارقام \*

(٤) عند ما يرغب الرضوي الذي حقه اطيان في تسليم الاستمارات فان المساعد الزراعي سيطالب

الرجل الذي يظهر اسمه في اجلا من القائمة بان له ديون مسجلة له خارج موطا التسليم

هذا الرضوي تعينه كسائر الرضويين فعمله يكون للجنة التي على الرضوي السخاويج

مع الجليل الذي سيده مع شارة الحسن الذي قام به الرضوي الخارج \*

٨٢ (١) فإذا قبل المقدم هذا العرض فإن المساعد الزراعي سيحصل منه على تعهدها (٥)

يقبل فيه تحمل ديون اللجنة على الرضوي الخارج \*

(ب) سيدفع المقدم إلى المساعد الزراعي المبلغ الذي قدره المساعد الزراعي

بشان المصطل الذي قام به المزارع الخارج \*

(٦) إذا رُفض المقدم هذا العرض فإن اسمه سيحول إلى أسفل قائمة فضيلة الإفضاء التي ينتمي

إليها وسيقدم المساعد الزراعي بعد ذلك عرض الاستعجار إلى الشخص المثالي في

المساكنة ومكثدا \*

(٧) بعد أن يقبل المقدم عرض الاستعجار وبعد أن يقبل الشروط نمرة (٥) أعلاه فإن المساعد

الزراعي سيقيم بالعميل التالي \*

(أ) سيدفع إلى الرضوي الخارج ويسلم منه رصيده بالمبلغ المقدر على العميل

الذي ظاهر في الرضوي بموجب (٥) أعلاه \*

(ب) سيسلم إلى الرضوي الخارج نقل تعهد الرضوي الداخلي الخاصته ديون

اللجنة موقع عليه المساعد الزراعي \*

(ج) سيسحب من الرضوي الخارج بطاقة الاستعجار \*

(د) سيعطي بطاقة للرضوي الداخلي \*

(هـ) سيفيد السلطنة واللجنة من إنهاء التبديل \*

(أ) لن يحطى استعجار لأي شخص استعجار أو يملك أكثر من خمسة عشر ضمة \*

(ب) أخرج من استعجار الأطنان نتيجة لفلاحته الرديئة لمدة أقل من سنتين

من وقت تقديم الاستعجار الجديد \*

المساعد الزراعي مسئول أن يرقى أن لا يسجل أي شخص من هذه الفضايل :-

(١) في القائمة سيفيد هذه القوانين يتناول تبديل ترقى أطياف السلطنة في حين \*

(٢) سراً ويبيع وتأجير وتبديل أطياف السلطنة التي تعطى بها بطاقات من لجنة أمن

منوع إلا في الحالات المشروحة في الإعلانات القانونية والقوانين التي قد

تصدر من وقت لا خراجت هذه القوانين \*

(٣) وما بعد أي الحالات التي يصدر فيها أمر آخر في الإعلانات القانونية أي شخص تثبت

عليه جريمة تحت هذه القوانين سوف يعطى البطاقة تعرضه أو يكون عرضة لمدة من

الجنس لا تتجاوز الخمس سنوات (٤٥٠) أن أعلاه وخمسون شأن

أو كلاً منهما لا يكون السلطنة مشروطة من الخسائر التي يتحملها أي شخص

كذلك مدة هذه القوانين هي خمس سنوات \*

ملاحق :-

اصدر نائب السلطنة امره في ٢/١٠/١٥٠٠م قال فيه :-

( خروج المزارعين من الاراضي )

في حالة تقديم طلب من اي ملاك في اخراج اي مزارع من طينه فينبذ للرعي الحق في البقاء في الارض الجديدة ( ميتة ) لمدة اربع سنوات وعلى الملاك انذار الرعي بالخروج في الموسم الرابع .  
كما قال في نفس الامر وعدل في امر آخر في ١٤/١٢/١٥٠٠م .

في حين الارض ( حيه ) يجب على الملاك انذار الرعي في موسم البكر او عطب او جمل او ماشابه ان يصرح من الطين ويكون يحدد خروجه عن طريق المحكمة المدنية بعد ان يقدم بلاغه للمحكمة بذلك وعلى المحكمة اصدار الرعي رسميا .

( حق المالكية )

كما اصدر النائب امره في ١٢/١١/١٩٥٦م قال فيه :-

لا يحق لاي حاكم البت في اي دعوى ملكية الا بعد التاكيد من حق ملكية الشئ المتنازع عليه ،  
( العجز عن تسليم العشور )

كما اصدر النائب امره في ١٩/١/١٩٥٢م قال فيه :-

ان كل رعي لم يدفع ما عليه من الضرائب للسنة في حصة ملكيتها في الطين او مشرة في نفس وقت استلام اثمان الطان من اللجنة الزراعية سيكون عرضة للمحاكمة وسيحاقد بخرامة مالية قدرها اربعة سنت على كل سنت واحد لم يقوم بدفعه في نفس الوقت المشار اليه وهكذا الشلن اي اربعة شلن او سجن ما يساوي الخرامة ماعد رسوم المحاكم وللحكمة الحق في الحاليتين فيما اذا اتى بان من المصلحة السجن او الخرامة ،

( اعتداء المزارعين في اراضي بيت المال )

وفي ٢٤/١٠/١٩٥٦م اصدر نائب السلطنة امره قال فيه :-

انه لا يحق لاي محكمة ان تقبل اي دعوى تقدم من مزارع على مزارع آخر في اعتداء احد يد على اراضي السلطنة اذا كان المزارع المتهم قد كان يعمل الارض خلال سنة واحدة سابقة وحينئذ تبقى تلك الارض في حوزة المتهم ويعين كمزارع رسمي للسلطنة .

### الاتفاقية التي أبرمت عن شئون لجنة اميريل والمسائل المتعلقة بها

من المفروض ان جميع الاطيان في اميريل اذا تسقى بواسطة السواقي يدلا من الحقن سيكون من الممكن ان تسقى جميع الاطيان الحية في الوقت الحاضر بانتظام أكثر من السابق وفي نفس الوقت سيكون من الممكن زراعة من الأراضي التي الان ميتة ان تحويل السقي من الطريقة القديمة الى الطريقة الحديثة هذا أحد أغراض لجنة اميريل .

(٢) وهذا التحويل سيأخذ بعض الوقت واللازم أولا الحصول على الموظفين لمسح الأراضي وتخطيط السواقي وبناءها في احسن موقع ممكن والمقصود من كتابة مايلي هو شرح خطة اللجنة لغاية ١٩٥٠/٥٤ م ولكن يجب ان يذكر ان عوامل كثيرة خارج عن قوتنا قد تعجل او تؤخر سير الخطة .

(٣) ان الساقية الرئيسية قد بدأ بناؤها وستتم من باتمس لجبهة الجنوب ولكنها ما زالت تسقى ارض حتى تصل الى جوار زنجبار وستبدأ خلال الأراضي الفضلية الميتة . وهذا ليس لان اللجنة ترغب ان تقدم الأراضي الميتة على الأراضي الحية بل لان شكل الارض يجعل هذه الطريقة لا بد منها ومنه ما حصل هذه الساقية الى زنجبار سيكون من الممكن لها ان تسقى اغلب الأراضي الحية المجاورة ومؤمل ان هذه الأراضي ستحصل على ما يلزمها بانتظام أكثر . ولكن هذا لن يحدث لبعض الوقت في خلال ذلك ستتولى اللجنة نظام الحقنة الحالي وسيستمر العمل بكلمة يمكن من الحصول على هذا يعني ان الرعايا في هذه المناطق ما زالوا يجهلون قاعدة كبيرة من اعمال اللجنة لمدة من الزمن . بل سيخسر القليل منهم من جراء ذلك على ان نظام السقي لن يتغير الا ان وحالما يصل السواقي الى الأراضي العسية ستعطي هذه الأراضي الاسبقية على الأراضي التي كانت ميتة من قبل . ولكن من المؤمل سوجداء كالمسقى المنطقة اكثر من الماضي .

(٤) ويخرج في نفس الوقت اميريل نظام لائق لتناوب المزرعات حتى لا تصير الأراضي وايها قدرت للغاية ومثمرة . ومؤمل ان يكون هذا التناوب قطن سنة وسنة طماح او سمسم وسنجدلا زراعة وبالطبع من الممكن ان في السنة التي يكون فيها السيل قليلا ستترك بعض الأراضي بلا سقي لموسم آخسر . ولكن الخطة بطريقة يخفف فيها ذلك الى الحد الأدنى . وقيل زرع مستعدان كثير من الأراضي ستكون المحاصيل الحبوب في ذلك الوقت قد بينت مقدار انبساط المستوح .

(٥) ومن الضروري إدخال نظام تجديد الأرض بالنظام إذا كان ولا بد من أن تجل محاصيل طيبة بالنظام سنة بعد سنة على أنه من الواضح أن مثل هذا النظام يجلب بسوي على مناطقها كملها إلا أن يكون معتبراً هنا وهناك \* وهذا سيكون صعباً على بعض ملاك الأراضي الصغار الذين سيجدون أنفسهم وقد انقطع عن أرضهم المأوى التالية سنة في كل ثلاث سنوات على الأقل \* ولذلك فقد تقرر أن يكون لمثل هؤلاء الرعايا السابقة في استئجار أراضي الدولة إذا أحبوا في السنة التي تكون أراضيهم فيها جديدة \*  
(٦) ومن اللازم أيضاً للزراعة الصالحة أن يزرع كل قسم من الأراضي نفس نوع المحاصيل في نفس السنة من الضروري إذا ما وافق الزعمي على زراعة نوع البزراع التي تسمى به اللجنة في كل سنة \*

(٧) إن قليل من الزراع الكسالى لا يمكن أن يسمح لهم بأقسام النظام على الأغلبية ولذلك فإن المستأجرين \* الأراضي أراضي الدولة الذين هم غير صالحين يطردها بواسطة لجنة الأراضي التي تتكون من نائب واحد له ونائب للجنة أبوين وإضاطة السياسي والمستأجرين للأراضي المخصوصة والذين هم غير صالحين ستطرد هم نفس اللجنة وسيطلب من مالك الأراضي أن يحسن مستأجراً آخر \* أما الملاك الذين يقومون بزراعة سيئة فستفحص قضائهم بواسطة مجلس خاص يتألف من لجنة الأراضي مضافاً إليهم اثنين من الرعية الفقراء والصالحين وإقراراً لقررت هذه اللجنة فسيطلب من المالك أن يحسن مستأجراً لزراعة أرضه \*

٨- وللقيام بدفع اجرة هذه الخدمة قد قررت أن يسهم المزارعون التالية وستطبق على جميع الأراضي التي تحمل بها اللجنة في جميع المزارع التي ستزرع بعد إبريل ١٩٥٠ م -  
وهذه الأسهم لن تتغير قبل ٣١ مارس عام ١٩٥٥ م وقبل ذلك التاريخ سيراجع الموقف \*

على الأراضي المسية	على الأراضي الحسية
للزعمي الذي يزرع الأرض	٥٠
للجنة أبوين	٢٥
للمالك	٢٠
للسيد وله (عشور)	٥

- ١- الأراضي الميتة ستعتبر حية بعد زراعتها بخمس سنوات \*  
٢- أن الطريقة جمع الأسهم ستغير كلها من أول إبريل ١٩٥٠ م

(١١) وسيكون من المفروض أن كل رعي سيجني (٢٤) كيله سركالي من الطعام على الضمير  
وعشركيلات من البسمم الإثباتية استثنافاً قبل التاريخ الذي سيعلن عنه من وقت لآخر  
إنه لا سباب خارجية عن طاقته لم يستطيع أن يجني هذا القدر الكبير من المزروعات وستكون  
أجرة الاستثناف خمس روبيات على الضمير الواحد وستدفع إلى الدولة أو إلى الميسر  
الاستثناف وارض الرعوي الذي يقدم الاستثناف ستقتطع بواسطة نواب له وللبلدية وله  
واللجنة ايتين وسيطلب منه ان يدفع عشور المزروعات حسب ما يقررون \* ولكن الرعايا  
الذين يزرعون أكثر من الكمية ولا يقفون استثنافاً لن تؤخذ الدولة واللجنة ضريبة منهم  
على المزاييد \*

(١٢) وسيترك للرعي كيفية دفع الاسهم التي للجنة ايتين وللدولة ويمكنه ان يات  
أراد ان يقدرا سهم الدولة واللجنة أو يملك الى اللجنة سواء كان نوعاً أو أن يطلب  
قيد المبلغ على حساب السلطنة الذي له \*

(١٣) وستشترى اللجنة محصول العطب كله المزروع في ايتين بضمير عشرون يكون سعوه  
خلال السنوات الخمس القادمة أقل من أربع آيات على الرطل الواحد من العطب النظيف  
وآيتين على الرطل الواحد من العطب الرسخ وآية واحدة على الرطل من كنيس الارض  
والطقوط منها \* وعطية ترتيب الاجناس سيقوم بها مفتش اوين يعين لهذا الغرض  
وسيخصم من ثمن العطب جميع الديون والعشور للجنة ايتين والدولة والمالك وسيضاف  
الى ذلك رسوم الحصاد ( الصراب ) على سهم اللجنة بضمير نصف آية على الرطل الواحد  
أما الباقي سيدفع للرعي \* ثم توزع الباقي وله اسهم الملاك \*

#### محصول العلف في موسم الصيف

(١٤)

سيمسك المزارع خمسين حزمة على الضمير الى محل الشئون المحلي حق اللجنة أو ما يساوي  
ذلك نقداً في العشور على العلف سيدفع نقداً الى ٥٪ خمسة في المئة على الارض الحية  
و ١٠٪ عشرة في المئة على الارض الميتة \* والحب ٢٦ روبيه على الضمير في الموسم  
مع الاحتفاظ بحق الاستثناف المذكور في الفقرة (١١) والعشور كما في الفقرة البتامة -  
أي ١٠٪ عشرة في المئة على الارض الميتة و ٥٪ خمسة في المئة على الارض الحية \*

لن يؤخذ ضرائب على الحب بالي حال من الاستثناف \*

أعمال الرعي المستثناة من الباقي \*

ستقوم اللجنة ( أ ) ببناء الاعمال الكبيرة والمحافظة عليها وعلى السراقي الكبيرة وسقي الاطيان \*

( ب ) بفتح ارض الميتة للسقي \*

( ج ) بأعمال الحقل الى كل قسم ممكن \*

- (د) بتعيين المزروعات التي ستزرع في الموسم القادم بمقد ما في كل قسم •  
 (هـ) باستلام العطب والاسهم الاخرى المشروحة اعلاه وتوزيع النقود التي استلمتسها •  
 (و) باعداد محل شئون القصب ومراكز لوزن القطن في اماكن مناسبة •  
 (ز) بتقديم قروض الى الرعايا عند اللزوم • وستوضح قائمة معينة بالقروض المعتادة ولن تدفع قروض غير مذكورة في هذه القائمة للمستاجرين •  
 بند و ن موافقة الملاك •  
 والد والد بن تحيطي قروض رعية اخرى لرعاياهم •  
 سيتسوموا الرعايا • -

- (أ) بحمل الاسماء والسواقي في الاطيان التي يزرعونها بانفسهم •  
 (ب) بمرافقة المزارعين في كل الطريقة التي تاتونها للجنة وهذا سيتضمن دفع اجرة المكين عند ما تعمل في ارضهم •  
 (ج) بجلب العطب والقصب والنقود الى الاماكن الموافقة عليها •  
 انما هذا في رعي واجتماعه فقد تقوم اللجنة بالعمل نيابة عنه وستأخذ نصف الثمن من حساب العطب الذي له •  
سيكون المالك

سيكون المالك مسؤولا اما عن زراعة ارضه او عن تعيين مستاجرين ليعملوا بها من اجله •  
 وسيكون مسؤولا للجنة اهل والد له من الديون التي لهم على المستاجرين لارضه •



## قانون رقم ٦ - يختص برقي أرض يرايس

للسنة ١٩٤٩ م

تتشكل لجنة من ثمانية (ممثلين) (المحرو - الجول - القرنيه - امسواه - البروضه -) ويكون رئيس هذه اللجنة الفرعية حاكم يرايس ، وفي أي مدينة يسير خلاف بين شخصين أو اشخاص - يقوم ملك و باني المدن بتفتيش الخلاف ويرفعوا قرار إلى الحاكم وعليه التنفيذ ، وهذا إذا كان في مصالح الأرض لا تتجاوز الستة ضيعة وما هو أكثر من ذلك وأشتكى أحد الطرفين المتنازعين تشكل لجنة من ستة أعضاء (الترجع اثبات حكم المحكمين أو الخائمه إذا وجد وفيه خلاف) - والاستئناف عند هذه الهيئة من طريق الحاكم يرايس ولا يحق الاستئناف إلا فيما إذا صار حكمه بتجدير أرض تزيد على الضيعة ، وهذه الهيئة (تسمى محكمة البرقي يرايس) ويكونوا الأعضاء فيها موافق عليهم من رئيس الإدارة لبلاد الفضلي وموافقة أغلبية أعضاء اللجنة الاستشارية (الممثلين) (٢) من المحرو (٢) من الجول و (١) من القرنيه و (١) من امسواه و (٢) من البروضه من البلد وله) ويشترط أن يكونوا الأعضاء فيها من أغلبية ملاكين تلك المدن المذكورة وأكبر زعوية فيها وإن لا يتعين عضوا فيها رجل لا يملك أرض في هذه المدن ويشترط أيضا أن تكون له ممتلكات تزيد على الخمس الضيعة ، ويكون حاكم يرايس رئيس هذه الهيئة .

## قانون الزرع

للسنة ١٩٤٧ م

=====

مقابل غرامة إذا عجز شهرا عواضا عن خمسين روبية مع الأشغال \*

- (١) من رفع ضمد من عمل المراه كون الأرض له أو لقريته أو لغيره سيفرم مائة وخمسين روبية \*
- (٢) من رفع من غصيف سيفرم مائة روبية \*
- (٣) من رفع جارب سيفرم خمسين روبية \*
- (٤) من ضرب معقم ماء وجد ب الأرض التي عليه يلزمه ثور أو بقر أو خنزير مائة روبية والحق لمدير الزراعة في تصرف الجاء للمصالح العامة ولا يكون له صلة في هذا القانون \*
- (٥) من سرق سبول من جربه وعاد مولا هذا جاز يش منها سيفرم خمسين روبية بعد ثمن ما ناقص \*
- (٦) من سرق من جربه سبول وقد جاز يش مولا هذا سيد فع غرامة خمسة وعشرين روبية بعد ترجيع ما ناقص \*
- من سرق سبول من ( وصر ) سيد فع غرامة خمسة وعشرين روبية بعد ترجيع السبول \*
- من سرق حب من ( ابله ) سيد فع مائة روبية غرامة بعد ترجيع ما ناقص \*
- من سرق قصب من شوينه مضفور أو جارية مصون سيد فع خمسين روبية غرامة وترجيع ما ناقص \*
- وإن كان من سبب سيد فع خمسة وعشرين روبية غرامة \* وإلا يكاد حه مثل ذلك بعد الترجيع \*
- من سرق حببه وعاد هم لم يجنوا منها سيد فع خمسين روبية غرامة و ثمن ما ناقص \*
- من سرق حببه وقد جتوا منها سيد فع خمسة وعشرين روبية غرامة و ثمن ما سرق \*

## السبائك :-

- من سرق جمل تحمل يلزم مسهورة وفرم خمسة وسبعين روبية \*
- من سرق جمل ليس تحمل أو ركوبه أو قموه من د وله سيد فع خمسين روبية غرامة بعد ترجيعها \*
- من سرق ثور عمال سيلزمه سهرية المناسب لوقته ويفرم مائة روبية \*
- من سرق ثور غير عمال أو بقره ليس لبون سيفرم خمسين روبية \*
- من سرق بقره لبون سيد فع منحتما وخمسين روبية غرامة \*
- من سرق غنمه من موطن سيفرم خمسة وعشرين روبية \*
- من سرق غنمه من مسرعى سيفرم خمسة عشر روبية \*
- من سرق غنمه وذا حبها سيفرم خمسة وعشرين روبية و ثمن الغنمه لينظر المجاورين لمولاها \*
- من روجت طوطى ماشية غريبة ولم يجد راسها عليها فعليه ان يحضرها المحكمة والا سيفرم خمسين روبية \*

على الحكام الحرفيين ونائب السلطنة أن ينفذوا جميع القوانين المشروعة في المحاكم والإدارات  
الزراعية والجمارك وتسلم الضرائب من كل وطني فضلي وغيره موجب القوانين ما عهد السلطان  
فاته ممتاز من الضرائب لطينه الموروث من والده فقط ،  
مستى طلب النائب اللجنة لحل أي دعوى فعلية أن تقوم بذلك وعلى كل عضو منها أن يقوم  
بأي عمل يطلب منه .

### الحشوش :-

على كل جمل أو قور حواشيه روبيتين في حوش البلد به بعد التقدير وعلى كل حمار  
روبيه ونصف وعلى كل رأس غنم نصف روبيه .  
وافقت اللجنة على تنفيذ هذه القوانين .

بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٧ م أخذ ناز الحيد الأكيد من أعضاء اللجنة على النصيحة والإمانة  
والاجتهاد في مصالح الوطن ومن نكث فأنما ينكث على نفسه وحسبه الله ونعم الوكيل .  
٥ شهر الحجة ١٣٦٦ هـ

### ملحق :-

- (١) أصدر نائب السلطنة إعلان في ١٩ يناير ١٩٥٢ م لمزارعين ابنين قال فيه .  
أنه كل من قدر عليه تقدير زراعتهم من قبل المفتش الزراعي عليه أن يدفع حصة السلطنة ولجنة  
ابن مكتب زراعة السلطنة في ظرف عشرة أيام ابتداء من ٢١ يناير ١٩٥٢ م إلى نهاية ذلك الشهر  
وكل من تأخر من الدفع في أثناء هذه المدة المقررة فستقدم عليه دعوى في المحكمة وسيكون  
مسئول بجميع التكاليف والخسائر من رسوم وغيره ولا يقبل له أي عذر في تأخيرها .
- (٢) كما أصدر إعلان آخر في ١٩ / ١ / ١٩٥٢ م قال فيه :-

أن كل مزارع لم يدفع الضرائب التي عليه أو ملكية السلطنة من القطن في حال استلام إثمان قطنه  
من اللجنة الزراعية سيكون عرضة للمحاكمة وسيحاسب بغرامة مالية قدرها أربعة سنت على كل سنت  
لم يدفعه في نفس الوقت حين استلام الإثمان أو سيجسّن ما يساوي الغرامة ما عهد أرسوم المحاكم  
وللمحكمة الحق في الجائزتين فيما إذا اتى أن من المصلحة السجن أو الغرامه .

## قانون تقدير المحصولات

للسنة ١٩٥٣ م

=====

(١) انه من المقرر سلق الضمد الواحد من الأراضي ينتج (٢٥) خمسة وعشرين كيلمن الطعام و (١٠) عشر كيل جليل و (٢٠٠) مائتين جزءه قصب ، لذلك قررات السلطنة ان تأخذ ضرائب المعشيرات كما يلي :-

- (أ) على سلق الضمد من الطعام كيلتين واربعتايمان طعام
- (ب) ٦٦ ٦٦ ٦٦ ٦٦ الجليل كيل واحد
- (ج) ٦٦ ٦٦ ٦٦ ٦٦ القصب عشرون جزءه قصب او ثمنها (٨) ثمانية شلن
- (د) والخضروات ستكون بالثلث كل ضمد (١٦٠) شلن للسلطنة (١٦) شلن
- (٢) كيفية دفع الضرائب

- (أ) هذه الضرائب ستكون من الان فصاعداً وسيكون الاستلام بموجبها
- (ب) على المزارع توصيل هذه الضرائب الى مراكز السلطنة التي ستقررها
- (٣) التضميد أو التقدير

(أ) سيقوم بالتضميد أو التقدير المفتش الزراعي للمنطقة في جانبها احد المزارعين الموثوق به يحينه القائم هناك وسيؤخذ من كل مزارع امضاء بما قد وعليه وسيحطى للمزارعين ورقة رسمية بالمقدر

(ب) اذا حدث اي خلاف بين المفتش والمزارع في التضميد للمزارع الحق ان يطلب الاستئناف

(ج) رسوم الاستئناف سبعة شلن ونصف على الضمد الواحد تدفع الى المحكمة مع ورقة فوقها من المفتش بما تقدر

(د) هيئة الاستئناف تتكون من (٣) ثلاثا أشخاص الباقين يرأس وضابط تطور يرأس ومزارع مجاور يقترحه القائم ويحدد ان ينظر واو يقرر فاما اذا كان المفتش مخطئاً او مصيب وعلى قرارهم يكون الاعطاء

## موسم يخص زراعة القطن

للسنة ١٩٥٣ م

=====

(١) أصدر نائب السلطنة في ٢/١٠/١٩٥٣ م الإعلان الاتي الذي يخص زراعة القطن

تفصيله وتصفيه الأراضي :-

- (١) يجب ان تحرك الأرض مرة او مرتين لزراعة القطن .
- (٢) يجب ان تمهد الأرض وان تصفى من الاوساخ والاعشاب البضارة .
- (٣) يجب ان تكون المسافة بين الحزم والتلم الاخر ذراعين .
- (٤) يجب ان يسلق جميع الذري الذي يحلى وذلك (١٤) رطل على سلق الضم الواحد
- (٥) يجب ان يبدأ التفقيح بدون تاخير ويجب ان يكون بالتام وفي مدة عشرة ايام من بعد السلق ويجب ان تصفى الأرض من الاعشاب البضارة .
- (٦) يجب ان يبدأ التفقيح حالما يكون ارتفاع الزرع ثلاثة انشات والتفقيح يكون الى تسعة انشات تقريبا اي نصف ذراع كل من الثاني وفي التفقيح الثاني يكون قدم واحد كل من الثاني وفي التفقيح الثالث الى قدم ونصف اي ذراع واحد من الثاني .

وكل من خالف هذا الإعلان اولم يحمل بالتعليمات المذكورة فيه سيعرض نفسه للمحاكمة والخرامة لا تزيد على (٣٠٠) ثلاثة مئة شلن أو حبس لمدة شهرين أو كلاهما .

(٢) كما أصدر نائب السلطنة اعلان آخر لزراعة القطن في ١٣/١٠/١٩٥٢ م جاء فيه :-

انه منسوخ منعا بما تازر زراعة القطن من بعد تاريخ ١٥/١٠ وكل من خالف -  
ذلك سيتعاقب بحقوقية تتراوح بين عشرة شلن ومائة شلن او ما يساوي سجن  
أو كلاهما اذا رأت المحكمة ذلك صالحا .

## مرسوم الاستئناف المزراعي

لسنة ١٩٥٢ م

اصدر نائب السلطنة مرسوم في ٢٨/١٠/١٩٥٢ م قال فيه : -

ستقدم الشجرة لتضميد الارض لمعشرات السلطنة وضرورية ماء لجنة ابيين من قبل مفتش اللجنة  
وممثل من بيت المال \*

(١) علي المزارع ان يكون حاضرا فوق ارضه في نفس اليوم الموعود به وفي حال التقدير  
عليه سيستلم الحواش من المفتش ورقة تبين التضميد المقدر وسيمضي على  
الورقة المفتش وممثل بيت المال \*

(أ) اذا امتنع المزارع بالتقدم لطلبه ان يمضي في نفس الوقت \*

(٢) على المزارع الذي يرى انه مظلوم ان يسلم رسوم على كل ضمد (٥٠/٧) سبعة  
شطن وخمسين سنت لطلبه الاستئناف في مدة لا تتجاوز (٧) سبعة ايام والا فلن  
يقبل منه الاستئناف \*

(أ) يقدم رسوم الاستئناف الى ادارة المالية او القائم بالدرج مع  
تبينه ورقة التضميد للتاكيد من التاريخ وسيقوم مدير المالية او  
القائم بالدرج بالترتيبات مع لجنة الاستئناف التي ستعطي  
قرارها الاخير لتقدم راحة الارض \*

(ب) وانما فائدة الهدية وهو لم يستأنف سيعد ان المزارع قد قبل  
التقدم وانما لم يمضي على الورقة بعد مذنب في حدود سلطة  
الحاكم من العام قالا على (١) من قانون (٨) مؤرخ ٢٥ يونيو ١٩٤٩ م

## مرسوم حرق القطن

لسنة ١٩٥٣ م

=====

- (١) يجب ان تنزع جميع اشجار القطن وتحرق خلال (١) جون ٥
- (٢) جميع الحشائش مثل العفوي يجب ان تنزع وتحرق خلال (١) جون ٥
- (٣) جميع اشجار البامية يجب ان تنزع وتحرق خلال (١) جون ٥ كما لا يجب زراعة اي بامية الا بعد (١) سبتمبر ٥
- (٤) لا يمكن ابداء اي قطن خام او ذري للقطن في البيوت او في اي اماكن خاصة لاي غرض كان (مثلا لحمل مندات أو فرشان) بعد (١) واجد جون ٥
- (٥) كل من عجز عن العمل ما هو مطلوب منه في هذا القانون ستكون جريمة قانونية وسيتم محاكمته في المحاكم الحرفية من بعد (١) واجد جون ١٩٥٣ م وعند اثبات الجريمة سيحضر نفسه لغرامة (١٠) عشرة شلن عن كل ضم من الضم الذي لم يحرق وبعد اداء الحكم الاول ستعطى له مهلة (١٠) عشرة ايام من المحكمة ليحضر بهدء الا واهر وبعد ائذ وجد انه لم يقيم باوامر المحكمة ستطلب المحكمة من لجنة اهلون بان تقسم بالعمل باجور مضاعفة على حساب الجاني ٥

## الآبار الارتوازية

قانون لضبط حقوق مياه الآبار

للسنة ١٩٥٢ م

=====

- (١) بما أن للسلطنة الحق في ملكية جميع مياه الآبار، لهذا يصرح هنا أنه لا يمكن حفر أي بئر ارتوازية وعمل معداتها إلا جل تطليع الماء إلى أعلى البئر الارتوازية إلا برخصة من السلطنة.
- (٢) وستمطي السلطنة رخصة لجميع حفر الآبار الارتوازية حتى لا يتمكنوا من تطليع المياه لأراضي معينة والذي ستوافق السلطنة أو المستهلك الخاص لتطليع المياه بالسراحي.
- (٣) وستعمل السلطنة قوانينها لإجل حماية المحصول تدفع من كل هؤلاء الذين يقومون بعملية التطليع وفي الوقت الحاضر سيكون حسب الآتي :-

(أ) مطلع المساء (٣٠٪) ثلاثين في المئة

(ب) الحالك (٢٠٪) عشرين في المئة

(ج) المزارع (٤٥٪) خمسة وأربعين في المئة

(د) العشور للسلطنة (٥٪) خمسة في المئة

- (٤) ولنتمكن من عمل التسهيلات لأجل تركيب الآبار الارتوازية وقد تطلب السلطنة من الملاكين بالانتقال والتبديل وقد تطلب من مطلقين المياه بدفع تعويضات معقولة للمزارعين في حالة الطوارئ وفي الأوقات المناسبة.



## مرسوم خصائص المفتش الزراعي

للسنة ١٩٥٢ م

=====

- (١) على المفتش الزراعي النظر في رؤوس الآبار ومجاري المياه والبساتين
- (٢) عليه البحث عن الإطيان (البور) وتوقيف العمل فيها ثم يرفع معلومية لإدارة نائب السلطنة  
بها
- (٣) يأمُر بتوقيف السقي للمرة الثانية إذا رأى أن المرة الأولى كافية للزراعة وإذا خالف المزارع  
يرفع به كتاباً بهذا في حالات الدفر لا ماء الخيل
- (٤) عليه الإدلاء بالنصيحة للمزارع بالإطيان الصالحة للزراعة " القطن " وإذا لم يقبل المزارع  
النصيحة يأمره كتاباً بذلك ويرفع نسخة منه إلى القائم
- (٥) عليه مراقبة الزراعة من ابتدائها إلى حال حصادها
- (٦) عليه الإرشادات النامة لكل مزارع وإبلاغه بالطرق المرضية الصالحة لنمو الزراعة
- (٧) عليه مسئولية الإحواش وتقرير الضرر لمصرفه ما سار من ضرر البهاشم
- (٨) هو المسئول في التضييد في حال قروض القطن
- (٩) كل رفوي يهمل تصفية طينه يرفع به كتاباً إلى القائم بعد ائذارة فيطلب منسق السقايم  
سماقبته بموجب القانون أو الإعلان
- (١٠) في حال أن يتحصل المفتش على فتحة في الوادي جديد فمن البدفر فله الحق أن يشاركها  
لاي شخص في صلاحية لزراعتها ويرفع معلومية إلى السنايب وشرط الشراك  
لفسلة واحدة فقط

## قانون الغابات

لسنة ١٩٥٣ م

=====

١) قرر مجلس الدوله على حسب مادة (١٧) من محضر رقم ٢- للجلسة المنعقدة

تسبي ١٩٥٣/٣/٩ م على :-

(أ) ان تقطع الاخشاب الاخضر واليابس من ارض النخمين والبليلي \* يمكن

يسمح فقط في المناطق التي تجرب للزراعة غير الحطب الذي سيحتاج

للطبياخه \*

(ب) ان يسمح بقطع الاخشاب اليابسة فقط في مناطق المرقشي واهل البجيل \*

(ج) ان السود اهل الخشب يمكن ان يصدر فقط من هذه المناطق بشهادة

من قائم شقيرة \*

(د) ان في ايون يمكن ان يقطع الخشب للطباخه اي لاستعمال البيسوت

وللبناا ولحرق اليا جور بدون رخصة وستعطي رخص من وقت الى

آجر لقطع الاخشاب اليابسة من اجل حرق النوره \*

(هـ) ممنوع تصدير الحطب من ايون الى الخارج \*

٢) كما قرر على حسب مادة (٣١) من محضر رقم ٣- للجلسة المنعقدة في ١٣/٥/١٩٥٣ م

على ان يسمح بقطع الخشب اليابس ودخوله الى عدن لاهل عويدين وامبريرة

وجميع اهل فضل خصوصا من الجهات القرية من ايون اي من يثريو الى بوخشب

الى امجبلين وإلى الجبهة الغربية \*

الجمعية العلمية

# قانون تأسيس وتسيير جمعيات منتجي القطن

للسنة ١٩٥٦ م

=====

(١) المقدمه

(٢) في هذا القانون

(أ) جمعية تعني جمعية منتجي القطن المؤسسته بمقتضى هذا القانون

(ب) "لجنه" تعني لجنة جمعية تأسست بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون

(ج) الحاكم يعنى الحاكم او نائبه المصين المصدري لهذا القانون

(د) "المنتوج" وجميع العبارات المضارفة اليها يجب ان تعتبر بانها تشير

نقط الى القطن

(هـ) "منطقة الاختصاص" سوف تحصل المصنعي الخاص بها في المادة

الثالثة من هذا القانون

(٣) سوف تؤسس جمعيات منتجي القطن للمناطق المبيته في العمود الاول من الجدول

الاول لهذا القانون وكل منطقة من هذه المناطق سوف تعرف باسم "منطقة الاختصاص"

للجمعية التي يظهر عنوانها في العمود الثاني من الجدول الاول

(٤) هدف الجمعية سوف يكون :-

(أ) تنمية المصالح الاقتصادية لأعضائها وبالاخص

(ب) تقديم المال لأعضاء مقابل ضمان منتوجاتهم واسترجاع هذه التقاديم

(ج) تدبير بيع القطن التابع للأعضاء كما تنص عليه المواد التالية في هذا القانون

(د) جميع المال كما تنص عليه المواد التالية في هذا القانون

(هـ) شراء وبناء وتركيب لكل ما يلزم من سيارات او عمارات أو آلات بمقتضى

متطلبات أجسمن مصالح تلك الجمعية

(و) تدبير تموين الأعضاء بكل ما يحتاجون اليه من النصح والمساعدة

والمساعدات والمؤمن

(ز) تقديم النصح للحاكم حول اصدار الاوامر لضبط عساوينه معينه في

السيراجه والسري

(ح) تقديم الترخيص للأعضاء لأغراض المزارعيه والأغراض الانتاجيه

(٥) سوف يكون الملاك والمصفا جرون الذين ينتجون القطن في منطقة الاختصاص التابعة للجمعية

(أ) قابليين للحضوية في تلك الجمعية ويمكن قبولهم في عضويتها بحسب اختيار اللجنة

التي سيكسبون قرارها فيها فيما

(٦) على الجمعية ان تحتفظ بسجل للأعضاء يبين اسمائهم وتاريخ انضمامهم الى الجمعية كاعضاء

وتاريخ انتماء عضويتهم

(٧) سوف تكون الجمعية مهيئة تخول لها سلطة الدخول في مفاوضات وصل كل لا للولاة

بالأغراض التي من أجلها أُنشئت .

(٨) شؤون الجمعية سوف تديرها اللجنة المهيئة في الميعود الثالث من الجدول الأول لهذا

القانون وهذه اللجنة سوف تجتمع على الأقل أربع مرات في العام والعضو الممثل في

هذه اللجنة سوف يختار من قبل أعضاء تلك الجمعية الذين ينتجون القطن في المكان الذي

يشمله ذلك العضو والأعضاء سواء منهم الممثلون أو المعينون سوف يحتفظون بمناصبهم

لعدة عام واحد في أي حال إلا في حالة إضراب أو غير ذلك من أسباب أخرى أو في حالة تعيينهم

ليخدموا فترات سنوية .

(٩) سوف تستخدم اللجنة موظفين أكفاء للقيام بأعمالهم بمعايير وشروط تقررها

اللجنة من وقت إلى آخر .

(١٠) سوف يصرف جميع منتجي القطن ضمن منطقة اختصاص الجمعية منتوجهم من القطن -

بواسطة تلك الجمعية .

(١١) في أثناء التعامل بمنتوج القطن للأعضاء سوف تقوم الجمعية بدور الوكيل لهم .

(١٢) (١) في مقدور الجمعية إعطاء القوائم فقط لأعضاء تلك الجمعية .

(٢) على أن لا يزيد مبلغ القوائم التي تقدمها الجمعية لأي عضو مقابل منتوج قطنه -

مجموعها على ثلثي صافي قيمة منتوجه . وهذه سيجري تقريرها بموجب رقم يصدره

الحاكم سنوياً وهذا الرقم سوف يمدد حتى يسمح بخصم المصروفات اللازمة

لتلك الجمعية .

(١٣) سوف تحتفظ الجمعية بحسابات كاملة مفصلة لجميع معاملاتها وسوف تقدم سنوياً قائمة كشف

حساب العام العالي المنصوم والعام العالي سوف يبدأ في أول يناير وينتهي في ٣١ ديسمبر

والحسابات السنوية سوف تقدم في خلال شهرين من انتهاء السنة المالية إلى مكتب حسابات

يوافق عليه الحاكم والحسابات النهائية المراجعة سوف تقدم إلى مجلس الدولة .

(١٤) في كل عام تتمتع الجمعية بربح في معاملاتها : -

(أ) سوف على الأقل (١/٢) ربح صافي الأرباح لتلك الجمعية إلى حساب احتياطي وهذا

الحساب الاحتياطي سوف لا يكون قابلاً للتقسيم بين الأعضاء في أي وقت بعد سوف

يستخدم هذا الحساب الاحتياطي لتتفقد أغراض تلك الجمعية كما هي بالنص في

المادة الرابعة من هذا القانون على أن يوافق الحاكم أولاً .

(ب) أما باقي صافي الأرباح فهو خصم جميع المصروفات المتقدمة يمكن توزيعه على

الأعضاء بنفسية رقائهم لتلك "الجمعية" .

- (١٥) الجمعية بإمكانها تقديم القروض للأعضاء في تلك الجمعية لأغراض إنتاجية تتعلق بزراعة القطن واللجنة بإمكانها أن ترمي تلك القروض بأي شروط تراها مناسبة .
- (١٦) اللجنة بإمكانها إيمان النظر في الأمور المتعلقة بموائد الزراعة والتي بإمكانها أن توصي مجلس الدولة بوليستر بنسب الأوامر فيما يخص تلك الأمور وعلى أن تراعى هذه الأمور صالح أغلبية الأعضاء ويمكن أن تنص على فرض غرامة لا تزيد على (٢٠٠) شلن في حالة المخالفة وهذه إلا وأمر سيكون تنفيذها بواسطة الحاكم بالطريقة المعتادة .
- (١٧) الجمعية بإمكانها إصدار قوانين فرعية فيما يتعلق بالأمور التالية
- (أ) الإضمار إلى الجمعية .
  - (ب) إنهاء العضوية .
  - (ج) واجبات الأعضاء .
  - (د) رأس مال الأسهم .
  - (هـ) التقاعد .
  - (و) القروض .
  - (ز) إجراءات البيع .
  - (ح) اجتماعات اللجنة .
  - (ط) الصقالات .
  - (ي) إجراءات الحسابات .
  - (ك) توزيع الأرباح .
  - (ل) واجبات الموظفين .
  - (م) المنازعات .
  - (ن) وأخيراً كلما يتطلبه حسن إدارة الجمعية ومصلحة أعضائها من أمور .
- (١٨) (١) على الجمعية أن تضمن أن تكون نسخة من هذا والأوامر المسنونة بمقتضاه وجسم القوانين الفرعية والتعهديات فيها . وسجل الأعضاء وقوائم الكشف السنوية لحساباتها مفتوحة للتفتيش في كل الأوقات .
- (٢) وأن تكون جميع دفاتر الحسابات وكل المستودعات المالية من نقود وموثرين موجودة ليتمشها أي شخص مفوض من قبل الحاكم لتفتيشها .

## ( الجداول الأولى )

— المصواب ٣ و ٨ —  
\*\*\*\*\*

منطقة الاختصاص	الاسم	عضوية اللجنه	
(١) يسمامس	جمعية يسمامس لمنتجي القطن	النائب القائم	رئيس الجمعية رئيس الجلسة عضو ممثل
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن امسواك	66 66
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن البروضه	66 66
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن الجبول	66 66
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن الصعر	66 66
		اختصاص اشخاص من سكان منطقة الاختصاص يعينهم الحاكم	اعضاء مسعين
(٢) المنطقة الشرقية	جمعية المنطقة الشرقية الفضليل لمنتجي القطن	النائب القائم	رئيس الجمعية رئيس الجلسة عضو ممثل
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن اهل جوفى	66 66
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن الجماعه	66 66
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن اهل امسواك	66 66
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن اهل البارم	66 66
		احد اعضاء الجمعية ممثلاً عن النخمين	66 66
		اختصاص اشخاص من سكان منطقة الاختصاص يعينهم الحاكم	اعضاء مسعين

الاحسواش



## قانون الحواش للبلاذ الفضية

للسنة ١٩٤٧ م

- تأسست الحواش في زنجبار والدرجاج وبرايس وامصرة واموضع ٥
- (١) كل الحيوانات التي توجد هنا، تضر المحصولات ستأخذ إلى أحد الحواش وتتمتع جريمة لوضع الحيوانات في أماكن أخرى ٥
- (٢) سيكون هناك حارس لكل حوش ٥
- (٣) سيكون واجبات حارس الحوش : -
- (أ) أن يقبل الحيوانات التي يؤتى بها إلى الحوش ويعطيها قسوت ويقسوم بحر استنها ٥
- (ب) أن يبعث الحارس حالا إلى شيخ العير ليعاين الضرر المنة التي الضرر سأل فيها ويقدره ٥
- (ج) أن يفتح نفسه أن قيمة الضرر ورسم الحوش ومن القسوت قد دفعت كما يظهر في مستند الحق رسوم الحوش ٥
- (د) أن يطلق الحيوان من الحوش يحدد مع الرسوم المدة كسور في (٣) - د - ٥
- (٤) سيكون دفع الرسوم كما يلي : -
- (١) ٢ / ٥٠ روبيه على الجمل والبقر
- (٢) ١ / ٨ روبيه ونصف على الحمار
- (٣) ١ / ٠٠ روبيه على الجمل غير البالغ
- (٤) ١ / ١٢ اثنا عشر آنه على الحمار غير البالغ
- (٥) ٠ / ٠٨ ثمان آنه على الخنم
- (٦) ٠ / ٠٤ أربع آنه على الخنم غير البالغ
- (٥) لا تدخل من السالك ليس لأي شخص أن يتدخل أو يتعرض للعنتكي أو الحيوان أو الحيوانات أو أي شخص آخر
- (٦) ستتمتع جريمة إذا وضع أي حيوان في الحوش لحقود دون أن يكون قد سبب تضررا لمحصولات العنتكي ٥

تموين الحيوانات بالقوت (٧) الحيوانات الموضوعة في حوض لمدة أطول من اثنا عشر ساعة سوف  
تموين بالقوت على حساب مالكيها وذلك كما يلي : -

(أ) الجيل البالغ	.....	١٢ يوما
(ب) البقر والحمر	.....	٠٨
(ج) الخنم	.....	٠٤
(د) الجيل غير البالغ	.....	٠٦
(هـ) البقر والحمر غير البالغ	.....	٠٤
(و) الخنم غير البالغ	.....	٠٢

مقابل للتموين بالقوت (٨) سيحين مقالول لغرضه من القوت للحيوانات تحت هذه القوانين  
ولكن واجب الحارس للحوض ان يرى ان الحيوانات تعطى قسوتا وماء  
مناسبين

البيع الحراج - المزاد - (٩) انه المقدم طلب في ظرف (١٥) يوما من حال وضع الحيوانات في  
الحوض سيكون قانونيا ان تباع الحيوانات بالحراج وسوف يوضع  
المبلغ المستلم بعد خصم الرسوم المقرر بقيمة القوت في خزانة  
بيت مال السلطنة الفضليه

مروح الاخصاى (١٠) سيكون لكل حوش فرع ليس يطبق عليها مادة (٩) من هذا القانون  
بل يدخل لها ابقا الحيوان فيها مدة لا تزيد اثنا عشر ساعة  
وقطع المشارة الى الحوش الرئيس

الحصويات (١١) مخالفة قسم (٥ و ٦) من هذا القانون سوف تجعل البلد نم  
مرضة لغرامة لا تزيد على (٥٠) خمسين روبية او سجن لمدة  
لا تزيد على (٢٠) يوما او كلاهما

المجلد الثاني

## قانون المعشريات

لسنة ١٩٥٠ م

=====

بما أن هذه المواد المذكورة أعلاه لم يسبق أن ذكرت في قوانين المعشريات للسلطنة وإنما تأخذ منها معشريا لقياس \*

- |        |       |     |       |   |
|--------|-------|-----|-------|---|
| ١٠     | روبية | ١٠٠ | روبية | (١) السمكت تقدر على أن يكون على الـ                             |
| ١٠     |       | ١٠٠ | روبية | (٢) الخشب بأنواعه على الـ                                       |
| ١٠     |       | ١٠٠ | روبية | (٣) اثاث وكماليات خشب وحديد وصين وزجاج على الـ                  |
| ١٢     |       | ١٠٠ | روبية | (٤) تمباك وسجارة في الداخل على الـ                              |
| ٠٢ / ٨ |       | ١٠٠ | روبية | (٥) انواع البزور في ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ على الـ                      |
| ٠٢     |       |     |       | (٦) على الجمل أو الثور يحتاج في الاسواق على الرأس               |
| ٠٠ / ٤ |       | ٥٥  | ٥٥    | (٧) على الرأس الغنم ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥                              |
| ٠١     |       | ٥٥  | ٥٥    | (٨) على الحمار ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥                                   |
| ١٥     |       |     |       | (٩) كل السيارات العامة وتحمل نموت بلاد الفضلي والـ على كل سيارة |
|        |       |     |       | (١٠) كل من أراد فتح مكان أو مقهى أو مقصورة أو سانية يقطع ليسن   |
| ١٠     |       |     |       | مستدما في السنة الاشهر ٥ والليس لا يمكن ان                      |
|        |       |     |       | ينتقل الى أكثر من واحد بعد اثباته في الادارة المختصة            |
|        |       |     |       | (١١) بيع السلاح أو الرصاص يحتاج في مكتب الشرطة بـ نجار وفي      |
| ١٢     |       |     |       | المركز الاخرى يكون على رئيس المركز انظر من الـ ١٠٠ روية         |
|        |       |     |       | (١٢) يلحق معشريات الحبوب المبتاعة في داخل المنطقة أو المنتقل من |
|        |       |     |       | مدينة الى اخرى في بلاد الفضلي واما الحبوب الخارجة الى غير       |
|        |       |     |       | المنطقة فعليها معشريات بموجب قانون الجمارك في المادة (٣)        |

في معشريات ايون ونواحيها :

- الذي يبيع ثور أو حمار خارج السوق يخرم (٢٠) روية أو حبس (٢٠) يوما  
الذي يبيع رأس غنم خارج السوق يخرم (٠٨) ٥٥ ٥٥ (٠٥)  
الذي يبيع حمار ٥٥ ٥٥ (١٠) ٥٥ (١٠) ٥٥

ملحق :ـ

- (١) قرر مجلس الد. وله ان تخفض ضرائب الصيد في شقرة الى (١٠٪) عشرة في المئة بدلاً من (٢٥٪) خمسة وعشرين في المئة أما الضريبة القديمة التي هي أخذ (١٠) عشرة سنت من قيمة كل شلن ونصف صيد يباع في شقرة فهي مازالت مستمرة كما ان لمسك حسب مادة (١٢٩) من محضر رقم ١١ - للجلسة المنعقدة في ٢٦ و ٢٥ أكتوبر ١٩٥٥ م .
- (٢) كما قرر المجلس بترخيص (البقات) في المنطقة الفضليه على ان تؤخذ (٥٠) خمسين سنت ضريبة على العقارة أو الخرشنة كان ذلك حسب مادة (١٠٨) من محضر رقم ١٠ - للجلسة المنعقدة في ٥ جويلي ١٩٥٥ م .

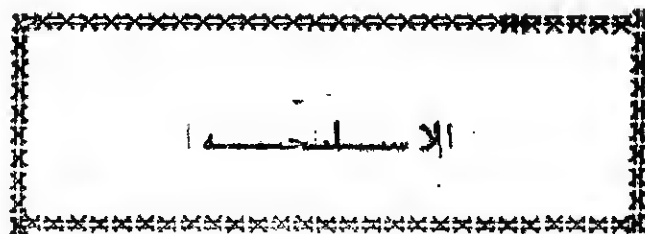
قلم المـرور

## مرسوم بنسظام حركة المرور

لسنة ١٩٥٤ م

=====

- (١) أصدر نائب السلطنة اعلان لا عاقبة حركة المرور في ٢٧/١٢/١٩٥٢ م قال فيه :-  
 ان كل السيارات التي تستعمل احجار لغرض توقيف سياراتهم في اي طريق في  
 السلطنة الفضليه ان يزيل تلك الحجارة من الطريق قبل ان يذهب من ذلك  
 المكان الذي وقف فيه ، وترك مثل هذه الحجارة بهذه الصورة يسبب ضرر  
 كبير لحركة المرور ، وستكون عقوبة كل من خالف هذا الامر غرامة لا تتقل من  
 (٥٠) خمسين شلن للجنة الاولى اوحسن لا يزيد على (٢٠) عشرين يوما ،
- (٢) كما أصدر نظام آخر لحركة المرور في ١٣/٥/١٩٥٤ م قال فيه :-
- (١) لا يحق لأي شخص كان ان يسوق أي سيارة كانت في المناطق الفضليه أو في  
 حدودها ما لم يحمل ليسن بهذه للسيارة من مستعمرة " عدن " ،
  - (٢) يحق للشرطة للاطمئنان في أي لحظة ان تطلب من السائق الرخصة للسيارة ،
  - (٣) في حال عجز السائق عن وجود الرخصة فسيغرم مبلغ (٥٠) خمسين شلن  
 للمرة الاولى و (١٠٠) مائة شلن للمرة الثانية ،
  - (٤) في حال ارتكاب السائق المخالفة لهذا الامر بعد مهلتين اعطيت له سيسوق  
 من السيارة في الحدود والمناطق الفضليه لمدة سنة كاملة ،





## قانون منع تصدير الأسلحة النارية

لمنظمة ١٩٥٣ م

=====

- (١) ممنوع منع تصدير الأسلحة النارية والرضاص من السلطنة الفضليه .
- (٢) كما أنه ممنوع استعمال المراكب والسواحي العارة الحاملة أسلحة أو رضاص للمواني الفضليه .
- (٣) ومروور السيارات والجمال أو أي وسيلة موزة أخرى داخل السلطنة الفضليه الحاملة أسلحة نارية أو رضاص ممنوع ما لم تكن رخصة من قبل مجلس السلطنة الفضليه أو توصية من الممتد البريطاني .
- (٤) ما هناك شيء في هذا الأمر يمنع حمل الأسلحة النارية الشخصية أو رضاص من قبيل أي أشخاص فضليين أو غير فضليين على شرط أن لا يحمل أزيد من واحد سلاح ناري ولا يحمل أزيد من (١٠٠) مائة حبه رضاص لكل شخص واحد .
- (٥) أي شخص يوجد في حوزته سلاح ناري أو رضاص أزيد من المسموح له أنه حسب ذكر في فقرة (٤) أعلاه سيعرض لمصادرة الأسلحة النارية ولغرامة لا تزيد على (٢٠٠٠) ألفين شلن أو حبس مع الأعمال الشاقة لمدة سنة واحدة .

### ملحق :

قرر مجلس الدوله منع جميع الأسلحة النارية في مدينة زنجبار أو أيجادها في البيوت ما لم تكن بأذن خاص من مدير البوليس كما أنه يحق لمدير البوليس أن يلغي أي تصريح بهذا الخصوص كان ذلك حسب مادة (٦٨) من محضر رقم ٦ - مؤرخ ١٢ / ١٠ / ١٩٥٣ م

## قانون ضبط مرور الأسلحة

للسنة ١٩٥٥ م

=====

- (١) ممنوع منع بات مروري أسلحة نارية تمر من طريق جمرك العلم إلى المحمية سواء كانت خارجة من مستعمرة عدن أو داخلية إليها أو من أي محل آخر وبالعكس ما لم تكن برخصة من إدارة المحمد البريطاني .
- (٢) ستصدر أي أسلحة نارية تمر إلى السلطنة لفضليه إلا الأسلحة التي عليها رخصته .
- (٣) إياها الأسلحة الإعتيادية للقبائل في حال دخولهم إلى مستعمرة عدن عليهم أن يأخذوا رخصة من السلطة المختصة في العلم لأجل التفتيش في المستعمرة إذا يرغب بوليس عدن في ذلك ويجب إرجاع هذه الرخص إلى العلم عندما يترك الشخص المستعمرة .
- (٤) أي شخص يحمل سلاحه الناري ويدخل السلطنة لفضليه من أي سلطنة أخرى فإنه ما يسمح له بالمرور إلا إذا يحمل رخصة من السلطات المحلية في سلطنته ويجب أن تذكر في هذه الرخصة رقم ونوع السلاح .
- (٥) وليس هذا المنع يطلق على جنود جيش محمية عدن أو حرس الحكومة في حال مرورهم من المحمية وإليها لأعمال حكومية .
- (٦) ويطلق هذا المنع في حال مروري جندي من جيش محمية عدن أو من حرس الحكومة يحمل سلاح خاص لنفسه خارج من عدن أو داخل إليها ما لم يحمل رخصة بذلك من إدارة المحمد البريطاني عن طريق قنصلته المسئول .

## ( نظام الاجازات )

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

- (١) - سيتحصل كل من الموظفين الذين تبلغ رواتبهم من اقل ٨٠ شلن شهريا يومين في كل شهر  
 = = = = = ١٨٠ = الى ٤٦٥ شلن ثلاثة ايام (٣)  
 = = = = = من اكثر من ٤٦٥ = الى آخر حد اربعة ايام (٤)
- (٢) - سيكون للموظف الحق المطالبة باجازته بعد مرور ثمانية عشر شهرا او سنتين من حين تاريخ  
 التحاقه بالخدمة او عودته من اجازته السابقة . و اذا لم يقدم طلبا للاجازة قبل شهر واحد  
 من المدة المقررة للسلطنة الحق في حرمانه من ذلك ،
- (٣) - اذا رغبت السلطنة في ابقاء الموظف على عمله بعد انتهاء المدة المقررة (أي) بعد ثمانية  
 عشر شهرا أو سنتين . فستعطى له اجازة في الوقت المناسب ،
- (٤) - وللمصلحة عامة يحق للسلطنة حرمان أي موظف من الاجازة ،
- (٥) - سيتحصل الموظفين الغير مواطنين زمنا يسمح سفرهم الى بلادهم ذهابا وايابا وذلك  
 اضافة الى الاجازة ،
- (٦) - جميع موظفين السلطنة في ( ادارة المعارف ) خاصة لا يحق لهم اي اجازة من الاجازات  
 المشار اليها ما عدى الاجازات الرسمية / المدرسية ،
- (٧) - من الان فصاعد لا يسمح لاي رئيس ادارة ان يعطي اجازة لاي موظف تحت ادارته أكثر من  
 يومين مع اشعارنا بذلك وأظهار الاسباب وفي حالة طلب اي موظف اجازة أكثر من  
 يومين يقدم طلبه الى الادارة عن طريق رئيس ادارته الذي بدوره سيوصي على عريضة  
 الطلب الى

السكرتارية الفضلية

تاريخ ٧/٨/١٩٥٧ م زنجبار - ابين رقم ١٧٧/١٣٤/١

المكرمين جميع رؤساء دوائر السلطنة الفضلية المحترمين

بعد التحية .

الموضوع : نظام الاجازات

بالاشارة الى نظم السلطنة في الاجازات المؤرخ ١ يناير ١٩٥١ م وعليه فان النظم  
 الملصقة بهذا تحتوي سير نظام الاجازات للعمل بعقضاها واشعار كل الموظفين في السلطنة  
 بذلك وسيلاسي

احمد بن عبدالله

نائب السلطنة